جامعة سعيدة ، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

عنــوان المذكـرة :

آثار السياسة الخارجية الجزائرية على التنمية الإقتصادية للجزائر (2020-2024)

مذكره لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقــات دوليــة.

من إعداد الطالبتين:

عولمي نعيمة

بوتليليس نعيمة

تحت إشــراف :

أ.د يتيم مُحَمَّد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: زيدان جمال	رئيساً
الدكتور : يتيم مُحَمَّد	مشرفاً ومقرراً
الدكتور : بن زايد أمُحَمَّد	عضواً

السنة الجامعية: 2025 _2026

جامعة سعيدة ، الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

عنـــوان المذكـــرة :

آثار السياسة الخارجية الجزائرية على التنمية الإقتصادية للجزائر (2020-2024)

مذكره لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقـــات دوليـــة

من اعداد الطالبتين :

عولمي نعيمة

بوتليليس نعيمة

تحت اشـــراف

أ.د يتيم مُحَّد

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: زيدان جمال	رئيساً
الدكتور : يتيم مُحَّد	مشرفاً ومقرراً
الدكتور : بن زايد أمُحَّد	عضواً

السنة الجامعية: 2025 _2026

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ}

(سورة الحجرات، الآية 13).

شكـــر و تقديـــر

بسم الله والحمد لله والشكر لله العلي القدير على توفيقه وعونه لنا على إتمام هذه المذكرة. لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدّموا لنا الكثير باذلين جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، فالشكر لكل من مهّد لنا طريق العلم والمعرفة.

نتقدم بالشكر الجزيل والاحترام والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور يتيم مُحَمَّد على كل ما قدمه لنا من نصائح وإرشادات أثناء تأطيرنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتنا وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانب هذا العمل.

وفي الختام نشكر كل من أسهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

إهـداء

عولمـــي نعيمة

أهدي ثمرة هذا الجهد وعملي إلى أمي الغالية ، أطال الله في عمرها

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى أخي و اخواتي ، الى جميع الأصدقاء.

إلى كل طالب علم.

وكل من كان سندا لي.

بوتليليـــس نعيمة

أهدي ثمرة جهدي إلى والديّ الكريمين حفظهما الله،

إلى أمي التي لا يكفيها كلام، وإلى أبي الذي علّمني معنى الصمود.

إلى اخي وأخواتي وأصدقائي الأوفياء.

وكل من أضاء دربي بكلمة طيبة.

مقـــدمة عامـة

في ظل التحولات الجذرية التي أعادت تشكيل ملامح النظام الدولي المعاصر في مطلع الألفية الثالثة، لم تعد السياسة الخارجية للدول مجرد أداة لتنظيم علاقاتها الدبلوماسية وصون أمنها القومي، بل تحولت الى مجال استراتيجيا متعدد الأبعاد تتقاطع فيه مصالح الأمن مع متطلبات التنمية الاقتصادية ففي عالم تتصاعد فيه حدة التنافس على الموارد والنفوذ، وتتراجع فيه الحواجز بين ما هو السياسي و ما هو الاقتصادي ، باتت الدبلوماسية الاقتصادية ركيزة لا غنى عنها في منظومة الفعل الخارجي للدول الساعية إلى التنمية.

وتجسد الجزائر في هذا السياق نموذجا جديرا بالدراسة والتحليل، إذ تحمل في آن واحد إرثا دبلوماسيا ثوريا راسخا، وتحديات تنموية ملحة تفرضها هشاشة بنيوية مزمنة ناجمة عن الاعتماد شبه الكلي على عائدات قطاع المحروقات. وقد أضافت المرحلة الممتدة بين عامي 2020 و2024 بعدا اقتصاديا متصاعدا إلى السياسة الخارجية الجزائرية ، إذ صعدت الدبلوماسية الاقتصادية لتتبوأ مكانة محورية في منظومة صنع القرار الخارجي، مع التوظيف المنهجي لعلاقات البلاد الدولية في خدمة مشروع التحول الاقتصادي نحو التنويع والانفتاح.

ومن هذا المنطلق، تكتسب دراسة أثر السياسة الخارجية الجزائرية على مسار التنمية الاقتصادية الوطنية خلال هذه المرحلة أهمية علمية وعملية بالغة، إذ تسعى إلى الكشف عن طبيعة العلاقة الجدلية بين التوجهات الدبلوماسية من جهة، ومؤشرات النمو والتحول الاقتصادي من جهة أخرى، في ظل بيئة دولية تتسم بتصاعد حدة التنافس وتعدد الأزمات.

اولا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق و في ضوء ما تكشفه المرحلة الراهنة من تحول نوعي في أولويات السياسة الخارجية الجزائرية نحو البُعد الاقتصادي التنموي، تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول التساؤل الجوهري الآتي:

- **ما مدى تأثير السياسة الخارجية الجزائرية على مسار التنمية الاقتصادية للجزائر خلال (2020–2024) ؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية ثلاثة تساؤلات فرعية :

- ما الأطر النظرية والمفاهمية التي تفسر العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ؟
- كيف وظفت الجزائر خلال فترة 2020- 2024 أدواتها السياسية الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مسار التنمية الاقتصادية ؟
- ما الآثار الفعلية التي أحدثتها السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020 – 2024 على المبادلات التجارية والاستثمار الأجنبي والمديونية الخارجية ؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

- **الفرضية الأولى:** تمثل الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الرابطة بين السياسة الخارجية وأهداف التنمية الاقتصادية .
- **الفرضية الثانية:** سعت الجزائر خلال الفترة 2020 – 2024 إلى توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية لدعم التنمية الاقتصادية غير أن الاعتماد البنيوي على قطاع المحروقات و العوائق الإدارية حد من فاعلية هذا التوظيف .
- **الفرضية الثالثة:** أحدثت السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020- 2024 أثارا ايجابية على التجارة الخارجية والاستثمار والمديونية ، غير أن هذه الآثار تبقى مرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات ولم ترقى بعد إلى مستوى التحول الهيكلي المنشود .

ثالثا : المناهج المعتمدة في الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجا بحثيا مركبا جمع بين أدوات منهجية متعددة تكاملت فيما بينها لمعالجة الإشكالية المطروحة من زوايا متنوعة. وتصنف هذه الدراسة في جوهرها وصفية تحليلية تهدف إلى تفكيك العلاقة بين السياسة الخارجية ومؤشرات التنمية الاقتصادية وقياس آثارها الفعلية. وقد استعين بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة وتفكيك عناصرها لاستخلاص دلالاتها، وقد وظف في الفصل الأول لبناء الأطر النظرية والمفاهيمية

للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية والتنمية. كما وظف المنهج التاريخي **الذي** يعتمد على تتبع تطور الظاهرة عبر الزمن واستخلاص أنماط التحول فيها، وظف في الفصل الثاني لرصد مراحل تطور السياسة الخارجية الجزائرية ومسار التنمية الاقتصادية.. أما المنهج الكمي الإحصائي الذي يعتمد على تحليل البيانات الرقمية وقياس العلاقات بين المتغيرات إحصائيا،وظف في الفصل الثالث لمعالجة مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار والمديونية وقياس آثار السياسة الخارجية عليها في حين أتاح منهج دراسة الحالة الذي يتيح التحقق الميداني من الفرضيات عبر تحليل حالة بعينها بعمق، وظف في الفصل الثالث لتحليل الحالة الجزائرية ومؤشراتها الاقتصادية خلال الفترة المدروسة.

رابعا : أهمية الدراسة

1- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في إسهامه في سد فراغ أكاديمي ملموس في حقل الدراسات المتعلقة بالعلاقة بين السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية في السياق الجزائري، وهو حقل لا يزال يفتقر إلى دراسات تحليلية منهجية تجمع بين التأطير النظري والمعالجة الإحصائية. ويحاول البحث ربط المقاربات النظرية الراسخة في علم العلاقات الدولية بالتوجهات الفعلية التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة، مما يمنحه حداثة تحليلية تنسجم مع مقتضيات المشهد الأكاديمي المعاصر.

2- الأهمية العملية:

تستمد هذه الدراسة اهميتها التطبيقية من تناولها مرحلة زمنية حاسمة تمتد من 2020 الى 2024 شهدت فيها الجزائر تحولات اقتصادية ودبلوماسية متسارعة في ظل جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار المحروقات والحرب الروسية-الأوكرانية وما أفرزته من إعادة رسم لخريطة التوازنات الطاقوية العالمية. ويتجلى وجه هذا البعد المعاصر أيضا في ارتباطه بالتحدي البنيوي الأكبر الذي

تواجهه الجزائر، وهو تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من أسر التبعية لريع المحروقات، وهو تحد لا تزال إمكانية مواجهته مرتبطة ارتباطا وثيقا بفاعلية الأداء الدبلوماسي الخارجي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع دوافع موضوعية وذاتية متضافرة ؛ فمن **الناحية الموضوعية**، يمثل التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الجزائرية في فترة 2020-2024 نحو البعد الاقتصادي-الدبلوماسي مسألة بحثية مستجدة تستوجب الدراسة الأكاديمية الرصينة. يضاف إلى ذلك ما يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من هشاشة بنيوية مزمنة تجعله رهينا لتقلبات أسعار النفط، ومن ثم تغدو مسألة تنويع مصادر الدخل وتفعيل الصادرات خارج المحروقات أولوية استراتيجية قصوى تستدعي تقييما علميا موضوعيا. أما على **الصعيد الذاتي**، فقد استثارنا الجدل الأكاديمي والسياسي المتصاعد حول مدى نجاعة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق أهدافها التنموية، وهو ما أشعل دافعنا للاشتغال على هذا الموضوع بالبحث والتحليل.

سادسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والتطبيقية المتكاملة ، أبرزها:

- استجلاء الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتهما بمسارات التنمية الاقتصادية.
- رصد وتحليل التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية في فترة 2020-2024 وأدواتها الاقتصادية، ولا سيما على الصعيد التشريعي والمؤسساتي.
- قياس الآثار الفعلية لهذه السياسة على المبادلات التجارية الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي ومؤشرات المديونية الخارجية.
- الكشف عن أوجه القصور في توظيف أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة أهداف التنمية، ولا سيما في ضوء استمرار التبعية الهيكلية لقطاع المحروقات.

- تقديم استنتاجات علمية تسهم في فهم العلاقة التفاعلية الجدلية بين التوجهات الدبلوماسية ومؤشرات النمو الاقتصادي.

سابعا :حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة من سنة 2020 إلى سنة 2024، وهي فترة شهدت تحولات إقليمية ودولية متلاحقة (تراجع أسعار النفط، تداعيات الجائحة، الحرب الروسية الأوكرانية) أثرت في توجهات السياسة الخارجية الجزائرية وانعكاساتها الاقتصادية .

الحدود المكانية: تنحصر الدراسة في الجزائر كوحدة تحليل أساسية، مع التطرق إلى علاقاتها الخارجية بالفضاءات الإقليمية والدولية ذات الصلة (المغرب العربي، إفريقيا، الاتحاد الأوروبي) بقدر تأثيرها على التنمية الاقتصادية الجزائرية.

ثامنا: الدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة منها

تندرج هذه الدراسة في سياق أدبيات أكاديمية متراكمة تناولت من زوايا متعددة العلاقة بين السياسة الخارجية الجزائرية والأبعاد الاقتصادية التنموية، وإن ظلت تلك الأدبيات تعاني في مجملها من ثغرات منهجية وزمنية تبرر الإضافة النوعية التي تقدمها دراستنا الراهنة. ولرصد موقع هذه الدراسة من سابقاتها، نستعرض أبرز الأدبيات ذات الصلة:

– دراسة (مبرك رفيدة وأبو رحمة منير، 2022): "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية"، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 02. تناولت هذه الدراسة بالتحليل آليات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وإجراءاتها المؤسساتية، مع إبراز دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية ودعم الصادرات خارج المحروقات. واستعرضت الدراسة الإجراءات التي أطلقتها وزارة الشؤون الخارجية كإنشاء شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية في البعثات الدبلوماسية، وتكوين الدبلوماسيين في الشأن الاقتصادي. غير أن

الدراسة توقّفت عند الإطار التنظيمي والمؤسساتي دون أن تجري تقييما كميا للأثر الفعلي على مؤشرات التنمية، وهو ما ستسعى دراستنا إلى استكماله.

- دراسة (حكيم بوحرب، 2021): "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01. اهتمّت هذه الدراسة بتحليل الدور المنوط بالدبلوماسية الاقتصادية في دعم مساعي الإنعاش الاقتصادي، ومدى انعكاسها على مستهدفات النمو خارج المحروقات. وأثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نشاط الدبلوماسية الاقتصادية وتحسن مؤشرات النمو الكلي، إلا أنها اقتصرت على مرحلة سابقة لدخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ (2022) وما أعقبه من متغيرات جوهرية، وهو الجانب الذي تتميز به دراستنا الراهنة.

- دراسة (خواص نصيرة، 2021): "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02. تناولت هذه الدراسة السياق الاستثنائي الذي فرضته جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، وضرورة استثمار الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتجاوز تداعياتها وجذب الاستثمارات البديلة. ورصدت الدراسة جملة من العراقيل التشريعية والبيروقراطية التي كانت تعيق الاستثمار الأجنبي. غير أنها كتبت في مرحلة ما قبل الإصلاح التشريعي الكبير (2022-2023)، ومن ثم جاءت توصيفاتها للمعوقات أكثر من كونها تقييما للآثار الفعلية للإصلاحات.

ورغم الأهمية العلمية لهذه الأدبيات، فإن ثمة "فجوة بحثية موضوعية وزمنية" تبرز بوضوح، تولدها التحولات الدراماتيكية في البيئتين الداخلية والخارجية منذ عام 2022. وتكمن القيمة المضافة لدراستنا الراهنة في عدة مستويات متكاملة:

1- تقييم الآثار الفعلية لقانون الاستثمار الجديد (22-18) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل الصادرات خارج المحروقات، وهو ما لم تتطق إليه الدراسات السابقة بحكم تزامنها مع مرحلة ما قبل تطبيقه.

2- معالجة الأثر التحليلي لافتتاح الفروع البنكية الجزائرية خارج الحدود (موريتانيا، السنغال، فرنسا) بوصفه ظاهرة جديدة كليًا في تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وانعكاساتها على تسهيل المبادلات التجارية.

3- إجراء تقييم كمي وإحصائي للعلاقة بين فاعلية السياسة الخارجية ومؤشرات التنمية الثلاثة (المبادلات التجارية، الاستثمار والتصنيع، المديونية الخارجية)، وهو منهج غائب في غالبية الدراسات السابقة التي اكتفت بالتوصيف النوعي.

تاسعا: صعوبات البحث

واجهت الدراسة جملة من الصعوبات، أبرزها:

- محدودية البيانات الرسمية الدقيقة حول بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر وتركيبته القطاعية، نظرا لتأخر النشر الإحصائي الرسمي.

- سرعة وكثافة الأحداث الاقتصادية والدبلوماسية المتتالية خلال الفترة المدروسة، وما أفرزته من صعوبة في التحكم في المتغيرات المفسرة وتمييز آثار السياسة الخارجية عن التأثيرات الظرفية الخارجية كتقلبات أسعار الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية-الأوكرانية.

- ندرة الدراسات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع بمنهج كمي إحصائي صارم، مما اقتضى منا إجراء حسابات مستقلة من المصادر الأولية.

عاشرا: هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، قسمت إلى ثلاث فصول وفق الهيكل الآتي:

- ✓ **الفصل الأول:** السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية — الإطار النظري والمفاهيمي. يقدم هذا الفصل المفاهيم الجوهرية للسياسة الخارجية ونظرياتها وأهدافها ومحدداتها وأدواتها ثم يؤطر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأهميتها ومستوياتها، ليخلص إلى استعراض الأسس المفاهمية والنظرية للتنمية الاقتصادية.
- ✓ **الفصل الثاني:** السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية للجزائر (2020-2024) — الإطار التحليلي. يتناول هذا الفصل محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها وأدوات تفعيلها ، ثم يرصد مسار التنمية الاقتصادية للجزائر وتحدياتها وإصلاحاتها، مستعرضا أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة المدروسة.
- ✓ **الفصل الثالث:** آثار السياسة الخارجية على التنمية الاقتصادية للجزائر. يحلِل هذا الفصل الآثار الفعلية المترتِبة على السياسة الخارجية الجزائرية في ثلاثة محاور: المبادلات الاقتصادية الخارجية، والاستثمار والتصنيع، والمديونية الخارجية، مع تقديم تقييم إحصائي شامل للعلاقة بين فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية ومؤشرات التنمية.

و علية خطة الدراسة مبينة كالتالي :

المقدمة العامة

الفصل الأول : السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية الإطار النظري والمفاهيمي

مقدمة الفصل الأول

المبحث الأول : الدراسة المفاهيمية والنظرية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها

المطلب الثاني : أهداف ومحددات السياسة الخارجية

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية

المبحث الثاني : الأسس المفاهمية للدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني : اهمية و اهداف الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثالث : مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الثالث : الأسس المفاهمية والنظرية للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : أهداف وأبعاد التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني : السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية للجزائر الإطار التحليلي – الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2025

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأول : السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية للجزائر

المطلب الأول : محددات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني : أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المطلب الثالث :دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية للجزائر

المطلب الأول : مسار التنمية الاقتصادية للجزائر

المطلب الثاني : التحديات والعقبات التنموية للجزائر

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية والإصلاحات المعتمدة

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر

المطلب الأول : تحليل مؤشرات النمو والأداء الاقتصادي الكلي

المطلب الثاني : تحليل المؤشرات التبعية الاقتصادية

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الاجتماعية

خاتمة الفصل الثاني

الفصل الثالث : أثار السياسة الخارجية على التنمية الاقتصادية للجزائر

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول : الآثار على المبادلات الاقتصادية

المطلب الأول : ترقية ودعم التجارة الخارجية وتنويعها

المطلب الثاني : مرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية بالخارج

المطلب الثالث : الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

المبحث الثاني : الآثار على الاستثمار والتصنيع

المطلب الأول : التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر

المطلب الثاني : دور الاتفاقيات والمعارض التجارية و وكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية

المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأثرها على ترقية القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الثالث : الآثار المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الأول : طبيعة المديونية الخارجية للجزائر

المطلب الثاني : نسبة الاحتياطات الدولية والمديونية الخارجية للجزائر

المطلب الثالث : انعكاسات الساسة الخارجية على استدامة الوضع المالي الخارجي للجزائر

خاتمة الفصل الثالث

الخاتمة العامة.

قائمة المختصرات :

المختصر	المعنى بالعربية	المعنى بالإنجليزية
AAPI	الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	Algerian Agency for Investment Promotion
ABS	البنك الجزائري السنغالي	Algeria Bank Senegal
AfCFTA / ZLECaf	منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية	African Continental Free Trade Area
ALGEX	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	Algerian Export Promotion Agency
ALCES	نظام الجمارك الجزائري الإلكتروني	Algerian Customs Electronic System
ANADE	الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية	National Agency for Support and Promotion of Entrepreneurship
APS	وكالة الأنباء الجزائرية	Algérie Presse Service
AUB	بنك الاتحاد الجزائري في موريتانيا	Algeria Union Bank
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
BEA	بنك الجزائر الخارجي	Banque Extérieure d'Algérie
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
CAAR	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance
CAGEX	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	Compagnie Algérienne de Garantie des Exportations

CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie
CSID	المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار	Centre for Settlement of Investment Disputes
FSPE	الصندوق الخاص لترقية الصادرات	Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations
G7	مجموعة الدول الصناعية السبع	Group of Seven
GAFTA	منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	Greater Arab Free Trade Area
HDI	مؤشر التنمية البشرية	Human Development Index
IMF	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	New Partnership for Africa's Development
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development
ONS	الديوان الوطني للإحصاء	Office National des Statistiques
PIB	الناتج المحلي الإجمالي	Produit Intérieur Brut
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان	United Nations Population Fund

الفصل الأول

السياسة الخارجية والتنمية الإقتصادية الإطار النظري والمفاهيمي

مقدمة الفصل الأول :

تعد السياسة الخارجية انعكاسا لتوجهات الدول في الساحة الدولية، إذ لم تعد تقتصر في جوانبها الحديثة على إدارة العلاقات الدبلوماسية والأمنية التقليدية فحسب، بل أصبحت تعزز المحرك الاقتصادي بوصفه أولوية استراتيجية، في ظل الترابط الوثيق بين المصالح الوطنية والتغيرات العالمية المتسارعة. وفي هذا السياق، ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية أداة مهمة ومنهجا عمليا يهدف إلى استغلال القدرات السياسية لتحقيق الأهداف التنموية، وذلك من خلال تقليص الفجوة بين ما تطمح إليه الدولة في سياستها الخارجية وما تفرضه ضرورات التنمية في الداخل.

وبناء على هذا الترابط الوثيق بين الأبعاد السياسية والتنموية، يسعى هذا الفصل لاختبار فرضية مفادها: تمثل الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الرابطة بين السياسة الخارجية وأهداف التنمية الاقتصادية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث متكاملة؛ اذ يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية من حيث نظرياتها ومحدداتها وأدواتها، ويركز المبحث الثاني على ماهية الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها أداة تنفيذية من مفهوم وأهداف ومستويات، وصولا إلى المبحث الثالث الذي يستعرض مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها وأبعادها والنظريات المفسرة لها.

المبحث الأول: الدراسة المفاهمية والنظرية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر السياسة الخارجية لكل دولة عنصرا مهما في السياق العام للعلاقات الدولية حيث تلعب دورا مهما في كيفية تواصل الدول مع بعضها البعض. سواء في أوقات السلم أو الحرب، تستخدم هذه السياسات كأداة للتفاعل مع المجتمع الدولي. كما تعكس طبيعة النظام السياسي للدولة المعنية.

في هذا المبحث ، سنستعرض مفهوم السياسة الخارجية و نظرياتها في المطلب الأول. ثم سنتناول في المطلب الثاني أهداف ومحددات السياسة الخارجية. وأخيرًا، سيركز المطلب الثالث على أدوات و أولويات السياسة الخارجية .

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية ونظريتها

أولا : تعريف السياسة الخارجية

تعددت تعريفات الباحثين لمفهوم السياسة الخارجية و اختلفت بالاختلاف وجهات نظر علماء علم السياسة بشكل عام ، و علم العلاقات الدولية بشكل خاص ، وهو ما سيتم طرحه ضمن هذا المطلب. [1]

يركز كل من **مودلسكي** و **حامد ربيع** في تعريفهما للسياسة الخارجية على الجانب التطبيقي والممارسة الفعلية للدولة في الميدان الدولي، أي ما تفعله الدولة فعليا

يرى **مودلسكي السياسة الخارجية** بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات" [2]

[1] احمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط 1،عمان ، 2010، ص 19 .

[2] سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1998، ص 08.

و في نفس الصدد يعرفها **حامد ربيع** بأنها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ويضيف : " إن نشاط الجماعة كوجود حضاري ، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي يطلق عليه السياسة الخارجية. " [3] .

بالإضافة إلى ذالك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط .فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط تقوم به الدولة [4]

وهناك من ركز في تعريفه على سلوك صانع القرار مثل التعريف الذي قدمه **تشارلز هيرمان** للسياسة الخارجية، التي يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعو القرار الرسميون، اذ يعرفها : "بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم التي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية"[5] وفي ذات المعنى يعرف **باتريك مورجان (Patrick M. Morgan)** السياسة الخارجية بأنها:

«التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار المخولون في الحكومة الوطنية، بقصد التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين »[6] . ويلاحظ على هذه التعاريف أنها تربط السياسة الخارجية بتصرفات وسلوكات صانعي القرار، وأغفلت البعد الاستراتيجي الذي يعد عنصرها الرئيسي ألا وهو رسم السياسات والاستراتيجيات وتحقيق الأهداف .

---

[3] محي الدين حداد،"**توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي في الفترة مابين 2000 –2009** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة،2011 /2012،ص ص11-12 .

[4] عربي لادمي محمد ، "**السياسة الخارجية : دراسة في المفاهيم و التوجهات و المحددات** "، مجلة الدراسات و الأبحاث ، العدد 25 ، ديسمبر 2016، ص 5.

[5] سليم محمد السيد ، المرجع السابق ، ص7.

[6] سليم محمد السيد ، المرجع نفسه ، ص 2.

تعريف ريتشارد سنايدر (Snyder) : السياسة الخارجية هي منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلًا أو تحدث حاليًا أو يتوقع حدوثها في المستقبل [7].

يؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، اذ يرى (**سنايدر**) في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ،[8] ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبؤون المناصب الرسمية في الدولة .

أما فيما يخص المفكرين و الباحثين الذين عرفو السياسة الخارجية بأنها برنامج نذكر منهم الدكتور **محمد السيد سليم** عرفها بأنها «برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البرامج من أجل تحقيق أهداف محددة في القانون الدولي» [9]

إضافة الى **فاضل زكي** فقد عرفها على أنها: «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ، أي أنها القالب الرسمي الذي تجري فيه العلاقات المتبادلة». [10]

أما جيمس روزنو (**JAMES ROSENAU**) فقدم تعريفا أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله انها " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل اقرار او تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الاهداف المحددة سلفا ." [11] او بعبارة اكثر دقة : " المجهود

[7] سليم محمد السيد ، المرجع السابق، ص 07
[8] احمد النعيمي ، المرجع السابق ، ص 20
[9] سليم محمد السيد، المرجع نفسه ، ص 20
[10] سليم محمد السيد ، المرجع نفسه ، ص 10
[11] احمد النعيمي، المرجع نفسه ، ص 21

الذي تبذله جماعة وطنية من اجل التحكم في او مراقبة محيطها الخارجي ، سواءا من خلال تكريس الوضعيات الايجابية او تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها "[12]

أي أن السياسة الخارجية هي أداة لتوقع وسيلة للتعرف على البيئة الخارجية، ومن ثم محاولة التعامل مع الأطراف المشكلة لهذه البيئة سواء بالسلب أو بالإيجاب .

عموما رغم الاختلاف في وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية إلا أنها تعبر عن مجموعة الأهداف المراد الوصول إليها من قبل الدول من خلال استخدامها للوسائل المتاحة.

يمكن القول أن السياسة الخارجية هي مجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والاستراتيجيات التي تحركها وسائل مختلفة لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجي مطبق على أرض الواقع الغاية منه تحقيق مصالح وأهداف الدول

ثانيا : نظريات السياسة الخارجية:

تشير المقاربات المفسرة لظاهرة السياسة الخارجية إلى سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، بهدف خدمة مصلحتها الوطنية وتحقيق أهدافها العالمية. حيث قام المهتمون بتحليل سلوكيات الدول الخارجية بتطوير نماذج نظرية عدة منها:

1. النظرية الواقعية وتفسيراتها للسياسة الخارجية

عرفت المدرسة الواقعية منذ ظهورها مسار تطورا كبيرا أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات داخل المنظور الواقعي، فالبداية الفعلية لظهور الواقعية كانت مع إسهامات هانس مورغنثو فيما عرفت بالواقعية التقليدية ، ثم طورها (**KENNETH WALTZ**)كينيث والتز في شكل الواقعية البنوية الجديدة ، و تمثلت إحدى الإسهامات المهمة داخل المنظور الواقعي في ظهور التوجهين الهجومي- الدفاعي) في إطار ما عرفت بالواقعية النيوكلاسيكية. حاولت الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديدة/بنيوية، نيوكلاسيكية) ، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات

[12] عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، دار أقواس للطباعة و النشر، ط1 ، تونس : 1994 ،ص123.

الدولية، و نقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية،[13] غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية و الخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية و كذلك الجديدة البنيوية مع (**Waltz Kenneth**) ، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، و القول بتأثير المحددات الداخلية للدولة و أهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية .وهناك جملة من المرتكزات تقوم عليها النظرية الواقعية على اختلاف مسمياتها بحيث تصنف الواقعية في دراستها للسلوك الخارجي للدول نحو بعضها البعض من المقاربات الفوقية [14] "**approaches down-top** "، أي أنها تنظر لسلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية و تفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد.و عموما يمكن تلخيص مرتكزات النظرية الواقعية او تصوراتها حول السياسة الدولية في هذه النقاط الواقعية صراع من أجل القوة في العلاقات الدولية لانه لا وجود لقوة فوقية

- تعتبر الدول، من المنظور الواقعي، أهم الفاعلين على الإطلاق .
- تحتاج الدول الامن القومي لحماية مصالحها الوطنية ويدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.
- الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها .

---

[13] محمد شاعة ،"**المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية** "، مجلة الدراسات و الابحاث ، المجلد 07 ، العدد 15 ، ص ص 61-65 .

[14] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ،ط1 ، الإمارات العربية المتحدة ، 2004، ص85.

- تعتبر الدولة فاعل وحدوي لأغراض تحليلية، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة .كما اعتمدت النظرية الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم و تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، و تعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول[15]

2. النظرية الليبرالية وتفسيراتها للسياسة الخارجية

ظهرت المدرسة الليبرالية و قد وصفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية مثالية لقيم التعاون الدولي ، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية و الى النزاعات –لاسيما المسلحة– على أنها الاستثناء لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية ، و مثل جوهر تفكيرها مسألة السلام. بحيث دافع "ستانلي هوفمان "عن هذا الرأي من خلال قوله:"إن جوهر الليبرالية هو الانضباط الذاتي و الاعتدال و الحل الوسط و السالم وفيما يتعلق بنظرتها حول تفسير السلوك الخارجي للدول، فالليبراليون ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعيون الذين اعتمدوا منهج تحليل تنازلي فوقي ، عبر إعطاء الاولوية في التحليل للمستوى النسقي الكلي .أو كما رأينا بالنسبة للواقعية، فالليبرالية كنظرية أيضا متنوعة و مختلفة، فبالرغم من أن كل نظريات الليبرالية تتقاسم مرجعية مشتركة في خصوص الفرضيات السياسية، إلا أنها تختلف في بعض النقاط كنظرتها للأثر النسبي للمتغيرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية بين المحددات الداخلية و الخارجية و تعتمد الليبرالية في التحليل "مقاربة تحليلية وفق منهج تصاعدي من أسفل نحو الأعلى" [16] ،لذا فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي للتحليل حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول "

---

[15] جون بيليس ، ستيف سميث، المرجع السابق ، ص 86.

[16] مسالي نسيمة، "**السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: السياسات المقارنة، جامعة قسنطينة 03، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، الجزائر، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 24.

من الأسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا بالتقاء عوامل داخلية .و في معارضتها للنهج التنازلي للتحليل عند كينيث والتز (Kenneth Waltz) لم تنفي بصفة مطلقة تأثر سلوكيات الدول بمعطيات الخارجية المفروضة من بنية النظام الدولي ، لكن في المقابل يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيفة للدولة الأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول ، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية. و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة ، أي أن الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر وباستمرار، ويرتكز النموذج التفسيري الذي تقترحه النظرية الليبرالية لتحليل السياسة الخارجية للدول على النقاط التالية :[17]

- حساب المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية الأكثر تدخلا بشكل مباشر في عمليات الوساطة المصلحة المجتمعية .
- حساب التكوين و بنية الشبكات الوثيقة الصلة بالسياسة الخارجية.
- تقرير حول العوامل التي تحدد الجهة التي يرجح أن تهيمن على سياسة معينة ، وبالتالي شبكة المصالح الأساسية التي من المحتمل أن تنعكس في السياسة الخارجية للدولة وفيما يتعلق بالقضية المعنية.و عليه يمكننا استنتاج ما يلي :حسب نظرة الليبرالية ، فالسياسة الخارجية تتحدد بالمصالح التي تقررها الجماعات المجتمعية الذين لديهم القدرة للسيطرة على عملية صنع قرار السياسة الخارجية .

[17] زعيتر يوسف،" **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011–2016 (دراسة وصفية)**". مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2016/2011 ص 27 .

2 . المقاربة البنائية وتفسيراتها

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد لاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، وكان "نيكوالس أونوف" أول من استعمل المصطلح في كتابه (world making our of) حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية و شهدت العشرية الأخيرة من القرن العشرين تزايد الاهتمام بتصور الثقافة و مختلف المتغيرات القيمية و الاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، وقد برز الاتجاه البنائي مركزا على أهمية الأفكار والضوابط لفهم و تفسير سلوك الدول الخارجي حسب منظري هذا الاتجاه امتداد لما يسود المجتمع من قيم و أفكار و خطابات اجتماعية معينة [18] . و ينطلق التفسير البنائي من الاعتقاد بأن الواقعية الدولية هي اجتماعية البناء في الأساس ،لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية و البيئة الاجتماعية الخارجية كما أنها تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية، [19]

و تتمثل هذه الافتراضات فيما يلي

- الدول هي الوحدات الساسية للتحليل
- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
- أهمية الأفكار و المعرفة في إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي .
- دور الهويات و تأثيرها على سلوكات الوحدات و مصالحها.

[18] جون بيليس و ستيف سميث ،المرجع السابق ، ص 318.

[19] خالد المصري، **"النظرية البنائية في العلاقات الدولية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، 2014، ص 321.

المطلب الثاني : أ هداف و محددات السياسة الخارجية

أولا : أهداف السياسة الخارجية :

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية بـ: وضع معين تعمل الدولة على تحقيقه في المجال الخارجي وهذا بتخصيص قدر ضروري من الجهد والامكانيات، أو عوامل قوة الدولة، وعموما يمكن حصر أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الوحدات الدولية في[20] :

– **حماية السيادة والحفاظ على الامن القومي للدولة** : حيث أنه غاية أي وحدة سياسية حفاظها على استقلالها وأمنها وبقائها.

– **تنمية قدرات الدولة من القوة** : تسعى كل دولة إلى زيادة قدراتها من القوة لإلحتفاظ بحد أدنى منها بهدف تمكينها من الحفاظ على استقلالها، وهذا انطلاقا من عدة دوافع يمكن أن نذكر منها الخوف من التهديدات الخارجية[21]

– **زيادة مستوى الثراء الاقتصادي:** يشكل هذا العنصر هدفا أساسيا لأية دولة، تسعى من خلاله البحث عن مختلف الموارد الاقتصادي، التي تكفل لشعبها المستوى المعيشي اللائق، لان ماهية الوجود القومي للدولة يتطلب حدا أدنى من الثروة الوطنية، وعادة ما ينظر للثراء المادي الاقتصادي بمؤشر مستوى نفوذ الدولة

– **العمل على الدفاع عن قيم الدولة:** تسعى الدولة جاهدة للدفاع عن قيمها (عقيدة، أيديولوجية) والعمل على حمايتها من محاولات الغزو الثقافي، الفكري وكما تعمل على ترويج هذه

[20] محي الدين حداد، المرجع السابق ، ص18.

[21] حمدي رياض، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة المناقشة ، 2012/2011،ص 11 .

المعتقدات ونشرها في الخارج، اعتقادا منها أن اتساع نطاق المشاركة الأيديولوجية الدولية التي تعتنقها، يخدم مصالحها بصورة أفضل، في الوقت نفسه يرتبط باعتبارات أمنية واستراتيجية فالسياسة الخارجية هي سياسة هادفة ، تسعى الى تحقيق مجموعة متنوعة من الاهداف لدولة معينة،وتختلف من بلد لآخر حسب متطلباتها الخاصة، تعتبر المصالح الوطنية بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات الدول،وقدم **ارنولد وولفرز** ثلاث نقاط اساسية تستهدفها السياسة الخارجية وبحسبه،والتي تخرج عن ثلاث مجموعات اساسية هي:

- **الاهداف الأولوية** : والتي تتعلق بالمجال الامني وذلك من خلال الحفاظ على امن الدولة القومي(النظرية الواقعية) ويسميه الاستاذ محمد سليم السيد لحماية الذات وذلك بصياغة استغلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية،بالنسبة للدول و تعني حماية الذات حماية ارواح السكان وقيمهم الاجتماعية ونظمهم السياسية والأساسية ومحاولة خلق اطار اقليمي او عالمي يتميز باقل التهديد الخارجي للوحدة الدولية.
- **الاهداف الاقتصادية** : اي انها اهداف ترتبط بالجوانب الاقتصادية ويسميها ولفرز اهداف تاكيد الذات اي ان الحصول على مصادر واسباب الثروة الاقتصادية من الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية ،كما تهدف السياسة الخارجية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية [22].
- **الاهداف الايديولوجية** : تسعى الدولة على تحقيق مجموعة ثالثة من اهداف سياستها الخارجية هي اهداف ايديولوجية وتأتي من خلالها العمل المستمر لمسيرة الدولة في العالم الخارجي،وهو ما يسميها (**ولفرز**) اهداف امتداد الذات،من خلال نشر ايديولوجية والثقافة الخاصة بها ،والعمل على تدعيم اسس السلم والأمن الاقليمي والدولي،فكل دولة تعمل على ترويج لرؤاها وتحاول نشر افكارها وقيمها وثقافتها (هدف ايديولوجي) وكل دولة تعتبر المضامين والأفكار

[22] حمدي رياض ، المرجع السابق، ص ص 11-12.

والقيم التي توزعها سياستها الخارجية كنموذج يتعين على الدول الاخرى، أن تتبناه ، الامر الذي يؤدي الى نشوء معارضة بين الافكار لمختلف وحدات النظام الدولي. [23]

نستخلص مما سبق ان أهداف السياسة الخارجية تتمحور حول حماية السيادة الإقليمية للدولة ودعم أمنها القومي، إضافة إلى تنمية مقدرات قوتها. تولي الدول أهمية كبيرة للبعد الاقتصادي لزيادة الثراء. قد تسعى السياسة الخارجية للتوسع وزيادة النفوذ، أو الدفاع عن الأيديولوجية ونشرها خارج الحدود بوسائل مختلفة كالإعلام، كما تفعل الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، ويدعم الهدف الثقافي الأهداف الأخرى ان تتبناه الامر الذي يؤدي الى نشوء معارضة بين الافكار لمختلف وحدات النظام الدولي.

ثانيا : محددات السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمجموعة من العوامل تعرف بمحددات السياسة الخارجية. هذه العوامل تتضمن ظروف داخلية وخارجية تؤثر في كيفية تصرف الدولة وقراراتها بشأن علاقاتها مع الدول الأخرى .

أ / **المحددات الداخلية** : ويقصد بها الظروف والأوضاع الداخلية والمقدرات الجغرافية و الاقتصادية والسياسة التي تتوفر عليها الدولة هي معايير توجد ضمن إطار الوحدة الدولية نفسها،[24] أي أنها مرتبطة بتكوينها الأساسي والهيكلي وليس نتيجة التفاعل مع وحدات دولة أخرى والتي من بينها **المحددات الجغرافية** : تتضمن العوامل الجغرافية الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ ، وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية وتأثيرها المباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية

[23] محي الدين حداد ، المرجع السابق ص 19.

[24] سليم مُحَمَّد السيد ، المرجع السابق، ص .136.

و من ثم تحديد مركزها الدولي أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية[25] .

- **المحددات الاقتصادية:** تتمثل أساسا في الموارد الطبيعية التي تشمل مصادر الطاقة والمعادن فالدولة التي تتوفر على الموارد الاقتصادية تصبح لها قوة اقتصادية وبذلك تملك أداة من أدوات السياسة الخارجية الفعالة[26].
- **المحددات البشرية:** تتركز على العامل البشري والدور المحوري الذي يؤديه في توجيه السياسة الخارجية للدول بإعتباره عنصرا مهما في بناء و تعزيز مختلف عناصر القوة الشاملة بما في ذلك الجوانب الاقتصادية ، العسكرية ، و الدبلوماسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية .[27]
- **المحددات الشخصية** : تؤثر العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صناع القرار لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صناعة القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول [28].
- **المحددات المجتمعية:** تتمثل المحددات المجتمعية في مختلف العوامل والاعتبارات التي تفرزها البيئة الداخلية ؛ حيث تعتبر الشخصية الوطنية من أبرز محددات السياسة الداخلية تأثيرا على السياسة الخارجية والمقصود بالشخصية الوطنية الصفات الثابتة التي يشترك فيها أغلبية سكان الدولة.

---

[25] سليم محمد السيد ،المرجع السابق ،ص 137.

[26] محمد سفيان بوخبزة وحجاج مراد، "**محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي**"، مجلة السياسة العالمية، المجلد (07)، العدد (03)، ديسمبر 2023، ص 140 .

[27] إسلام أحمد سليم العياصرة، "**محددات السياسة الخارجية**"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (9)، يوليو 2019، ص.08 .

[28] لويد جونسن ،**تفسير السياسة الخارجية** .(ترجمة :محمد بن احمد مفتي،محمد السيد سليم).الرياض:عمادة شئوون المكتبات جامعة الملك سعود،1989،ص26.

- **المحددات العسكرية:** يعتبر العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادات عسكرية ذات كفاءة إضافة إلى التكنولوجيا يمنحها المزيد من النفوذ والسيطرة [29].
- **المحددات السياسية:** ترتكز أساسا في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية للدولة [30].

ب / المحددات الخارجية: تتمثل المحددات الخارجية في شكل وهيكل النظام الدولي الذي تنطوي تحته الدولة ويرى محمد السيد سليم أن المحددات الخارجية تتحد بطبيعة النسق الدولي الذي يتضمن أربعة أبعاد هي: الوحدات الدولية، والبنيان الدولي ، المؤسسات الدولية والعمليات السياسية الدولية .

- **الوحدات الدولية:** يؤثر عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي في السياسة الخارجية على مستويين : [31]

مستوى غير مباشر: وذلك من خلال التأثير على استقرار النسق الدولي

المستوى مباشر: من خلال التأثير على السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فهناك إتجاه يتبناه **كينيث والتز (Kenneth Waltz)** مؤداه أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسين في النسق الدولي قل احتمال الحرب ،وزادت درجة استقرار النسق،أما **الاتجاه الثاني** وهو الذي يتبناه **كارل دويتش (Karl W. Deutsch)** و **ديفيد سنجر (J. David Singer)** فيؤكد أن ازدياد عدد الفاعلين يزيد من استقرار النسق الدولي فقلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نطاق الاختلاف

[29] بروسي، حليمة، **محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي (2019–2021)**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،ورقلة، الجزائر، 2021–2022، ص 15.

[30] عربي لادمي محمد ، المرجع السابق ،ص 14.

[31] سليم محمد السيد ، المرجع السابق، ص .34.

بينهم أما ازدياد عدد الوحدات الدولية ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي .[32]

- **البنيان الدولي** : وهو أكثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية ،حيث يتم فيه ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بطبيعة هذا البنيان فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية ، لان ذلك يؤدي منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة . وتختلف الوضعية حسب طبيعة النظام من ثنائي إلى أحادي .[33]
- **المؤسسات الدولية:** تؤثر مؤسسات النسق الدولي على السياسة الخارجية للدول بصفة كبيرة وقد تأخذ هذه المؤسسات شكلا تنظيميا أو قانونيا، حيث تعتبر التنظيمات الدولية أحد موارد السياسة الخارجية للدول كما أنها تؤثر في عناصر الاتفاق بين الدول الأعضاء في التنظيم ودرجة التعاون فيما بينها وتؤثر للدراسة المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لانها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية لهذه الاخيرة ودور المؤسسات لا ينحصر ضمن تسوية النزاعات فقط ولكنه أداة لأقلمة سياسات الدول لتصبح أكثر استجابة لمتطلبات التفاهم الدولي[34].
- **العمليات السياسية الدولية** : تعتبر العمليات السياسية الدولية الجانب الحركي من النسق الدولي وهي عملية تتضمن مختلف التفاعلات كفعل ورد فعل سواء أفعال في إطار تصارعي أو تعاوني حيث تختلف استجابة الدول لمختلف الحوافز الخارجية باختلاف الوزن السياسي للوحة

---

[32] عربي لادمي محمد، ، المرجع نفسه ،ص14.

[33] مصالي هداية، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،مستغانم، ص33 .

[34] لويد جونسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، المرجع السابق ، ص198.

الدولية في النظام الدولي . ومنه يتضح أن تحليل السياسة الخارجية يقوم على الاعتماد على جميع المتغيرات والظروف التي تصنع في ظلها السياسة الخارجية لان؛صنع وتنفيذ السياسة الخارجية يتطلب العديد من الوسائل التي تتحكم في استخدمها مجموعة المحددات التي تمتلكها الدولة. [35]

المطلب الثالث: أدوات السياسة الخارجية

1/ أدوات السياسة الخارجية : تلجأ الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى استعمال مجموعة من الأدوات والموارد والمهارات وسيقتصر الحديث على الأدوات الرئيسية والتي سيتم إدراجها كالتالي :

- **الأدوات الدبلوماسية** : وتظم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنها وممتلكاتهم قي الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب. وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.
- **الأدوات الاقتصادية:** تتضمن الطرق الاقتصادية تقديم الإغراءات أو المكافآت وفرض العقوبات أو الحرمان .؛ حيث تستخدم الدولة مقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الاخرى وتوجيه سلوكهم السياسي في الاتجاه الذي يخدم مصلحتها القومية. و يستخدم هذا النوع من الأدوات من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة،وللأداة الاقتصادية وجهان هما.

[35] ريتشارد ليتل ،**توازن القوى في العلاقات الدولية:الاستعارات والاساطير والنماذج**.(ترجمة:هاني تابري).بيروت:دار الكتاب العربي2007، ص131.

1/الترغيب : ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول الممالئة (أي التي تتماشى سياساتها مع مطالب)[36].

2/الترهيب: ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناوئة (المناهضة أو التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة) .

- **الأدوات الرمزية:** وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية
- **الأدوات الاستخباراتية:** وهي الموارد المستعملة لجمع المعلومات الخاصة بخطط ونوايا الوحدات الدولية إلى جانب الموارد الخاصة بأدوات الاستطلاع و التجسس .[37]
- **الأدوات العسكرية:** وهي استخدام الدولة للقوة العسكرية أو التهديد باستخدام العنف المسلح ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها والمساعدة العسكرية والغزو المسلح إلى جانب عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي وعقد التحالفات العسكرية كذلك وان إستخدام الأداة العسكرية يتعين أن يتم بحذر كذلك يقتضي أن يصحب وجود هذه القوة حد معقول من القوة السياسة كالكفاءة الدبلوماسية فاللجوء إلى الأداة العسكرية قد يكون فاتحة لأدوات الأخرى .
- **الأدوات العلمية والتكنولوجية** : تتضمن المهارات التي تنطوي على استخدام المعرفة العلمية مثل توظيف برامج الأقمار الصناعية لأغراض التجسس أو الاتصال الخارجي وبرامج

[36] عتري يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011–2016 (دراسة وصفية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص تحليل السياسة الخارجية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2016-2017، ص ص19-20.

[37] لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية**، المرجع السابق ،ص 66.

التبادل العلمي و المساعدة الفنية وتبادل المعلومات بين الوحدات الدولية المختلفة لحل مشكلات معينة قد تختلف الأدوات المستخدمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وهذا حسب مقدرات و إمكانيات كل دولة والتي تتحكم فيها بالدرجة الأولى المحددات التي تنفرد بها عن غيرها من الدول.[38]

المبحث الثاني : الأسس المفاهمية للدبلوماسية الاقتصادية

تمثل الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم الإستراتيجيات المنتهجة من قبل الدول، لذا فلم تعد مظاهر القوة تقاس بالجانب العسكري بل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الدول والتي تلعب الدبلوماسية الاقتصادية فيها دورا بالغ الأهمية في تعزيزها لتحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

أولا : تعريف الدبلوماسية

أ/ لغة : الدبلوماسية لفظة مشتقة من الكلمة يونانية "دبلوما" ومعناها الوثيقة او الشهادة الرسمية التي تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد تخول حاملها امتيازات خاصة، و تتضمن صفة المبعوث و المهمة الموفد إليها واستخدمت كلمة "دبلوما " بمعنى التوصية الرسمية التي تعطى للأفراد الذين يأتون إلى البلاد الرومانية، وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور، ويكونو موضع رعاية خاصة،كما أنها تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد إليها،والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم بقصد تقديمه و حسن استقباله وتيسير انتقاله بين أقاليم مختلفة .[39]

---

[38] بن عمر عشورة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2011**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ،تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص 20.

[39] عبد الفتاح علي الرشدان ، محمد خليل الموسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**، المركز العلمي للدراسات السياسية ،ط1،عمّان ، 2005، ص 15.

ب/ إصطلاحا: توجد عدة تعريفات أعطيت للدبلوماسية، ومن الصعوبة يمكن حصرها وجمعها في تعريف واحد أو تعريفيين :

تعريف شارل كالفو : Calvo الدبلوماسية، "هي علم العلاقات القائم بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي و احكام الاتفاقات او ببساطة فن المفاوضة".[40]

تعريف د.سموحي : الدبلوماسية هي مجموعة القواعد والأعراف والمبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية، والأصول الواجب اتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي، والتوفيق بين مصالح الدول المتبادلة، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات. [41]

تعريف د.عدنان البكري : إن الدبلوماسية، هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي.

ثانيا : تعريف الدبلوماسية الاقتصادية :

ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية كمفهوم منذ أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، واكتسبت دوراً أوسع تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية حتى وصلت إلى وضعها الحالي كمظلة للدبلوماسيات المتعلقة بالجانب الاقتصادي التي تمارسها مختلف الأطراف الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. [42]

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "إجمالي الأنشطة الاقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال للبلد ." [43]

---

[40] ناصر كامل محمد ، **الدبلوماسية المعاصرة و استراتيجية ادارة المفاوضات** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ،ط1 ، الاردن ،2004،ص 20.

[41] امينة عمر ، "**الدبلوماسية الاقتصادية**"، الموسوعة السياسية، تاريخ النشر: 18 يوليو 2020.

[42] علاء فاهم كامل، "**السياسة الخارجية.. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد 67، سبتمبر 2021، ص 95 .

[43] ياسمين عباس، "**الدبلوماسية الاقتصادية**"، الموسوعة السياسية، إعداد علمي: أمينة عمر، نشر بتاريخ 18 يوليو 2020.

كما تعرف على أنها: "استخدام أشخاص القانون الدولي للطرق والأساليب الدبلوماسية، وكذلك الوسائل الاقتصادية والسياسة التجارية والمالية والتقنية من أجل بلوغ أهدافها، وتوفير الضمان لتأمين المصالح الاقتصادية الخارجية، وتحقيق تطور في الاقتصاد القومي فهي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه الأطراف الدولية (دول تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي ، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية، وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة يُنتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة. ويعتبر اللاعبون الأساسيون فيها حكومات الدول، والمنظمات غير الحكومية، والمنشآت الاقتصادية والتجارية، ورجال المال والأعمال. [44]

يعرفها ايضا **Selwyn Moons** و **Peter A.G. van Bergeijk :** بأنها مجموعة النشاطات التي تهدف إلى صياغة الطرق و الاجراءات في التجارة ، الاسواق العالمية ، الهجرة ، المساعدة الأمن الاقتصادي و المؤسسات التي تتجسد لاتخاذ قرارات مرتبطة بالنشاطات الاقتصادية العابرة لحدود العالم الواقعي ،[45] ويتمثل مجال نشاطها فيها البيئة الدولية ، اما أدواتها تتمثل في العلاقات التفاوض و التاثير ويعرفها **Alexandre Kateb** : بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى باستخدام وسائل إقتصادية المفاوضات التجارية العالمية، تدابير لتوسع الشركات الوطنية في العالم،أو على العكس يجذب الاستثمارات الأجنبية على ارض الوطن .[46]

---

[44] ببسعود حليمة، "**الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 01، جانفي 2022، ص 651.

[45] بن الضب عبد الله، بلال عثمان، "**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية**"، مجلة علمية، المجلد 09، العدد 01، أفريل 2023، ص 166.

[46] فيروز مزياني، " **الدبلوماسية الاقتصادية الجزئرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية** " ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 08 العدد 15جامعة باتنة الجزائر 2019 ص 19.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف الدبلوماسية الاقتصادية

أولا : أهمية الدبلوماسية الاقتصادية

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا حيويا في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة، ويتمثل ذلك من خلال النقاط التالية:

- تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين دول العالم ضمن إطار العولمة، بما يحقق المصالح المشتركة سواء كانت إقليمية أو دولية
- تنويع الشركاء ألاقتصاديين خاصة بعد ظهور جائحة فيروس كورونا التي أسهمت في تغيير ملامح الاقتصاد العالمي مع بروز تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة كان لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وهو ما ظهر جليًا أثناء تسويق المختبرات العالمية للقاحلات المضادة للفيروس .
- بات دمج الدبلوماسية الاقتصادية كنهج حديث لإدارة شؤون الدول ضرورة مُلحّة بهدف تعزيز التعاون بين الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تسهم الدبلوماسية الاقتصادية في فتح الأسواق العالمية والترويج لمقومات الاستثمار في الدولة المضيفة بمختلف المجالات .
- تساهم في تقديم الدعم المالي والمعرفي للشركات المحلية، إلى جانب تعزيز وجود الشركات الأجنبية ضمن الدولة . [47]
- تساعد في جلب العملات الصعبة ونقل التكنولوجيا المتقدمة، مع الاستفادة من الطاقات الجزائرية الموجودة بالخارج وتشجيع المغتربين على استثمار أموالهم داخل الوطن عبر إنشاء فروع بنكية خارجية.

[47] أسماء عياط ، **الذكاء الاقتصادي كوسيلة لانجاح عمل الدبلوماسية الجزائرية** ، مجلة الدراسات المالية و محاسبية و الادارية ، المجلد 05، جامعة طاهري محمّد ، بشار الجزائر ، 2018، ص 138 .

- تعزيز الصادرات إلى أسواق غير تقليدية مثل الدول الإفريقية خاصة دول الساحل، وكذلك دول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، وهو ما يستلزم توفير الموارد المالية والبنية التحتية اللوجستية، كإنجاز مشروع الطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بعدد من الدول مثل تونس والنيجر وتشاد .

تعد هذه الاستراتيجيات ركيزة أساسية لتفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في دفع عجلة التنمية وتعزيز المكانة الاقتصادية للدولة .[48]

ثانيا : أهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تهدف الدبلوماسية الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي قد تكون اقتصادية، مثل تحقيق المصالح الذاتية للدول أو الحلفاء، وقد تتخذ أبعادًا سياسية تهدف لتغيير مواقف دول أخرى، أو حتى إستراتيجية تسعى إلى إعادة رسم خريطة توزيع القوة .ومع ذلك، توجد عناصر مشتركة تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية .تشمل هذه العناصر المشتركة ما يلي : [49]

- التركيز على الجوانب الدبلوماسية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية .
- إنشاء قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف ذات الصلة .
- إعداد الدراسات والتقارير الاقتصادية المرتبطة بالدولة وأهدافها المستقبلية، مما يدعم فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة بين البلدان .
- توفير الخدمات التي تُيسّر العمل التجاري قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض .
- العمل على تسهيل التواصل وتبادل المنافع بين المستثمرين من مختلف الدول .
- المساهمة في صياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة الدولية .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات وفرص استثمارية خارج البلاد

[48] أسماء عياط، المرجع السابق ، ص138.

[49] مولاي مرزوق، شتوح أحمد عبد اللطيف، "**دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 3175 .

- مساعدة رجال الأعمال على اكتشاف فرص تصدير منتجاتهم وتقديم الاستشارات والخدمات الضرورية لدعمهم . [50]

المطلب الثالث : مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية وفقاً لعدد الأطراف المشاركة في هذا العمل القانوني، ويمكن أن يكون مستوى الدبلوماسية الاقتصادية ثنائياً (بين دولتين)، إقليمياً (بين دول في منطقة معينة)، جماعياً (بمشاركة مجموعة من الدول)، أو متعدد الأطراف (مع مشاركة عدة دول)، هذه التفاعلات بين المستويات تؤثر في صياغة القرارات والمواقف على مستويات أخرى .

أولاً: الدبلوماسية الثنائية :

تعد الدبلوماسية الثنائية ركيزة أساسية في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث تبرم اتفاقيات رسمية بين دولتين أو مركزين اقتصاديين بهدف تحفيز التجارة المتبادلة، وتسيير حركة الأشخاص والأموال، والحد من الضرائب والرسوم الجمركية المزدوجة، بالإضافة إلى ذلك، تُعقد اتفاقيات غير رسمية بين الشركات والمؤسسات في كلا البلدين، والتي قد تميل لصالح الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يُمكّنه من استغلال الطرف الأضعف، على سبيل المثال، في اتفاقية بين دولة متقدمة وأخرى نامية، تكون القوى الاقتصادية غير متكافئة، وتكون المراكز الاقتصادية متفاوتة، وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدول التي تستطيع أن تفرض شروطاً تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة، بينما الدولة الأخرى تقف عاجزة عن المساومة لضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية، مما يجعلها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا لصالح الدولة المتقدمة، هذا النوع من الاتفاقيات يعرف أحيانا بـ "الاستغلال الاقتصادي"، حيث يستفيد الطرف الأقوى من الطرف الأضعف، وهو أمر يناقش بعناية للحفاظ على التوازن والعدالة في العلاقات الدولية. [51]

[50] مولاي مرزوق ، المرجعالسابق، ص 3175.

ثانيا: الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية:

تكتسب الجوانب الإقليمية للدبلوماسية الاقتصادية أهمية متزايدة، حيث تسهم الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، رغم دوافعها السياسية غالبا في توفير إمكانية الوصول السريع إلى أسواق متعددة ومتجاورة، تشجع الدول على تحرير الأنشطة الاقتصادية الوطنية ضمن إطار التكتلات الإقليمية، والتي تتألف عادة من دول ذات مستويات متقاربة من التطور الاقتصادي وأولويات سياسية مشتركة، فالاتفاقيات الإقليمية قد تعزز من قوة الدول الأعضاء في المفاوضات الدولية، مما يمكنها من فتح الأسواق العالمية بشكل أكثر فعالية. [52]

ثالثاً: الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف:

في الدبلوماسية الاقتصادية التي تشارك فيها أطراف متعددة، تصبح عملية المساومة أكثر توازناً وفعالية في تحقيق اتفاقيات مرضية لجميع الأطراف كلما زاد عدد المشاركين وتنوعت مصالحهم ، هذا التنوع يقلل من فرصة أي طرف واحد لفرض ضغوط على الآخرين بينما في الحالات التي يكون فيها عدد الأطراف قليلا، تميل المساومة لتكون أقل توازنا، وذلك يعتمد على الفروق في القوة النسبية بين الأطراف المتفاوضة، عندما يبدأ الدبلوماسيون في مفاوضاتهم، يمكنهم إتباع مبدأ المنفعة المتبادلة، أو ما يعرف بمبدأ (اكسب ودع غيرك يكسب)، هنا يتم التركيز على تحقيق مصالح جميع الأطراف، حيث يجب على المفاوضين التعاون والعمل معا للوصول إلى اتفاقيات تعود بالنفع على الجميع. [53]

---

[51] امينة بودريوة ، "**تقييم و تحليل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا**"، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 18، العدد: 01، 2023، 2023/12/31، ص 138، 13.

[52] سهى شويحنة، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي، الجامعة: حلب، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، سنة: 2013، ص 18.

[53] مرزوق مولاي ،المرجع السابق ، ص ص 3164-3165.

رابعا: الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية:

في مستوى الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية، يكون التركيز الدولي أقل مقارنة بالدبلوماسية الإقليمية أو الدبلوماسية متعددة الأطراف، في هذا النوع من الدبلوماسية، لا يعتبر العامل الجغرافي معيارا للتجمع، بل تشترك فيه الدول ذات السياسات الاقتصادية المتشابهة أو المستويات الاقتصادية المتقاربة، تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية أشكالا متنوعة مثل منظمة التعاون مجموعة السبع (G07) (OECD)، منظمة الكومنولث (Commonwealth of Nations) وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية، تهدف هذه الدبلوماسية إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول هو توفير منتدى للأطراف المشاركة لإيجاد حلول عبر الحكومات الوطنية للدول المعنية، والثاني هو إتاحة الفرصة للحكومات ذات التوجهات الاقتصادية المماثلة لتطوير أسس مشتركة تمكنها من التقدم في المجالات الأوسع والمتعددة الأطراف[54].

المبحث الثالث : الأسس المفاهيمية والنظرية للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية الهاجس الأول الذي يشغل ميدانيا بال واضعي خططها وفكريا بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذين كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الانطلاق المنشود، فان التنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى التطوير والنجاح ، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث بدءا من مفهومها ثم التطرق إلى أهدافها وأبعادها ونظرياتها .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية لغة : من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه .

[54] أمينة عمر، **الدبلوماسية الاقتصادية**، الموسوعة السياسية، ، نشر في 2020/07/18.ص26.

اصطلاحا : اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور إبراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون و الاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد – مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك – يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي . ويشير أيضا إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي ، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء ، السكن ، اللباس ، الصحة ، التعليم ، العمل...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج و المشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة...[55]

وهذا الذي ذهب إليه صحيح ، حيث نجد أن التنمية ظلت لمدة طويلة تنحصر في مفهوم ضيق هو النمو الاقتصادي ، ومن التعريفات في هذا الشأن التعريف التالي : " التنمية هي الجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا تراكميا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتاحة استخداما أكفأ وأشمل بغرض رفع الدخل القومي بمعدل أكبر من معدل تزايد السكان ". [56]

فهذا في الحقيقة هو مفهوم النمو الاقتصادي وليس التنمية الاقتصادية . وما أشار إليه الكاتب من تطور في مفهوم التنمية هو ما يلاحظ في التعاريف المتتابعة التي اعتمدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لهذا المفهوم، حيث ربطه في البداية بضرورة وجود نمو اقتصادي وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1991 ، ثم ركز في مرحلة لاحقة على التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها ، مع ضرورة أن يرافق ذلك مراعاة حقوق الإنسان في المشاركة

[55] فؤاد عبد المنعم احمد، **السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها** ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية ،ط1، 200، ص51

[56] إبراهيم العسل، **التنمية في الإسلام ، مفاهيم، مناهج وتطبيقات**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1،بيروت، 1996، ص14

والحرية السياسية والعدالة في توزيع ثمار التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال اللاحقة ، في سيرورة مستمرة تضمن الترقي من نقلة نوعية إلى نقلة نوعية أخرى في إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة .[57]

ويرى **الدكتور أسامة عبد الرحمان** – وهو الرأي الذي يتفق عليه كثير من الكتاب – أن مفهوم التنمية أشمل بكثير من ذلك ، فليست التنمية مجرد تحسين للأحوال المعيشية ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنماء والارتقاء ، تتداخل فيها أبعاد عديدة متفاعلة ومتشابكة مع بعضها البعض ، إذ لا يمكن تصور حدوث تنمية في بعد أو محور واحد دون بقية المحاور والأبعاد ، فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو ثقافي أو تقني . ويخلص من ذلك إلى تعريف التنمية بأنها : " عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه." [58]

بهذا المفهوم الشمولي للتنمية ، وبمطالعة التعريفات التي قدمها الباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي نستشف أنه لا فرق بينها وبين تعريف الباحث أسامة عبد الرحمان ، أي من حيث تعريف التنمية يتفق الباحثون في الاقتصاد الإسلامي مع غيرهم على أنها مفهوم واسع وعملية شاملة ومعقدة تتداخل فيها جوانب عديدة متفاعلة .

مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان : فبالنسبة لعنصر الزمان فإن مستوى التطور الذي يسمح بالحكم على بلد ما بأنه متقدم اقتصاديا يتغير كلما مرت فترة معينة من الزمن ، حيث نجد مثلا أن المستوى الذي بلغته الدول المتخلفة اليوم أعلى منه في الدول المتقدمة قبل 50 سنة ، وبرغم ذلك هي متخلفة بمقاييس اليوم . أما بالنسبة للمكان فان لكل

---

[57] أسامة عبد الرحمان ،**تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،1997، ص ص 15-16.

[58] أسامة عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 16 .

بلد خصائصه المتميزة اقتصاديا ، اجتماعيا ، ثقافيا ومؤسساتيا ، لذلك من الصعب إعطاء تعريف موحد ودقيق لمستوى التنمية المنشود .

إن الحقيقة التي وصل إليها الفكر التنموي أن التنمية مفهوم معقد ومتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة ، وهي تتضمن إحداث تغيرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والإدارية وحتى العادات والمعتقدات. [59] وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة أن هذا البلد قد حقق تنمية اقتصادية ، إذ يمكن أن يحدث هذا النمو دون أن ينسحب على القطاعات الأخرى ، مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغيرات في هياكل الإنتاج في تلك الدول ، ومثال على هذه الحالة الدراسة التي قام بها الاقتصادي روبرت كلوير Robert CLOWER سنة 1966 بعنوان " النمو بدون تنمية " والتي أشارت إلى أن النمو لا ترافقه دائما تغيرات هيكلية مما يجعل النمو محدودا وقد لا يستمر طويلا ." [60] وبالتالي فان النمو الاقتصادي عنصر مهم من عناصر التنمية الاقتصادية ولكنه غير كاف ، فهو فقط وسيلة لخدمة غاية ولا يمكن اعتباره أبدا غاية في حد ذاته . ويمكننا أن نتطرق إلى جوهر التمييز بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ونلخصه كالتالي :

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما ، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات .
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف وإرادي مقصود .
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية .

[59] محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ، ص36 .

[60] محمد صالح تركي القريشي، المرجع نفسه ، ص39 .

– يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي ، بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم اشمل من النمو تترجم تغييرات متعددة اجتماعية ، ثقافية ، ديمغرافية ، اقتصادية وسياسية ، فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد .

إن الأمر الجوهري في التنمية حدوث تغيرات جذرية ذات امتداد واسع للعديد من الميادين تكون لها أثار ايجابية على تقدم المجتمع وازدهاره ، ومن بين التعاريف المقدمة للتنمية الاقتصادية في صورتها الحديثة نجد مايلي :

– " عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات ، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد " . [61]

– " هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي ، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي ، لكن ليحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية و توفر رأس المال والخبرة و الفنية و التكنولوجية " . [62]

" الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية ، لغرض تحقيق زيادات مستمرة في الدخل تفوق معدلات النمو السكاني " . [63]

– **جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة عام 1955** : " إن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا اعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته " .

– ثم **عرفتها في 1956 تعريفا أخر باعتبارها** : " العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ".

---

[61] سعادة راغب الخطيب ، **التنمية الاقتصادية** ، دار الإعصار العلمي ط1، الأردن ، 2017 ، ص 18.

[62] مصطفى يوسف كافي ، **التنمية المستدامة** ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2017 ، ص17 .

[63] صائب الطويل ، **التنمية المستدامة ومجالاتها** ، دار امجد للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2016 ، ص28 .

– عرف تشارلز بور كيندلبرغر(**Charles p . kindelberger**) التنمية كونها : " الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها " [64]، من جهته عرف نيكولاس كالدور (**Nicholas kaldor**) التنمية على أنها : " مجموعة الإجراءات والسياسات والتدابير المقصودة لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني التي تهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد" . [65]

ولعل من أبرز التعاريف المقدمة لمفهوم التنمية ذلك التعريف الشهير الذي قدمه الاقتصادي الهندي أمارتيا سين (**Amartya Sen**) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1988 ، إذ يقول في كتابه (التنمية صنو الحرية) : " إن التنمية هي عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" ، وبالتالي لم تعد النظرة مادية محضة للتنمية إنما توسعت لتشمل كافة مناحي حياة الناس السياسية ، الاجتماعية و الثقافية فضلا عن الجوانب الاقتصادية . [66]

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها إجراءات تتخذ عن قصد ، من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .[67]

كما تعرف على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، وتحسين في نوعية الحياة ، وتغيير هيكلي في الإنتاج .[68]

---

[64] فيصل بوطيبة ، **مدخل لعلم الاقتصاد** ، جسور للنشر والتوزيع ، ط1، الجزائر ، 2017 ، ص 203 .

[65] فيصل بوطيبة ،المرجع نفسه، ص 203

[66] فيصل بوطيبة ، المرجع نفسه ، ص 204

[67] إسماعيل محمد هاشم ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1978 ،ص 615 .

[68] عبد القادر محمد عطية ، **الاتجاهات الحديثة في التنمية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص17 .

– وتعرف على أنها مجموعة من الوسائل والجهود المختلفة التي من خلالها يتم استخدام الأمثل للثروة بشقيها المادي والبشري ، والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في أنماط السلوك وأنواع العلاقات الاجتماعية. [69]

- إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي ، كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي . [70]

- التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع .

- التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل ، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع . [71]

ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين ، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية ،اقتصادية ، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة .

---

[69] جمال حلاوة ، علي صالح ، **مدخل إلى علم التنمية** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2010 ، ص65 .

[70] محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية(دراسة نظرية وتطبيقية)**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص76 .

[71] سيد محمود سيد محمد ، **التنمية الاقتصادية في موريتانيا في ضوء التجربة السورية**، أطروحة الدكتورة ،كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة دمشق، 1988، ص 64.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تمس الهيكل الاقتصادي للدولة ، والتي تشمل مختلف الوسائل والأساليب الكفيلة بالنهوض بالموارد الاقتصادية وتطويرها وحسن استغلالها ، وذلك بهدف تحسين الظروف المالية ، وتعزيز المستوى المعيشي للأفراد ،وأيضا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع .[72]

المطلب الثاني : أهداف و أبعاد التنمية الاقتصادية

1/ أهداف التنمية الاقتصادية :

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم الأهداف كمايلي : [73]

- **زيادة الدخل القومي الحقيقي :**

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا

[72] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان بن سانية ، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة حسن المصرية ، ط1 ،لبنان ، 2014 ،ص 24.
[73] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان بن سانية ، المرجع نفسه ، ص ص 25-26.

على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية .

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان ، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية ، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

- **رفع مستوى المعيشة** : تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وإن وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية وإن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة. ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان عامة فانه هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل ، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة . [74] ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع نصيب الفرد من الدخل وبمستوى

[74] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان بن سانية ، المرجع السابق ، ص 27 .

توزيع الدخل ، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة .

- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات :**

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة ، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت .

ولاشك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية،كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في الطبقات وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية ، فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية ، هذا إن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتنتج الدول إلى الاستيراد من الدول المتقدمة ، ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فان زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها و أحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع .[75]

[75] عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان بن سانية ، المرجع السابق ،ص ص 28 - 29 .

- **التوسع في الهيكل الإنتاجي :**

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية ، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد و ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط .

2/ أبعاد التنمية الاقتصادية :

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي :[76]

- **البعد المادي للتنمية :**

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف ، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي ،[77] تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي ، عملية تكوين السوق القومية .

---

[76] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، **نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2007 ، ص ص 131 – 132 .

[77] بن عبو فاطمة ، ومولياط مليكة، "**التنمية الاقتصادية في البلدان النامية**،" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص: اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون – تيارت، السنة الجامعية 2014-2015، ص 42.

- **البعد الاجتماعي للتنمية :**

ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية .[78]

- **البعد السياسي للتنمية :**

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا .

- **البعد الدولي للتنمية :**

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.[79]

- **البعد الحضاري للتنمية :**

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية

خلال العقود السبع الماضية ، ظهرت نظريات حول التنمية الاقتصادية إلا أن أشهرها مايلي :

[78] مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص ص 131 – 132 .

[79] بن عبو فاطمة، ومولياط مليكة، المرجع السابق ، ص 43.

1/ نظرية الدفعة القوية : يرى روزنشتاين رودان (**Rosenstein Rodan**) صاحب هذه النظرية انه لا يمكن القضاء على التخلف والخروج من الحلقة المفرغة للفقر بتبني إجراءات تدريجية، إنما السبيل إلى ذلك هو القيام بدفعة قوية للاقتصاد من خلال ضخ استثمارات كبيرة في مشاريع رأس المال الإنتاجي ومشاريع البنية التحتية ، باعتبار هذه الأخيرة شرطا ضروريا للأولى. ينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة لأنه المجال الوحيد الذي من شانه امتصاص الفائض من العمالة في القطاع الزراعي. إن إحداث دفعة قوية في الصناعة سيؤدي إلى خلق وفورات خارجية، وإحداث تكامل بين المشاريع الصناعية سيفضي إلى تحقيق تشابك راسي وافقي فيما بينها، وهو ما يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج.[80] يقترح رودان أن تركز الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كما يرى يكون للدولة دور أساسي في التخطيط وليس الربح الاجتماعي. بالرغم من أهمية النظرية إلا أن هناك انتقادات قللت من جدواها :

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة قاعدة صناعية وهو أمر فوق طاقة البلدان المتخلفة.
- أكدت النظرية على القطاع الصناعي وأهملت في المقابل القطاع الزراعي الذي يعد القطاع المهم في معظم البلدان المتخلفة.
- يؤدي تطبيق هذه النظرية إلى زيادة مستوى الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى إحداث ضغوطات تضخمية في الاقتصاد.

2/ نظرية النمو المتوازن : بما أن البلدان المتخلفة تعيش في حلقة مفرغة ، على حد قول: راغنار نوركسي (**Ragnar Nurse**) بسبب تدني مستوى الدخل القومي ، فانه من الضروري إحداث نمو متوازن في القطاعات الاقتصادية في نفس الوقت (ولكن ليس بنفس المعدل) وذلك

[80] فيصل بوطية ، **مدخل لعلم الاقتصاد** ، جسور للنشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر ، 2017 ، ص 207 .

للخروج نهائيا من تلك الحلقة المفرغة . يتجسد ذلك في إحداث توازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية تحديدا ، ثم بين هذه الأخيرة والصناعات الانتاجية ، وأيضا إحداث توازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، هذه التوازنات ستؤدي في الأخير إلى إحداث توازن عام بين العرض الكلي والطلب الكلي في اقتصاد البلد. إلا أن الشرط الضروري لحصول هكذا توازن هو القيام بحجم هائل من الاستثمارات حتى تنهض مختلف القطاعات ويحصل التكامل فيما بينها [81]

لقد حظيت نظرية النمو المتوازن بتأييد عديد من الاقتصاديين على غرار بول روزنشتاين رودان (**Paul Rosenstein-Rodan**) و ويليام آرثر لويس(**William Arthur Lewis**) إلى جانب راغنار نوركسي (**Ragnar Nurse**). ولكن وعلى الرغم من أهمية النظرية، إلا أنها لاقت عديدا من الانتقادات من ضمنها مايلي :

- تعتبر النظرية غير واقعية لأنها تفترض وجود موارد مالية كافية للقيام بالاستثمار، وهو شرط غير متوفر في البلدان المتخلفة.
- يؤدي تطبيق النظرية إلى ضغوط تضخمية إذا توافرت جدلا تلك الموارد المالية المطلوبة.
- تؤدي النظرية الى عزل الاقتصاديات المتخلفة عن الاقتصاد العالمي بسبب تركيزها على التنمية من اجل السوق الداخلي.
- يؤدي تطبيق النظرية الى خلق اقتصاد مزدوج ، اقتصاد متطور الى جانب اقتصاد متخلف.
- ان نقص المهارات واليد المؤهلة في البلدان المتخلفة يقلل من امكانية نجاح النظرية في تلك البلدان.

3/ **نظرية النمو غير المتوازن** : ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي **ألبرت أوتو هيرشمان** (**Hirschman.O.Albert**) ، فقد انطلق من نقد نظرية النمو المتوازن التي اعتبرها غير واقعية

[81] فيصل بوطية ، المرجع سابق ، ص 204 .

للأسباب المذكورة سابقا. لذلك دعى إلى إحداث نمو يكون غير متوازن بحيث يذهب الاستثمار رأسا للصناعات الإستراتيجية وليس لكل الصناعات. وفي نظره فان المشاريع الجديدة ستستفيد من الوفورات الخارجية التي ولدتها المشاريع السابقة لها ، وبدورها تولد المشاريع الجديدة وفورات خارجية تستفيد منها مشاريع لاحقة وهكذا. تؤدي هذه العملية بالقطاعات الرائدة الى ان تجذب وراءها القطاعات التابعة. ويستشهد هيرشمان في ذلك بتجربة كل من الولايات المتحدة واليابان التي ركزت على تنمية قطاعات معينة في بداية نهضتها. وعلى الرغم من وجاهة هذه الأفكار الا ان النظرية لم تسلم من النقد. فمن بين جملة الانتقادات الموجهة للنظرية مايلي :[82]

- تركز النظرية على تحديد الصناعات الرائدة ولكنها تغفل اتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن بين الصناعات.
- ترتكز النظرية على المبادرة الخاصة ، مما يعني غياب التخطيط الشامل في عملية التنمية والذي يعد ضروريا في ظل محدودية الموارد قد يؤدي خلق " لاتوازنات" في الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية ومشاكل في ميزان المدفوعات.

4/ نظرية مراحل النمو : قدم الاقتصادي الأمريكي والت ويتمان **روستو(Walt Whitman Rostow)** في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) الصادر سنة 1960 توصيفا لعملية التنمية التي تقطعها بلدان العالم ، وذلك في ضوء تجارب دولية سابقة.اعتبر روسو أن أي بلد متخلف يسعى إلى التقدم سيمر على خمسة مراحل أساسية هي كالاتي : [83]

أ/ **مرحلة المجتمع التقليدي** : تتضمن هذه المرحلة حالة البلد التي تكون فيها الانتاجية متدنية وان ثلاثة أرباع اليد العاملة تشتغل في قطاع الزراعة ،كما أن الهيكل الاجتماعي يتميز بالهرمية.

[82] فيصل بوطية ، المرجع السابق ، ص ص205-206.

[83] أوشن سومية ، " **نظريات التنمية الاقتصادية** " ، مطبوعة متعددة لطلبة السنة الثانية ، جامعة قسنطينة ، 2013 – 2014 ، ص36.

ب/ مرحلة مقابل الانطلاق : تعتبر هذه المرحلة سابقة لمرحلة الانطلاق ، حيث يتهيأ فيها البلد للإقلاع . من اجل ذلك ، يتعين على البلد أن يبلغ معدل استثمار 10% كنسبة من الدخل الإجمالي للبلد ، على أن يخصص ذلك الاستثمار بداية للبنية التحتية.

ج/ مرحلة الانطلاق: تعتبر المرحلة الفاصلة في حياة المجتمع ، ففي هذه المرحلة يزيد معدل الاستثمار عن 10% ، الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستويات الدخل ومن ثم الادخار و الاستثمار. خلال هذه المرحلة تظهر قطاعات رائدة في الصناعة ويتم تمويلها من القطاع الزراعي

د/ مرحلة النضوج : خلال هذه المرحلة يصبح النمو الاقتصادي مستداما وتحل قطاعات رائدة جديدة محل القطاعات السابقة ، كما يتم الاعتماد المكثف على التكنولوجيا. كذلك يرافق حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي تغيرات في الهياكل الاجتماعية والثقافية للبلد.[84]

هـ/مرحلة الاستهلاك الوفير : تتميز هذه المرحلة بتنامي ظاهرة الهجرة إلى الأطراف والاستخدام الواسع للسلع المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

[84] أوشن سومية، المرجع السابق ،ص37 .

خاتمة الفصل الأول :

ختاما لما تم تناوله في هذا الفصل، نخلص إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل الآلية الوظيفية الأكثر حيوية في هيكل السياسة الخارجية المعاصرة، حيث أثبتت الدراسة المفاهيمية والنظرية صحة فرضية الفصل القائلة بأن: الدبلوماسية الاقتصادية تمثل الأداة الرابطة بين السياسة الخارجية وأهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحويل التفاعلات السياسية الدولية إلى مكاسب تنموية وطنية ملموسة .وإذا كان هذا الفصل قد نجح في تأصيل الإطار النظري والوظيفي لهذه العلاقة التبادلية، فإن الإلمام الكامل بأبعادها يقتضي الانتقال من حيز التنظير المفاهيمي إلى مستوى الممارسة الإجرائية والتطبيقية. ومن أجل تعميق فهمنا لكيفية تجسيد هذه الأدوات في الواقع، سينتقل البحث في الفصل الثاني نحو معالجة السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية للجزائر الإطار التحليلي، وذلك لاستكمال المسار البحثي والوقوف على فاعلية هذه الآليات في صياغة أبعاد التنمية الاقتصادية ميدانيا.

الفصل الثاني :

السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية للجزائر

(الإطار التحليلي 2020 – 2024)

مقدمة الفصل الثاني

تصنف السياسة الخارجية الجزائرية نموذجا رائدا في العلاقات الدولية، إذ استندت إلى ركائز ثابتة في مقدمتها مساندة الشعوب ورفض التدخل الخارجي. ومع تطور متطلبات الدولة الحديثة، لم يعد الدور الدبلوماسي مقتصرا على الأبعاد السياسية بل امتد ليشمل البعد التنموي الاقتصادي . وانطلاقا من ذلك، يسعى هذا الفصل لاختبار فرضية مفادها: سعت الجزائر خلال الفترة (2020-2024) إلى توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية لدعم التنمية، غير أن الاعتماد البنيوي على قطاع المحروقات والعوائق الإدارية حد من فاعلية هذا التوظيف .ولمعالجة ذلك، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ يتناول الأول مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية وأدوات دبلوماسيتها الاقتصادية، ويرصد الثاني مسار التنمية الاقتصادية وتحدياتها وإصلاحاتها، فيما يحلل الثالث مؤشرات النمو والأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة المدروسة.

المبحث الأول : السياسة الخارجية و الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر

لم تعد السياسة الخارجية الجزائرية مجرد أداة لإدارة العلاقات الدولية ، بل تحولت الى خط دفاع استراتيجي و وسيلة حيوية لتحقيق النهضة التنموية الشاملة

المطلب الأول : محددات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

1. محددات السياسة الخارجية الجزائرية

1.1 المحددات الداخلية :

من الناحية النظرية، تصنف المحددات الداخلية المؤثرة في رسم التوجهات الخارجية للدولة إلى عدة مستويات تراتبية؛ تبدأ بالمحدد الجغرافي، يليه المحدد الاقتصادي، ثم المحدد البشري، وصولا إلى المحدد الشخصي (القيادي)، وأخيرا المحدد العسكري.

- **المحدد الجغرافي:**

رغم التشكيك المتصاعد في أهمية الجغرافيا في العلاقات الدولية المعاصرة، يبقى قطاع واسع من المفكرين مؤكداً على دورها المحوري، إذ إن امتلاك الدولة لموقع استراتيجي متميز يفرض حضورها في الحسابات الجيوسياسية للقوى الكبرى [85].

تقع الجزائر في قلب شمال غرب أفريقيا، وتبلغ مساحتها 2,381,741 كم^2 مما يجعلها أكبر دول القارة والتاسعة عالمياً. تمتد من الشمال للجنوب نحو 1,900 كم، ومن الشرق للغرب بين 1,200 و1,800 كم. تحدها شرقاً تونس وليبيا، وجنوباً النيجر ومالي، وغرباً موريتانيا والمغرب والصحراء الغربية .هذه المساحة الشاسعة تُعدّ ميزة استراتيجية لكنها تُكلّف ميزانية أمنية تتجاوز 10 مليار دولار سنوياً لمواجهة تهديدات دول الساحل وليبيا. يضم التضاريس الجزائري حزاما

[85] مصالي هداية . المرجع السابق ، ص 23.

جبليا ذا أهمية دفاعية تاريخية، تليه هضاب عليا تحولت لمناطق فلاحية، ثم صحراء شاسعة تمثل 80% من المساحة تزخر بالنفط والغاز اللذين يشكلان عصب الاقتصاد الوطني.[86]

الشكل رقم01 : توضيح موقع الجزائر

المصدر : Geyology . com

- **المحدد الاقتصادي :**

تشكل الإمكانات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دور أساسي على المستوى الإقليمي و الدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة و الاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، فقطاع الطاقة يعتبر مصدرا للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط و الغاز و تصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90% و بطاقات إنتاجية تقدر بـ:

[86] بروسي حليمة ، المرجع السابق ، ص 8.

النفط: تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي، و ذلك بعد ليبيا، والسابعة عربياً. والمرتبة مابين 17/15 عالمياً ، اذ بلغ احتياطي البترول المؤكد في الجزائر قرابة 12.2 مليار برميل منذ عام 2020 وحتى عام 2025 .هذا المستوى ثابت هيكلياً[87] ولم يشهد تغيراً يذكر منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث يغطي هذا الاحتياطي استهلاكاً محلياً لعدة عقود

الغاز الطبيعي: تحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث انتاج الغاز الطبيعي ، حيث يقدر انتاجها بحوالي 90 الى 100 مليار متر مكعب سنويا ،اذ بلغت صادرات الغاز المسال سنة 2023 ب 13 مليون طن و صادرات الغاز سنة 2022 مايقارب 10,2 مليون طن بنسبة نمو 26 % وهي النسبة الاعلى و الاكبر على مستوى الدول العربية و الافريقية خلال سنة 2023 لتتخطى بذلك نيجيريا ، هذا التقدم جاء بفضل ما تملكه الجزائر من امكانيات كبيرة في المجال كمحطات الاسالة في سكيكدة و ارزيو، اضافة الى خطوط الانابيب التي تربطها بأوروبا [88] عن طريق اسبانيا و ايطاليا و التي تضمن الامداد الدائم و المستمر و مراكز انتاج نموذجية و عصرية كمركز تيجران و با حمو و تينركوك الذين تم تدشينهم مؤخرا بالاضافة الى كفاءة الجانب البشري الذي لعب دورا كبيرا في هذا التطور ، مكانة الجزائر كبلد موثوق و آمن للغاز الطبيعي جعلها سوق عالمية للعديد من الدول التي تستورد الغاز المسال الجزائري بداية من تركيا التي تتصدر القائمة بمعدل 4,3 مليون طن سنويا ، كما تضم القائمة كبار المستوردين فرنسا التي احتلت المرتبة

[87] مبرك رفيدة ، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة** ، اطررحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية و التعاون الدولي ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، سنة 2024/2023، ص 29 .

[88] وكالة الانباء الجزائرية "**الجزائر اول مصدر للغاز المسال في افريقيا خلال سنة 2023** ", تاريخ النشر : 2024/02/29 تاريخ الاطلاع : 2026/03/24 .

الثانية ب 3،2 مليون طن تليها ايطاليا ب 1,8 طن و اسبانيا ب 1,4 مليون طن ، الصين في المركز الخامس باجمالي 0,4 مليون طن[89] .

كما تتوفر الجزائر حسب خرائط مركز تطوير الطاقات المتجددة بموقعها الجغرافي الشاسع، عشرات حقول الطاقة الشمسية،[90] و تعد هذه الحقول الأكبر من نوعها في العالم، بحكم احتوائها على 5 مليارات جيغاواط في الساعة/سنويا، و تمتاز هذه الحقول بقدرة شمسية تصل إلى حدود 3900 سا/سنويا، و استنادا إلى بيانات مركز تطوير الطاقات المتجددة، يقدر مختصون معدل الجزائر السنوي من التشمس بـ 2550 ساعة في الشمال و 3819 ساعة في الصحراء، مما يمكن من انتاج نوعي للطاقة الشمسية الكبرى وعلى العموم فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بحت، فهو يعتمد بشكل كلي على الجباية الطاقوية (نفط وغاز)، لذا فهو رهينة تقلبات أسعار النفط وهذا ما جعل البلاد تدخل في عدة أزمات اقتصادية بعد هبوط سعر النفط في الأسواق العالمية، وحتى عندما ترتفع أسعار النفط ودخول الجزائر في زمن البحبوحة المالية كما حدث سنة 2011 عندما بلغ الاحتياطي الدولي من العملة الصعبة 188 مليار دولار.

الزراعـــــة :

تعتبر الزراعة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، غير أنها لا تزال رهينة التقلبات المناخية مما يجعل مساهمتها في الناتج المحلي متذبذبة، ويضع الجزائر ضمن الدول العاجزة عن تحقيق اكتفائها الذاتي الغذائي، وهو ما يؤكده حجم استيراد الموارد الغذائية الذي بلغ 124 مليار دولار عام 2024، بزيادة 930 مليون مقارنة بـ2023، وارتفاع قدره 3.419 مليار دولار مقارنة

[89] وكالة الانباء الجزائرية ، المرجع السابق.

[90] احمد عمار ، "**اسواق الطاقة تحت خط النار** "، منصة الطاقة ، تم الاطلاع عليه 2026/04/16 .

بـ2019. في المقابل سعت الجزائر للاستفادة من صحرائها في المجال الفلاحي،[91]، إذ شهد الإنتاج الزراعي قفزة نوعية وكمية بلغت قيمته 25 مليار دولار سنة 2020، خاصة في ولاية وادي سوف التي قادت الإنتاج الصحراوي، مما دفع الحكومة إلى تأسيس مكتب تنمية الزراعة الصحراوية للمحاصيل الاستراتيجية والصناعية عام 2020 لدعم المستثمرين في الجنوب الكبير[92]

المحددات السياسية والاجتماعية:

أ /الثقافة السياسية السائدة : تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة لاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية. تشمل الثقافة السياسية في المجتمع نسقا من العقائد السياسية التي تعكس تصور الأفراد في التعامل مع العالم الخارجي. تستند هذه العقائد إلى التقاليد التاريخية والتجارب السابقة،[93]كما تتأثر بالتراث الديني والموقع الجغرافي. في الجزائر، يبرز تصور سلبي تجاه التدخل الخارجي نتيجة للخبرات المريرة مع الاستعمار الفرنسي. يترتب على ذلك حساسية من إرسال الجيش خارج الحدود، حتى في حالات عمليات حفظ السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية لمساعدة المجتمعات. تعتبر هذه الثقافة السياسية عاملاً مهماً في السياسة الخارجية الجزائرية، مما يقيد حرية القائد السياسي في اتخاذ القرارات.

---

[91] قريجيج بن علي وحاجي يوسف، "**آفاق الاقتصاد الزراعي لأجل التنمية الاقتصادية في الجزائر**": دراسة تحليلية للفترة 1990 - 2017"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 5 .

[92] بروسي حليمة ، المرجع السابق ،ص 9.

[93] محمد السيد سليم ، المرجع السابق ، ص 56.

ب- تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود : تعد مسألة تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود من القضايا التي ما زالت تثير جدلا واسعا في الجزائر حول مشاركة الجيش في مهام خارج الحدود، إذ رأت الطبقة السياسية أن خروجه تحت مظلة الأمم المتحدة أو منظمات أخرى يعني وضعه في خدمة قوى دولية وإقحام الجزائر في صراعات إقليمية ودولية. في المقابل، أكدت لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور أن إمكانية نشر قوات الجيش خارج الحدود لا تتعارض مطلقا مع مبدا عدم التدخل، مشيرة إلى أن المادة 31 من التعديل الدستوري لسنة 2020 تمكن رئيس الجمهورية من إرسال قوات في إطار عمليات حفظ السلام الأممية فحسب، مع التمييز الواضح بين عمليات حفظ السلم ذات الطابع الدفاعي البحت والتدخلات العسكرية".. [94]

د/محددات شخصية صانع القرار:

لعب العامل الشخصي منذ الاستقلال دورا حاسما في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة أن رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار وخاضوا الثورة التحريرية، مما أفضى إلى حضور واضح للبعد الثوري في توجهاتها الخارجية، تجلى في دعم حركات التحرر ومساندة الشعوب المستضعفة . وفي الفترة (2020-2024)، تمحورت العقيدة السياسية للقيادة حول إحياء هذه المبادئ المناهضة للإمبريالية والتبعية، وتكريس مبدأ "الندية" في التعامل مع القوى الغربية ولا سيما فرنسا . كما يظهر دور المحدد الشخصي في توجه السياسة الخارجية نحو تنويع الشراكات الاستراتيجية، حيث يبرز التقارب الجزائري-الروسي ركيزة أساسية تتجاوز الأبعاد التقليدية لتشمل شراكة عسكرية وتقنية متطورة، فضلا عن سعي القيادة عبر رؤيتها الدبلوماسية إلى استعادة الزعامة الإقليمية للجزائر، من خلال سياسة خارجية ديناميكية مرتكزة على دعم القضايا التحررية وعلى

[94] طيبون حكيم، "**تكييف النظام السياسي الجزائري على ضوء دستور الجزائر لسنة 2020**"، مجلة الدراسات القانونية (صنف ج)، مجلة دولية علمية محكمة، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2022، ص 110.

رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية، مع تعزيز النفوذ الجزائري في الفضاءين العربي والأفريقي عبر الدعم المادي والنشاط الدبلوماسي المكثف".

- **المحددات الخارجية:**

1. البعد الدولي والتحول نحو الواقعية :تتسم المنظومة الدولية المعاصرة بعدم الاستقرار والتحول الدائم؛ حيث انتقل العالم من نظام "الثنائية القطبية" إلى "الأحادية" بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وصولا إلى المشهد الحالي الذي يتجه نحو "تعددية الأقطاب" [95]مع استعادة روسيا لدورها وصعود الصين كقوة مهيمنة، وتراخي التبعية الأوروبية لواشنطن. هذا المخاض الدولي فرض على الجزائر تبني سياسة "التكيف المستمر"، والتحول من التحالفات الأيديولوجية السابقة (الاشتراكية) إلى سياسة براغماتية تضع المصلحة الوطنية فوق الولاءات الجامدة.

2. توازن المصالح مع القوى العظمى :تسعى الجزائر اليوم لبناء علاقات متكافئة ومبنية على "المنفعة المتبادلة" مع الفاعلين الدوليين :[96] مع روسيا تعزيز الشراكة العسكرية لضمان الحصول على أحدث التكنولوجيات الدفاعية .مع الصين تمتين الروابط الاقتصادية كشريك استراتيجي أول في أفريقيا ضمن الرؤية الصينية التوسعية .مع الولايات المتحدة استثمار الخبرة الجزائرية الميدانية في مكافحة الإرهاب، خاصة في مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

3. التحديات الإقليمية والأمن القومي :تواجه الجزائر واقعا إقليميا معقدا يتسم بانتشار ظاهرة "الدول الفاشلة" في جوارها الجغرافي. هذا الانهيار المؤسساتي (سياسيا وعسكريا) في الدول المحيطة

[95] تيسير فايق محمد عزام سلامة، محمد بلخيرة، وبومدين عربي، "**دور المتغير الشخصي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة حالة الرئيس عبد المجيد تبون**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 02، (أكتوبر 2025)، ص490.

[96] رمضاني مفتاح وأحمد لشهب، "**الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة أبحاث، المجلد 06، العدد 02، (ديسمبر 2021)، ص 690.

جعل الحدود الجزائرية عرضة لتهديدات مباشرة تمس الأمن القومي، أبرزها :تغلغل الجماعات الإرهابية ونشاطها العابر للحدود .انتشار تجارة الأسلحة والمخدرات .تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعمليات التهريب بمختلف أنواعها تجد الجزائر نفسها مضطرة لدفع "ضريبة الاستقرار" في محيط مضطرب، مما يجعل سياساتها الخارجية مزيجاً بين المناورة الدبلوماسية الدولية واليقظة.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

تستند مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية إلى ثوابت راسخة تتمثل في حماية الاستقلال الوطني ،عدم التدخل في شؤون الداخلية ، احترام سيادة الدول، الحل السلمي للنزاعات فضلا عن دعم حق الشعوب في تقرير المصيرها و انتهاج الحلول السلمية للنزاعات ....) و تتجسد هذه المبادئ من خلال :

1.**حماية الاستقلال الوطني** :يعتبر مبدأ حماية الاستقلال الوطني أهم مبدأ يحكم ويوجه سلوك الجزائر الخارجي في محيطها الإقليمي والدولي، ويتجسد هذا المبدا من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة [97]والوحدة التامة الإقليمية وعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار حيث نصت مادة 91 من الدستور الجزائري المعدل 2020 على أنه:" لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني " وعليه فإن حماية استقلال الجزائر الوطني يستلزم اتخاذ قراراتها الخارجية بعيدا عن أي ضغط أو إكراه خارجي، ولذلك حددت مهمة جيشها الشعبي الوطني في حماية سلامة إقليمها الترابي، و الدفاع عن وحدتها الوطنية، ورفض اللجوء إلى الحرب في علاقاتها الخارجية و دعوتها إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتنمية علاقات الصداقة والتعاون المثمر بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المشتركة [98] كما أكدت الجزائر على هذا المبدأ من خلال

[97] عماد صليحة، **محددات وتوجهات السياسةالخارجيةالجزائريةاتجاه دوائر محيطها الافريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02، ،2018/2019 ص ص .127-128 .

[98] عماد صليحة، المرجع نفسه ، ص 128 .

معارك دبلوماسية مستمرة في المحافل الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي و السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية والدعم غير المشروط للدول المكافحة، مع الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد [99] وتعتقد الجزائر أن الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار هو دعم مبادئ ثورتها وترى أن تحديد هذه الحدود أمر ضروري لتعزيز حسن الجوار وحل النزاعات[100] وعلى هذا الأساس حددت الجزائر حدودها مع الدول المجاورة من خلال اتفاقيات ثنائية بعد مفاوضات، مؤكدة على ضرورة احترام القانون الدولي من أجل الاستقرار الإقليمي. ومن أبرز الاتفاقيات التي أبرمتها مع تونس ومالي و النيجر والمغرب وموريتانيا بين عامي 1972 و.1983 .

2. **مبدأ حل النزاع بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة** :جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية،كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن [101].وقد لجأت المنظمات الدولية المتخصصة إلى إيجاد أساليب ومعالجات للنزاعات الدولية كما نصت عليها المواثيق الدولية، والتي استندت أغلبها إلى الحلول السلمية كبدائل للحروب التقليدية التي عاشها المجتمع الدولي، يستند مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة إلى السلمية وعدم استخدام القوة، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة. يتضمن ذلك استخدام المفاوضات والوساطة والمصالحة لحل النزاعات. ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية في حل العديد

[99] بن الشيهب عبد الرؤوف، كيبش عبد الكريم، "**السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف**"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة ،2 العدد ،14 ،2018 ص .502 .

[100] فلاك نور الدين، "**السياسة الخارجية الجزائرية**" مطبوعة دعم بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص: علاقات دولية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، ،2019 ص. 76 .

[101] مرحوم عبد الرحيم، "**ملامح السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة الحقوق والحريات، مخبرالحقوق والحريات في الانظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر- بسكرة، عدد خاص، ،2017 ص .29 .

من النزاعات الدولية، و ركزت على الوساطة في ملفات ليبيا ومالي، ونجحت في تهدئة الأوضاع في النيجر، بالإضافة إلى جمع الفصائل الفلسطينية وتفعيل دورها في الاتحاد الإفريقي.

3. **مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها** :ان مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير يشكل حجر الزاوية في الحياة الدولية المعاصرة، وهذا الحق يشكل أداة قانونية للشعوب المستعمرة لتحقيق الاستقلال والحرية ويتعين على كل دولة أن تحترم حق الشعوب والأمم في تقرير المصير والاستقلال، والسيادة .عن الضغوط الخارجية ،مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الاساسية [102]. وتستمد الجزائر هذا المبدأ من نضالها الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على استقلالها وحق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية ، ولذلك أصبحت البلد المتضامن من دون شروط مع حركات التحرر[103] .ويظهر تشبث الجزائر بهذا المبدأ من خلال موقفها في دعم القضية الفلسطينية وقد شمل ذلك جهوداً دبلوماسية مكثفة، وتوحيد الصف الفلسطيني،[104] والضغط في مجلس الأمن (أثناء عضويتها غير الدائمة) اما فيما يخص القضية الصحراوية جددت الجزائر دعمها، لجبهة البوليساريو، رغم التطورات الإقليمية والضغط الدولي المتزايد في هذا السياق شهد التعديل الدستوري لعام 2020 تعزيزا لهذا المبدأ (المواد 31-33 و91)، الذي يمنح الجزائر الحق في المشاركة في جهود حفظ السلام والدفاع عن حركات التحرر.

4. **مبدأ التعاون بين الدول المجاورة** :يقوم مبدأ التعاون على بعث التعاون الثنائي أو الجهوي لصالح أطرافه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات

---

[102] دندن جمال الدين، "**مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق دراسة حالة فلسطين**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد ،7 عدد ،01 ،2022 ص 287 .

[103] رقولي كريم، "**السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها**،" المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، المجلد 02، العدد 03، ص 440.

[104] خالد صولي، "**دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (نموذج القضية الفلسطينية بعد 07 أكتوبر 2023)**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 09، العدد 02، 2025، ص. 549.

المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أوأكثر، ويشتمل كذلك على إبرام معاهدات واتفاقيات وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فان الجزائر وقعت اتفاقيات ضرورية لهذا الغرض [105].الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة .وكان أبرز مظاهر هذا التعاون بين الجزائر وتونس، حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق، "وقد أثمرت جهود التعاون عبر الحدود إنجازات هامة على غرار انجاز خط توزيع الغاز الجزائري إلى تونس ومد هذا المشروع ليشمل مستقبلا الجماهيرية الليبية عبر تونس.[106] أما في الميدان الصناعي فقد تم إنشاء تسع شركات جزائرية تونسية ذات الاقتصاد المختلط، بحيث ارتفع مستوى الاستثمار المشترك بين البلدين عن طريق هذه المؤسسات المشتركة إلى ما يتجاوز 292 مليون دينار تونسي بطاقة تشغيل إجمالية بحوالي 2200 عامل، وفي الميدان التجاري والمالي تمت عدة انجازات أهمها إنشاء بنك التعاون للمغرب العربي والإعفاء الجمركي لكل المنتجات الوطنية في الاتجاهين[107]

5. **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** : يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدءا من مبادئ القانون الدولي ، بحيث نصت المادة 2/ 7 من هذا الميثاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويقضي هذا المبدأ بامتناع أي دولة عن التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشؤون الداخلية للدول، وقد التزمت الجزائر بهذا المبدأ في مواقفها وسلوكاتها الخارجية إزاء الأزمات التي يعرفها محيطها الإقليمي سواء المغاربي أو الافريقي،[108] وقد

---

[105] مناصري زهرة، "**البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2010/2013** "، مذكرة لنيل شهادة المجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات افريقية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014 ص .15 .

[106] عبد الغني عجيني، المرجع السابق ، ص 341.

[107] بن الشيهب عبد الرؤوف، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الامنية لدول الجوار 1999م2018م**، 23 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات استراتيجية وامنية، كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر-قسنطينة -03، 2018-2019 ص . 125 .

[108] عبد الغني عجيني، المرجع السابق ، ص 342.

حرصت على تطبيقه، هذا انطلاقا من إيمانها العميق بأن الالتزام به من شأنه أن يؤدي إلى فرض الاحترام المتبادل بين الدول المتجاورة. وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار التي تشكل أساسا لحفظ السلم على جميع المستويات وخاصة على المستوى الاقليمي .ولا يمكن أن يتحقق كل ذلك إلا بوجود دعائم ضامنة لتحقيقه كالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول المجاورة، بالإضافة إلى ضمانة الاعتراف بالدول المجاورة لان الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء، وتهديد كيان الدولة المعترف بها، ودون ذلك لا يمكن الحديث عن قيام علاقات حسن الجوار.[109]

المطلب الثاني : ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

أصبح البعد الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية باعتباره عاملا مهما في تشجيع حركية التجارة الخارجية وجلب الاستثمارات، و تحقيق اهداف التنمية المستدامة خارج قطاع المحروقات ، و لتجسيد هذه الرؤية على ارض الواقع ، اعتمدت الدولة الجزائرية على مجموعة متنوعة من الادوات التي تمزج بين ماهو مؤسساتي ، قانوني . تهدف في مجملها الى تعزيز التنافسية الدولية للاقتصاد الوطني و توطيد الروابط مع الشركاء الاقليميين و الدوليين[110]

1. ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

اولا/ دور رئيس الجمهورية : يتقدم رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، باعتباره المرجعية التوجيهية والسياسية العليا التي تستند إليها وزارة الخارجية في صياغة آلياتها وتنفيذ برامجها. ويتجلى هذا الدور في ثلاثة مستويات متكاملة: التوجيه المباشر

[109] مرحوم عبد الرحيم، المرجع السابق، ص .31.

[110] مبرك رفيدة ، أبو رحمة منير، المرجع السابق ، ص 667.

للسلك الدبلوماسي، وربط الإصلاح الاقتصادي بالانفتاح الدبلوماسي، وإعادة هيكلة الجهاز الدبلوماسي.

- **التوجيه المباشر للسلك الدبلوماسي** : دعا رئيس الجمهورية الجزائريين في مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية (8 أكتوبر 2021)، إلى تعزيز جاذبية الجزائر أمام الشركات الأجنبية والترويج للمنتجات الوطنية ذات الميزة التنافسية في الأسواق المغاربية والإفريقية والمتوسطية .
- **ربط الإصلاح الاقتصادي بالانفتاح الدبلوماسي** : شدد رئيس الجمهورية على أن إنجاح الإصلاحات الهيكلية الكبرى يتطلب تفعيل الدور المحوري للدبلوماسية الاقتصادية لجذب الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- **إعادة هيكلة الجهاز الدبلوماسي**: استحدث منصب سبع مبعوثين خاصين لوزير الخارجية (خطوة غير مسبوقة)، ورأس الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي التي ترجمت توصياتها إلى إجراءات فعلية لوزارة الخارجية[111] .

ثانيا/ دور وزارة الخارجية : لم يعد دور وزارة الخارجية يقتصر على العمل السياسي، بل امتد ليشمل :

- تحسين صورة مناخ الاستثمار في الجزائر لدى الفاعلين الأجانب .
- دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في النفاذ للأسواق الخارجية[112]

كإجراءات تنفيذية عملت على إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين دبلوماسيين متخصصين في الشؤون الاقتصادية والتجارية،كما عملت الوزارة على إطلاق قسم

[111] مبرك رفيدة ، أبو رحمة منير، المرجع السابق ، ص 671.

[112] خواص نصيرة، "**ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، سنة 2021، ص 319.

خاص وموقع إلكتروني (بوابة الدبلوماسية الاقتصادية) يتضمن أدلة قانونية للمستثمرين حول الفرص المتاحة (سياحة، فلاحة، طاقات متجددة.).

1. **توفير مناخ استثمار مشجع:** يستند هذا المحور إلى نصوص دستورية وقانونية لضمان الاستقرار و الشفافية، وأهمها :

- ✓ المادة 61 من دستور 2020 : التي تضمن حرية التجارة والاستثمار .[113]
- ✓ قانون الاستثمار رقم 18/22 في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/07/24[114] متضمن الاعفاءات الضريبية ، الاعفاء من الرسوم الجمركية ، تبسيط الاجراءات الادارية من خلال الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ،

2. **تسهيلات لتعزيز التواجد في الخارج** : اعتمدت الوزارة طرقا متعددة لدعم الصادرات خارج المحروقات، تشمل :

3. **التسهيلات الجمركية والبنكية** : مثل إنشاء "الرواق الأخضر" للمصادقة على تصاريح التصدير دون معاينة السلع، والتصريح المسبق، وتسهيلات بنكية للمشاركة في المعارض الدولية[115]

4. **الاتفاقيات التجارية و مناطق التبادل الحر:** سعت الجزائر للانفتاح على الأسواق الدولية عبر التصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) في 2020 .الانضمام لمعاهدة تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية[116].

---

[113] المرسوم الرئاسي رقم 442/20 الموافق ل 2020/12/30 المتعمق بإصدار التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية، العدد 82 .

[114] قانون رقم 22-18 المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو 2022 ، المتعلق بالاستثمار ، الجريدة الرسمية ،الجمهورية الجزائرية ، العدد 50 ، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

[115] مبرك رفيدة ، أبو رحمة منير، المرجع السابق ،ص 669.

[116] قادري زهية ، وشتاتي حكيم، "**أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2025، ص. 780 .

تفعيل مجالس الأعمال المشتركة (مثل مجلس الأعمال الجزائري-الكرواتي) لتعزيز التعاون الثنائي.

- ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية وفقا للمرسوم الرئاسي (244/19)[117]
- المساهمة الفعلية في تنفيذ سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات .
- إنشاء بوابة حول التجارة الخارجية تخدم المتعاملين الوطنيين والبعثات الدبلوماسية.

ثالثا: دور السفراء والقناصلة

أ- من الناحية القانونية : حسب نص المادتين 3 و 9 على التوالي من المرسوم الرئاسي 406/ 02 المؤرخ في 2002 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين [118]

يجب على السفير أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات و وسائل إعلام ومنظمات غير حكوميه في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية و الشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد .

اما بالنسبة للقناصلة فحسب نص المادتين 15 و 16 من المرسوم الرئاسي رقم 407/02 المؤرخ في 2002 المحدد لصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية [119] يظهر دورهم في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية والثقافية بين الجزائر والجماعات الاقليمية و التشجيع على إقامة شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والدوليين مع إطلاع المتعاملين الجزائريين على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر وتقديم المساعدة لهم .

[117] مرسوم رئاسي رقم 19-244، مؤرخ في 17 سبتمبر 2019، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية ، العدد57، 2019,

[118] مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق ل 26 نوفمبر 2002 ، يحدد صلاحيات السفراء ، الجريدة الرسمية العدد 78 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2002.

[119] مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق ل 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات رؤساء المركز القنصلية ، الجريدة الرسمية العدد 78 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2002.

ب-من الناحية الاجرائية : لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات أعلنت وزارة الشؤون الخارجية،عن إطلاق مجموعة من الإجراءات للمساهمة بشكل ملموس في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، وان إطلاق هذه الإجراءات من شأنه تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والتي تندرج في إطار تفعيل توصيات الندوة الوطنية لإنعاش الاقتصادي تحت رئاسة رئيس الجمهورية والذي أكد خلالها على ضرورة السعي لبناء اقتصاد وطني متنوع يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية القطاع المحروقات.

اجراءات تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية : وتتمثل هذه الإجراءات في[120]:

1. **انشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية حول العالم** : انه لابد من تكييف الجهاز الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي و يتعلق الإجراء الرئيسي المتعلق بالموضوع لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية بتكوين الدبلوماسيين المدعوين لشغل وظائف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الندوات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الإنجليزية للأعمال بالإضافة الى ذلك، سيتم تنظيم زيارات ميدانية على مستوى اقطاب التصدير لتمكين الدبلوماسيين الجاري تكوينهم من الحصول على فكرة ملموسة عن إمكانات التصدير الجزائرية وإطلاع على انشغالات المتعاملين في الميدان .

[120] جابلة صبرينة، **"تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كإستراتيجية لتعزيز التنويع في ظل الانفتاح على الأسواق الأفريقية"**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 09، العدد 02، الجزائر، 2025، ص ص727-728 .

2. **إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات،وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج** : تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الية جديدة للنمو الاقتصادي و بعث الوجاهة السياسية هذا البرنامج التكويني المخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف به حتى يزيد حماسه من باب الواجب الوطني. وعلى أن يكون التكوين في الآجال القريبة باعتماد التكوين الرقمي، إلى حين تعميمه في البرامج التحضيرية للمعهد الدبلوماسي وإن كانت بكل تأكيد موجودة إلا أن الحاجة لتعميقها تبقى ضرورة ملحة، حتى يتمكن ممثلو السفارات والقنصليات من إعداد تقارير عميقة حول متطلبات السوق في الدول التي يعملون بها، و الاحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها،وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة[121]. وعلى الأرجح في بدايات العمل الدبلوماسي بالنمط الاقتصادي الاستعانة بخبراء وخريجي معاهد وجامعات العلوم الاقتصادية والتجارية وإلحاقهم بالعمل الدبلوماسي في اقرب الآجال .

1. **استحداث مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية** : في خطوة غير مسبوقة استحدثت الجزائر مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية الحالي السيد رمطان لعمامرة، للاطلاع بملفات تقع في قلب المصالح الدبلوماسية وفهم القرار على انه إعادة صياغة واسعة من

[121] مبرك رفيدة ، ابو رحمة منير ، المرجع السابق ، ص 672.

الرئيس الجمهورية للسياسة الخارجية الجزائرية حيث أقر السيد الرئيس تعيين سبع (07) مبعوثين خاصين يعملون تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية ولم يسبق للدبلوماسية الجزائرية، أن أدرجت في هيكلها التنظيمي منصب مبعوث خاص لوزير الخارجية .

- **مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين** : في مسعى الولوج الى الأسواق الخارجية أن الخيار الاستراتيجي لنشاط الجهاز الديبلوماسي [122]، يتجسد من خلال مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم لولوج الأسواق الخارجية، وأن الممثليات الدبلوماسية و القنصلية تؤدي دورا مهما في الترويج للمنتجات والخدمات الجزائرية والعمل على بعث تنافسيتها في الأسواق الخارجية. وعلى أهمية التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية و إشراك التخصصات المالية و الاقتصادية ، وتفعيل دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية .

- **استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات** : سارعت وزارة الخارجية الجزائرية إلى استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية على غرار دفع عجلة التصدير خارج المحروقات وجلب المستثمرين الأجانب وتعزيز الوجهة الاقتصادية والسياحية الجزائرية و حرص الدولة — بتوجيه من رئيس الجمهورية — على تعزيز دور الجزائر القوي في الساحة الاقتصادية الدولية ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و تسويق البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالنسبة إلى الجزائر وجلب الاستثمارت الأجنبية .

[122] عبد المجيد مشري ، عمر سعداوي ، **توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد** ، ورقلة : دار الفكرة كوم للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2023 ، ص 49.

مرافقة البنوك و المؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية :

تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية ومرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية في أهم العواصم التي تمثل الأقطاب الاقتصادية في إفريقيا لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وتمكينها من الاستحواذ على حصص سوقية معتبرة لزيادة ورفع من الصادرات وتمكين المستثمرين. ان تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية الجزائريين من الدخول والاستثمار في الأسواق الخارجية الواعدة، وهذا من أجل الرفع من وتيرة الصادرات خارج المحروقات [123]

الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات: تهتم الجزائر بضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، إذ تعول الحكومة على بعثاتها و قنصلياتها في دول العالم بهدف المساهمة في دخول السوق الدولية خاصة الأفريقية منها. ووضعت وزارة الخارجية مجموعة من الإجراءات تتعلق بإنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية القنصلية و حول العالم، وإنشاء مكتب إعلامي في الوزارة يتكفل باستقبال المتعاملين المصدرين الجزائريين لتسهيل عملياتهم ، وتزويدهم بالمعلومات المفيدة .أن ما أقدمت عليه وزارة الخارجية شيء إيجابي فالدبلوماسية الاقتصادية اليوم أصبحت أداة مهمة للاستثمار وعليه يجب إعادة النظر في اختيار السفراء والممثلين الدبلوماسيين، ليكونوا من ذوي التخصصات الاقتصادية والمالية ، مشيرا الى أهمية أن يكون تقييم أدائهم على أساس النتائج التي يحققونها في مجال جلب الاستثمارات ،وإيجاد فرص وأسواق جديدة ومرافقة المتعاملين والمصدرين، وزيادة الصادرات اقتصادي وهذا ما تفرضه التحولات الجيوإستراتيجية خارج المحروقات، وختم أن التنافس الدولي حاليا في العلاقات الدولية لان المحاور والتحالفات وحتى التوترات أساسها اقتصادي بالدرجة الاولى[124] .

[123] مبرك رفيدة ، أبو رحمة منير، المرجع السابق ،ص672.

[124] خواص نصيرة، المرجع السابق ، ص 319.

– التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية : دعم التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية، تحمل دلالات متعددة كونها إقرارا ضمنيا بالمسؤولية الواقعة على عاتق الممثليات الدبلوماسية التي كانت تتنصل أغلبها من دورها في دعم وجود المنتجات الجزائرية بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أنها خطوة تدل على أن خيار التصدير أضحى لا رجعة فيه.

المطلب الثالث : دور دبلوماسية الاقتصادية جزائرية في تحقيق التنمية

اتسعت ميادين الأبعاد الدبلوماسية وتفرعت وأضحت مرتبطة بعمليات التنمية في المشاريع الاقتصادية، وتنمية التجارة الخارجية، كذلك أن الدولة الجزائرية قد انتبهت مؤخرا إلى لزوم الوصل بين أدائها الدبلوماسي ومتطلباتها ومصالحها الصريحة بما يضم ضرورة التحرك الخارجي لتشجيع الاستثمار المباشر في مجالات الإنمائية الاقتصادية بجانب عمليات البيع والشراء وجلب الأدوات والأساليب والمكونات الإنتاجية بغاية التنوع الاقتصادي بعيدا عن حقل المحروقات.

1. التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية للجزائر اولوية العمل الدبلوماسي :

تسعى الجزائر في اطار سياسة التنويع الاقتصادي الى مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستوى الاقليمي والقاري كخيار استراتيجي يندرج في اطار نظرتها الاصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات وشتى المجالات ، وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا حاسما بتركيزها على الجانب الاقتصادي كم هو معمول به في الدول الكبرى التي تزاوج بين العمل الدبلوماسي والعمل الاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة و للتكيف مع التحولات التي تفرضها الازمات العالمية [125]

[125] حكيم بوحرب، "**دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، (ديسمبر 2021)، ص 426 .

و التي لا تترك امامها خيارا اخر غير البحث عن فرص الاستثمار حيث اقرت وزارة الخارجية الى رؤساء الممثليات الدبلوماسية والقنصلية إلى مضاعفة مجهوداتهم وإعداد تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة في بلدان الاعتماد قصد الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات الاجنبية ، وبضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، ويقتضي تحقيق الهدف العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديا و تجاريا على المستوى القاري والمتوسطي والدولي، فقد اولت الحكومة اهمية كبيرة لاعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق الاهداف ذات ابعاد بالأسواق العربية و الأفريقية والبلدان المتوسطية وقصد تجسيد الميداني والفعلي للدبلوماسية الاقتصادية **فالمجال التجاري:** قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة و الناشئة كون أفريقيا تضم 54 دولة أي 54 سوقا لتسويق المنتجات الصناعية، خاصة في ظل ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا مما يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة[126].

كما يوفر مجال الاستثمار فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي و يفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة و هنا يمكن للجزائر القيام باستثمارات زراعية في إفريقيا أقل كلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر .

نفس الشيء في المجال الصناعي: سعت الجزائر إلى تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية من خلال تعزيز الشراكة ودعم المسار التنموي، حيث تعتبر هذه المبادرة جزءاً من جهود الجزائر لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والتكتلات الإقليمية. منذ عام 1999، دعت الجزائر إلى مراجعة ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وتحديث خطط التنمية لمواجهة التحديات الناتجة عن العولمة. وقد أُطلقت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) بهدف تقليص

[126] برباش، عنترة. . **دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة قسنطينة 02، المجلد (07)، العدد (02)، (2023)،ص 81 .

الفجوة بين أفريقيا والعالم المتقدم ودمج اقتصاديات القارة في الاقتصاد العالمي. ورغم التحديات التي تواجهها الجزائر، مثل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، إلا أن هناك فرصا واعدة للاستثمار في مجالات متعددة، بما في ذلك الصناعة التحويلية والزراعة، مما يمكن الجزائر من تنويع مصادر دخلها وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية[127]. ولعل تغيير وزارة الخارجية الجزائرية اهتمامها وأولويتها بإفريقيا خير دليل على ذلك حيث كثف وزراء الخاجية الجزائرية زياراتهم لدول افريقيا تفعيلا للدبلوماسية الاقتصادية و لجلب الاسثمارات الاجنبية والتعريف بالسوق الجزائرية[128]

المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية للجزائر

شهدت التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2025/2020 مسارات مختلفة ، كما أنها واجهت العديد من التحديات والعقبات لتصل في النهاية إلى سياسات وإصلاحات متنوعة للنهوض بالاقتصاد المنشود للبلاد . وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال مبحثنا .

المطلب الأول : مسار التنمية الاقتصادية للجزائر :

مرت التنمية الاقتصادية للجزائر خلال هذه الفترة بعدة مراحل والتي سوف نذكرها كالتالي :

1/ **مرحلة الأزمة (سنة 2020)** : تعرضت الجزائر في هذه السنة إلى شلل اقتصادي وذلك بسبب الصدمة المزدوجة الناتجة عن ظهور فيروس كورونا و انخفاض أسعار النفط ، حيث تسببت هذه الصدمة إلى شلل في جميع القطاعات كما هو مبين فيما يلي :

[127] مبرك رفيدة ، ابورحمة منير ، المرجع السابق ، ص 674.

[128] صورية تريمة، "**البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية– الإفريقية**"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 02، (أكتوبر 2022)، ص 556.

- **تدهور قطاع المحروقات** : يمثل قطاع المحروقات الجزء الكبير من إيرادات الجزائر ، فبسبب جائحة كورونا شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا نتيجة لتراجع الطلب العالمي للطاقة ويرجع ذلك للقيود و الإغلاقات المفروضة لمواجهة الجائحة ، بحيث تأثرت بشكل كبير ومباشر الإيرادات النفطية للجزائر لينخفض سعر النفط إلى 35 دولار للبرميل خلال الجائحة ، مما أثر على العجلة الاقتصادية . [129]

- **تدهور قطاع الصناعة** : قلت الانتاجية في مجموعة متنوعة من القطاعات ، بما في ذلك القطاعات الثقيلة والتحويلية ، والبناء والأشغال العمومية وهذا ما اثر سلبا على النمو الاقتصادي وخلق فجوات في سلسلة التوريد وتوزيع المنتجات ، وتوقف العديد من المشاريع وكل هذا التراجع سببه الاغلاقات والقيود المفروضة من طرف الحكومة وتسريح العمال لمكافحة الوباء بحيث انكمش الاقتصاد الوطني بنسبة 5,5% في عام 2020 .

- **تدهور قطاع الزراعة والصيد البحري** : يعد القطاع الزراعي أكثر القطاعات حساسية للازمات فبسبب الإغلاق الكلي ارتفعت أسعار المواد الأولية للسلع الزراعية ، بحيث تأخرت عمليات الزراعة والحصاد وكذلك الصيد البحري نتيجة لقيود الحركة بسبب الوباء ، فتأثرت الزراعة والصيد لقلة الطلب الدولي ، وتعطيل سلاسل التوريد العالمية .

- **تدهور قطاع الخدمات** : شهد تراجعا وتأثرا كبيرا خلال جائحة كورونا مما أدى إلى توقف نشاط العديد من المجالات كالتعليم ، النقل ، الصحة ، السياحة والفندقة.... وذلك بسبب الاغلاقات والقيود على الحركة ، بحيث نتج عنه انخفاض حاد في الإيرادات وتسريح العمالة من

[129] لعجال العمرية ، " **دراسة وتحليل تطور النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19** " ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ،العدد 1 ، 2024 ، ص281 .

هذه القطاعات .كما تدهورت الخدمات المالية بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي وتقلبات الأسواق المالية ، حيث تأثرت البنوك والمؤسسات المالية بتوقف القروض و الاستثمارات إلى زيادة المخاطر المالية وتحديات السيولة . [130]

2/ **مرحلة التعافي (2022/2021)** : تميزت هذه المرحلة ببداية التعافي من الجائحة ورفع القيود على الحركة بصفة تدريجية ، و بدأت الدولة في استعادة نشاطها الاقتصادي من خلال إعادة فتح بعض القطاعات تدريجيا ، بحيث سجلت معظمها عجزا كبيرا وعدم الصمود أمام الأزمات . فشهدت هذه المرحلة مؤشرات اقتصادية ايجابية بسبب الخطط والأهداف التي وضعتها الدولة من اجل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، وذلك من اجل تحقيق التغيير من اقتصاد ريعي نحو اقتصاد متنوع . فخلال سنة 2021 كانت للجزائر انطلاقة اقتصادية جديدة لارتفاع أسعار المحروقات بحيث بلغ النمو الاقتصادي 3% ، كما سجل الميزان التجاري فاض أكثر من مليار دولار ، كما سجلت القطاعات الأخرى خارج المحروقات انتعاشا كبيرا وملحوظا ، بحيث بلغت نسبة انتعاش الفلاحة 73% من الإنتاج الوطني إضافة إلى انتعاش قطاع الصناعة والخدمات وغيرهم . أما بالنسبة لسنة 2022 فهي سنة وضع القطار على السكة للإقلاع الحقيقي بالاقتصادي الجزائري اتجاه تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة ، حيث شهدت هذه السنة مؤشرات ايجابية في جميع القطاعات أي تحقيق نموا ايجابيا ، حيث بلغ النمو الاقتصادي نسبة 4،7 % وذلك راجع للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات ، فتعافى الدينار الجزائري وسجل قطاع الفلاحة انتعاشا كبيرا بحيث بلغ الناتج المحلي للحبوب 3،6 مليار دولار مما قلص من نسبة الاستيراد ، وإضافة إلى ذلك الانتعاش المسجل في قطاع الصناعة والخدمات وغيرهم ، قامت

[130] لعجال العمرية ،المرجع السابق، ص 283.

الدولة بترسنة قانونية في معظم القطاعات فنذكر قانون الاستثمار الذي تم تفعيله ومنح امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب ، وكذلك قانون المالية من خلال رفع الأجور وتحفيزات جبائية وغير جبائية ، كما سجل الميزان التجاري[131]فائضا ايجابيا والوصول للأمن الغذائي ، وأيضا التوجه نحو الأسواق الإفريقية للتسويق بالمنتجات الجزائرية واستحداث وكالات بنكية بدول أجنبية لاستقطاب العملة الصعبة وغيرها من أهداف اقتصادية من اجل تسريع وتيرة الاقتصاد والخروج من اقتصاد كلاسيكي ريعي إلى اقتصاد متنوع لتحقيق التنمية اقتصادية المنشودة .

3/ **مرحلة الانتعاش (2023 إلى 2025)** : تميزت هذه الفترة بالتحسن الملحوظ في الاقتصاد وارتفاع أسعار المحروقات وارتفاع النمو وذلك من خلال توجه الدولة نحو دعم القطاعات خارج قطاع المحروقات والتحرر من قيدها ، بحيث بلغ النمو الاقتصادي نسبة 4,1 % عام 2023 و 4,1 % عام 2024 و 4,5 % عام 2025 . شهدت هذه الفترة تسارع في تنويع الاقتصاد ونمو قوي في مختلف القطاعات وهذا راجع إلى تطبيق الدولة للخطط المرسومة على ارض الواقع ، بحيث أشاد البنك الدولي بان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة شهد تقدما نوعيا ومواصلة انتعاشه . حيث شهدت كل القطاعات انتعاشا كبيرا فرسخت المحروقات مكانتها داخليا وخارجيا ، وأصبحت الطاقة وقودا للتنمية ، كما كسبت الفلاحة سيادة غذائية وأصبحت المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ، كما انتقل قطاع الصناعة من التبعية إلى التمكين وكذلك شهد قطاع الخدمات أداء قوي [132]. وسوف نذكر بعض الإنتعاشات الاقتصادية :

تفعيل الرقمنة في جميع القطاعات ،تحقيق فائض في الغاز والكهرباء للاستهلاك و التصدير . استخراج الفوسفات والحديد ، تفعيل الرقمنة في جميع القطاعات ، تحقيق فائض في الغاز والكهرباء للاستهلاك و التصدير ،استخراج الفوسفات والحديد ، تشجيع ودعم القطاع الخاص .

[131] البنك الدولي ، " **تقرير حول الاقتصاد الجزائري خلال الجائحة 2022** " ، تاريخ الاطلاع : 2026/04/20

[132] بنك الجزائر ، " **تقرير حول الاقتصاد الجزائري لسنة 2024،2023، 2025** " ، تاريخ الاطلاع : 2026/04/20 .

رفع الأجور لجميع الفئات ، تطبيق قانون الاستثمار، الاستثمار في السياحة والصيد البحري . تعديل قانون المالية (قانون النقد والقرض) وتخفيض الضرائب وترقية الصرفة الإسلامية . فتح الطرق في المناطق الصحراوية باتجاه الدول الإفريقية من اجل الاستثمار، الاستغلال الفعلي للمناجم مثل منجم غار جبيلات .

المطلب الثاني : التحديات والعقبات التنموية للجزائر (2020 /2025)

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للتحرر من قيد المحروقات وتنويع الاقتصاد للوصول إلى الأهداف المنشودة إلا أنها شهدت بعض التحديات والعراقيل لتحقيق ما تسعى إليه ، فسوف نذكرها فيما يلي : [133]

- عدم وضع إستراتيجية زراعية تستهدف استغلال مختلف الإمكانيات المتاحة في الوطن من اجل تحقيق أمنه الغذائي .
- عدم التطوير و الاستخدام الأمثل للبنى التحتية والتشريعية للتجارة الالكترونية التي تمثل بوابة العبور إلى المستقبل في ظل ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر .
- سوء تسيير إدارة الثروات الطبيعية بحكمة والتحكم في استخدامها بما يحفظ ديمومتها لأطول فترة ممكنة ، وسوء إدارة عوائدها عبر الاستثمار في المشاريع التنموية وفي تطوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية ، فالاستثمار في الإنسان يعتبر صمام أمان للأمن الاقتصادي لما يلعبه الرأس المال الفكري في تطور الأمم .
- ضعف استثمارات منتجة و ضعف تحسين مناخ الأعمال وعدم إزالة العقبات امام مساهمة

[133] وسيلة سمان ، " **تحديات الاقتصاد الجزائري بعد ازمة COVID-19** " ، مجلة الملحق ، المجلد 16 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 457

القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يساهم في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني و زيادة الشفافية ومكافحة الفساد .

- الاعتماد على مداخيل النفط وعدم انتقال الاقتصاد الوطني من الحالة الريعية إلى أفاق اقتصادية تتسم بالإنتاجية والعدالة الاجتماعية مما يعزز من الأمن الاقتصادي الجزائري .
- نقص الرفع من مستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية استشرافي للتنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية في الأسواق الوطنية والإقليمية والرفع من الصادرات .
- كثرة الفساد و البيروقراطية التي تعد احد العوائق الهيكلية أمام تنفيذ الإصلاحات وأمام التنمية الاقتصادية .
- ارتفاع البطالة خاصة بين الشباب وخريجي الجامعات .
- ضعف مساهمة القطاعات المنتجة (الفلاحة ، الصناعة ، السياحة) في الناتج المحلي . افتقار اغلب المؤسسات الاقتصادية للفعالية والابتكار .[134]
- هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط .
- اعتماد الخزينة العمومية على الريع الطاقوي لتمويل الميزانية .
- ضعف الحوكمة والحاجة إلى إصلاحات إدارية وهيكلية عميقة .
- عدم تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والعام ، من اجل تقليل الديون وجذب الاستثمارات الخارجية .
- عدم إعطاء الأولوية لقطاع التعليم والصحة في قانون المالية للتعامل مع أي مخاطر قد تنشأ في المستقبل .

[134] وسيلة سمان،المرجع السابق ،ص458.

– قلة اليد العاملة المكونة وهجرة الأدمغة إلى الخارج .

المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية والإصلاحات المعتمدة 2020 / 2025

اعتمدت الجزائر على جملة من السياسات الاقتصادية والإصلاحات للنهوض باقتصادها وانتعاشه فسوف نذكرها فيما يلي :

1/ السياسات الاقتصادية : [135]

- **سياسات الاقتصاد الكلي** : وذلك من خلال تطوير اطار جبائي قوي بالاستناد على قاعدة ضريبية لتحقيق الاهداف المالية ، والاستخدام الامثل لايرادات النفط وضبطه بقواعد واضحة وشفافة ، تعزيو صلاحية القطاع المالي ضد تقلبات اسعار النفط وذلك بوضع اطر احترافية وتنظيمية قوية وهادفة .

- **الإطار المؤسساتي والتنظيمي لنمو القطاع الخاص** : وذلك بتبسيط البيروقراطية الحكومية ، وتقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة ، تعزيز زيادة التكامل التجاري .

- **سياسة تحفيز القطاع الخاص** : وذلك من خلال تحفيز اليد العاملة للاندماج فيه وتحسين الأجور ، تعزيز القدرة الانتاجية وتحسين مناخ الاستثمار ، التشجيع على المنافسة ، تحسين ودعم جودة التعليم والاهتمام بالقطاع لضمان يد عاملة مكونة تتماشى مع التنمية الاقتصادية .

[135] عمار لوصيف ، لزهر العابد ،" **نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية–** " ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 52 ، المجلد ب ، 2019 ، ص ص 14- 15

- **سياسة تنويع الاقتصاد** : وذلك بتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي ، وتطوير القطاعات خارج قطاع المحروقات ورفع القدرة الانتاجية ، توفير فرص متنوعة ومتعددة للعمل وتعزيزها لخلق مصادر جديدة للمداخيل .
- **سياسة تعديل الهيكل الإنتاجي** : وذلك عن طريق :

- **تطوير قطاع الصناعة** : وذلك من خلال تحديث المعدات وتوفير المواد الأولية للمؤسسات الصناعية ، وتقديم دورات تدريبية وتأهيلية لتكوين كفاءات بشرية متخصصة ، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم إعفاءات ضريبية لها ، وتطوير الصناعات والمشاريع الكبرى مثل الفوسفات ، الحديد...
- **تطوير قطاع الزراعة** : من خلال رفع الموارد الزراعية والكفاءة الانتاجية للمحاصيل ، تغيير أسلوب الإدارة المالية للزراعة وتطويره ، دعم الأداء التنظيمي والإرشادي في اتخاذ القرار الزراعي ، وتحسين أداء كل الفاعلين في القطاع الزراعي لتحقيق ربح وتنظيم أفضل .
- **تطوير قطاع السياحة** : وذلك بتطوير المرافق السياحية وإعطاءها دور مهم في الخطط الاستثمارية ، زيادة الاستثمارات الحكومية في النشاط السياحي ، تحديث تقنيات متطورة في إدارة المنشات السياحية ومرافقها ، الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال .[136]

- **سياسة توفير بيئة مؤسساتية مناسبة** : عن طريق إصلاح قوانين وتنظيم هيكل المؤسسات دعم المؤسسات الناشئة و والمصغرة والصغيرة والمتوسطة تشجيع ريادة الأعمال ، توفير بيئة عمل مستقرة للمستثمرين تسيرها آليات ضريبية وقانونية وتنظيمية عادلة .

[136] عمار لوصيف ، لزهر العابد ، المرجع السابق ، ص 16 .

- **سياسة تطوير القطاع المصرفي** : وذلك بتطوير أدوات واليات عمل البنوك وتكييفها مع المستجدات المالية والنقدية الحديثة لجذب الاستثمارات ، توفير دورات تدريبية من اجل تطوير أداء عمال المصارف ، التقيد بالمعايير المصرفية العالمية .
- **سياسة توفير بنية تحتية حديثة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر** : وذلك ببناء وتجهيز أساس قوي لتجنب أي عائق ، التركيز على الاستثمارات ذات أولوية تنموية ، اختيار المشاريع التي تجلب تقنيات حديثة لتدريب واستفادة العمال من خبراتها .

2/ **الإصلاحات المعتمدة** : في هذه الفترة انتهجت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات تركز على تحول تنموي طويل المدى من خلال : تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد ، تعزيز البنية التحتية و تطوير المؤسسات ، الاستثمار الأمثل في الفوائض المالية للنفط ، تقليص البطالة والفجوة الاجتماعية .

-أهم إجراءات مرحلة الإصلاحات (2020 / 2025) : وذلك من خلال عدة برامج تنموية بهدف انتعاش الاقتصاد وخلق فرص للعمل وأهمها : [137]

1/ برامج دعم النمو :

- **دعم التنمية الفلاحية** : من خلال تقديم دعم مالي وتقني للمزارعين ، تطوير مشاريع فلاحية في المناطق الريفية و تشجيع الزراعة الصحراوية ، دعم الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي .
- **الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية** : كانت من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، بحيث تقوم بالمساهمة في خفض البطالة وتحفيز الاقتصاد المحلي ، تعزيز وتقديم

[137] فاطمة شريط ، **التجارة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، أطروحة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2025 ، ص59 .

قروض بدون فوائد او بفوائد رمزية ، وكذلك تسعى الى تمويل مشاريع الشباب وتشجيع ريادة الأعمال . وبرامج أخرى : برامج السكنات ، التعليم ، والصحة .

2/ تحسين مناخ الاستثمار : قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 ، يهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليل العراقيل البيروقراطية ، منح ضمانات قانونية للمستثمرين ، تقليص تدخل الدولة المباشر في اختيار المشاريع ، تقديم تسهيلات جبائية وعقارية للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ، اعتماد مبدأ " الصمت الإداري موافقة " لتسريع المعاملات . وهذا بهدف جعل الجزائر وجهة أكثر جاذبية للاستثمار وتفعيل القطاع الخاص . [138]

3/ الانفتاح على الشراكات الأجنبية : قامت الجزائر بتوقيع عدة اتفاقيات تعاون وشراكة مع الدول مثل : الصين (مبادرة " الحزام والطريق") ، ودول عربية وافريقية ، وأيضا شراكة مع شركات أجنبية في الطاقة والصناعات الميكانيكية ، البناء ، الخدمات ، السياحة...

4/ تنويع الاقتصاد والتحرر من التبعية للمحروقات : بالرغم من أن الجزائر مازالت تعتمد على قطاع المحروقات في عائداتها والتي تمثل 90 % من صادراتها ، إلا أنها جعلت التنويع الاقتصادي من أولوياتها الإستراتيجية فشمل التنويع مايلي : [139]

قطاع الفلاحة : من خلال دعم الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الغذائي ، أما قطاع الصناعة فكان بتطوير الصناعات التحويلية (استغلال المناجم مثل: منجم غار جبيلات الذي سوف يعزز النمو الاقتصادي من خلال تحويله إلى صنع الحديد والصلب) و الميكانيكية والدوائية ، بينما قطاع السياحة من خلال استغلال الإمكانات الطبيعية والثقافية ، أما الطاقات المتجددة شهدت إطلاق مشاريع للطاقة الشمسية والرياح ، أما مجال الرقمنة فكان هدفه إنشاء بيئة رقمية لتطوير اقتصاد

[138] فاطمة شريط ، مرجع سابق ، ص ص 60- 62 .

[139] فاطمة شريط ، مرجع نفسه، ص 63 .

المعرفة و القضاء على البيروقراطية وتعزيز الشفافية . أما قطاع الخدمات : وذلك خلال تطويره ومساهمته في إنعاش الاقتصاد الوطني مثل : مشروع السكك الحديدي لربط الشمال بالجنوب .

5/ إصلاح القطاع البنكي : وذلك بإعادة هيكلة القروض المتعثرة ،تحرير السياسة النفدية ، تشجيع إنشاء بنوك خاصة ، وإنشاء بنوك في الخارج لاستقطاب العملة الصعبة .

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر

تسعى الجزائر إلى تحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات. في هذا السياق، سنقوم بتحليل مؤشرات النمو والأداء الاقتصادي الكلي للجزائر خلال الفترة 2020-2026

المطلب الأول: تحليل مؤشرات النمو والأداء الاقتصادي الكلي

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي

- **مفهوم المؤشر** : فهو يعتبر متغير كمي يتحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما ، ويجب أن يكون المؤشر دقيقا (يمكن التنبؤ به)[140]

1/الناتج الإجمالي المحلي (produit intérieur brut (PIB : هو مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة)، فالناتج المحلي من بين

[140] سعيد غزلان، **محاضرات في مقياس نظرية المؤشرات الاقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر (تخصص تحليل اقتصادي واستشراف)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2023/2022، ص 05.

المؤشرات التي تقاس بها التنمية الاقتصادية [141]، و قد استخدم البنك الدولي هذا المؤشر ليميز المستويات التنموية عالميا حيث ميز ثلاث مجموعات من الدول.

جدول رقم -01- تصنيف دول العالم حسب مستويات الدخل القومي (2023-2024)

	الدول ذات الدخل الضعيف (دولار امريكي)	الدول ذات الدخل المتوسط المنخفظ (دولار امريكي)	الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع (دولار امريكي)	الدول ذات الدخل المرتفع (دولار امريكي)
1جويلية 2025/2024 مستويات جديدة	1145 اقل من او يساوي	1146-4515	4517-14005	اكبر من 14005
1جويلية 2024/2023 مستويات القديمة	1135 اقل من او يساوي	1136-4465	4466-14005	اكبر من 13845

المصدر : مجموعة البنك الدولي

تصنيف الجزائر لسنة 2025/2024 ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع حيث يقدر نصيب الفرد الجزائري من الدخل هو 5609 دولار وفي هذا السياق يوضح المنحنى البياني مسار نمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2020-2024. [142]

[141] بيرت كرويسي، "**إجمالي الناتج المحلي في المستقبل**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2024، ص30.

[142] مُحَّد ليتيم ، اقتصاديات التنمية ، دروس موجهة لطلبة السنة اولى علوم سياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة سعيدة .

الشكل رقم 02 يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات 2024/2020

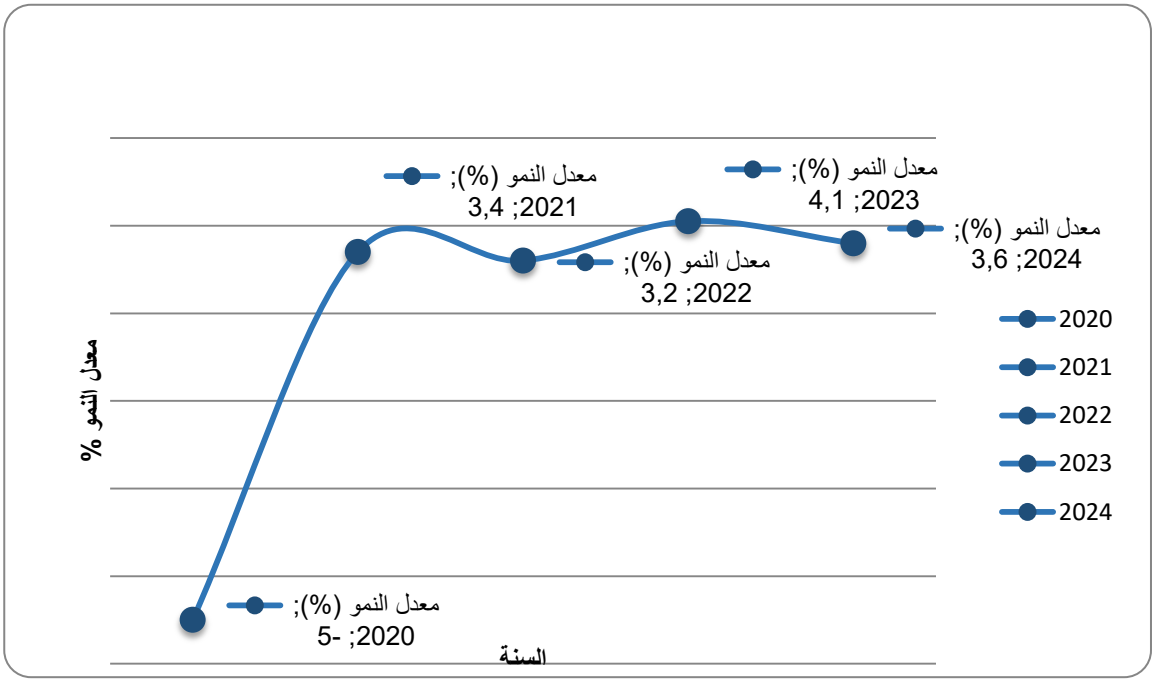

المصدر: اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

يشكل المنحى مسار نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة مابين 2024/2020 اذ يسجل المنحنى وقوعا حادا ونزولا إلى المنطقة السالبة وذلك لان عام 2020 شهد انكماشا اقتصاديا حاداً بلغت نسبته -5.0\%. يعود هذا التراجع الكبير إلى الصدمات المزدوجة المتمثلة في التوقف المفاجئ للنشاط الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كورونا ، مصحوبا بانهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو القطاع الذي يمثل العمود الفقري للمداخيل الوطنية، مما شكل ضغوطا شديدة على ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية [143].

اما في سنتي (2021 – 2023) يتخذ المنحنى مسارا تصاعديا قويا ومستمرا ليحقق قفزة نوعية . حيث بدأ التعافي التدريجي في سنة 2021 بانتعاش اقتصادي بلغت نسبته 3.4%، مدفوعا بشكل أساسي بنشاط قطاع المحروقات بعد تخفيف قيود الجائحة سنة 2022 و استقر النمو

[143] البنك الدولي، **مؤشرات التنمية العالمية**".

عند نسبة 3.2%،[144] لكن المحرك الأساسي تحول هذه المرة إلى القطاعات خارج المحروقات سنة 2023 يمثل ذروة المنحنى في هذه الفترة، حيث سجل الاقتصاد نمواً متميزاً بلغت نسبته 4.1% (وهي نسبة نمو قياسية مقارنة بالفترة ما بين 2015 و2023). جاء هذا الانتعاش مدعوما بالأداء القوي لقطاعات مثل : الصناعات التحويلية، الزراعة، البناء، والخدمات بنسبة نمو قطاعية بلغت 3.6%.سجل المنحنى تباطؤ نسبي سنة 2024 ليصل إلى 3.6% (أي بانخفاض قدره 0.5% مقارنة بعام 2023). ويفسر هذا التباطؤ بالكامل إلى انكماش القيمة المضافة في قطاع المحروقات [145] خلال هذا العام.

كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى استقرار المنحنى عند معدل نمو يقارب 3.8\%، سنة 2026/2025 مع توقعات متفائلة جدا بوصول الحجم الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي إلى 317 مليار دولار بحلول عام 2026، مما يعكس آفاقا إيجابية للاقتصاد على المدى المتوسط . عموما ينتقل المنحنى من صدمة سالبة قوية (-5.0%) تحت تأثير الجائحة وأزمة النفط، ليقفز متجاوزاً عتبة الـ 3.6% بفضل تنوع محركات النمو (المحروقات وخارج المحروقات)، لينتهي به المطاف إلى مرحلة الاستقرار والنمو المستدام حول معدل 3.8% بحجم اقتصادي كلي واعد يقدر بـ 317 مليار دولار [146].

2/ نصيب الفرد من الناتج المحلي :

هو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الجارية على عدد السكان. يستخدم هذا المؤشر عادة لمقارنة مستوى الرفاه الاجتماعي

[144] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022:" **التطور الاقتصادي والنقدي**،" سبتمبر 2023"، ص25.

[145] بنك الجزائر، التقرير السنوي2023:" **التطور الاقتصادي والنقدي**،" جوان 2024"، ص 20.

[146] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2024:" **التطور الاقتصادي والنقدي**،" جوان 2025"، ص23.

لمواطني الدولة، حيث يشير الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد يتجه نحو النمو .

الشكل رقم 03 يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي 2020/2024

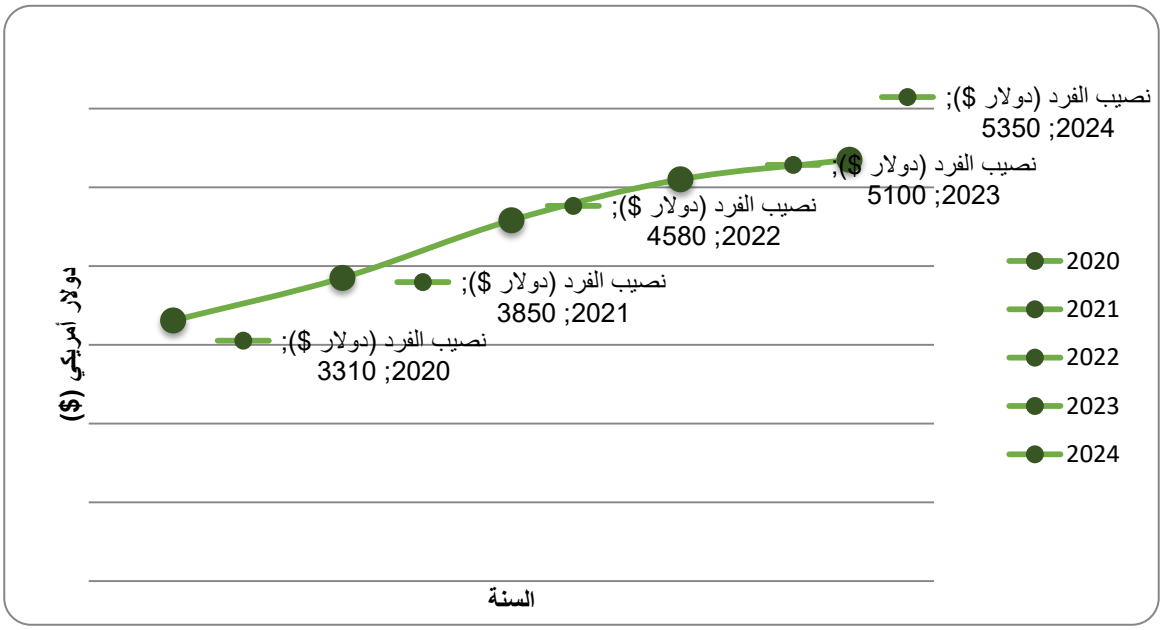

المصدر : اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات مجموعة البنك الدولي

يبدا المنحنى بفترة الصدمة والتي هي جائحة الكورونا 2020 في هذه السنة انكمش الناتج المحلي الاجمالي بسبب توقف المصانع وهبوط سعر النفط لادنى مستوياته ،[147]بينما استمر عدد السكان في الزيادة. سجل نصيب الفرد تراجعا ملحوظا حوالي 3,310 . لكن مع بداية سنة 2021 و 2022 تغيرت الصورة جذريا نتيجة ارتفاع اسعار الطاقة و السياسات المالية التوسعية ليعود الرقم الى الصعود فوق حاجز 4,000 دولار.اما سنتي 2023 و 2024 فقد شهدت ارقاما غير مسبوقة ، حيث اعلن صندوق النقد الدولي ان نصيب الفرد في الجزائر تجاوز 5,000 دولار لأول

[147] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022، المرجع السابق.

مرة منذ سنوات طويلة مدعوما ليس فقط بالنفط بل بزيادة الصادرات خارج المحروقات و تحسن قيمة العملة الوطنية نسبيا مقابل سلة العملات في التعاملات الرسمية [148].

كما تشير التقديرات لسنة 2026/2025 انه من المتوقع ان يستمر الصعود او الاستقرار حول مستويات 5,400 الى 5,600 دولار بحلول 2026 وهذا نتيجة للاستثمار في قطاع المناجم مثل غارا جبيلات و صناعة السيارات التي بدات تدخل حيز الانتاج الفعلي غير ذلك فالتحدي يبقى في النمو الديمغرافي كي يشعر المواطن بهذا التحسن يجب ان ينمو الاقتصاد بنسبة تفوق 5% سنويا لتعويض الزيادة السكانية .

3/ مؤشرات الهيكلية (التصنيع / انتاجية)

هي مؤشرات التي تقيس مدى قوة او ضعف بنية الاقتصاد و ليس مجرد السيولة المتوفرة فيه .

أولاً: مؤشر التصنيع والقيمة المضافة (Industrialization Index) شهدت الفترة ما بعد 2020 ثورة في القوانين المنظمة للصناعة، حيث انتقلت الجزائر من سياسة تركيب السيارات البسيط إلى سياسة "التوطين الصناعي" التطور الهيكلي في التركيز على الصناعات الثقيلة والتحويلية. مشروع غارا جبيلات للحديد والصلب، ومشروع الفوسفات المتكامل بشرق البلاد، هما مؤشران هيكليان يهدفان لرفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من 5% إلى أكثر من 10% بحلول 2026 مما ساعد قانون الاستثمار 02-22 الذي ألغى قاعدة 51/49 للقطاعات غير الاستراتيجية، في جلب شركات عالمية (مثل Stellantis) لبدء تصنيع حقيقي لا تجميعي [149].

[148] البنك الدولي، **مؤشر "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)** – الجزائر.

[149] وكالة الأنباء الجزائرية (2022)، "**قانون الاستثمار الجديد: آفاق واعدة للصناعة**" .

الشكل رقم 04 توضح نسبة الصادرات خارج المحروقات [150]

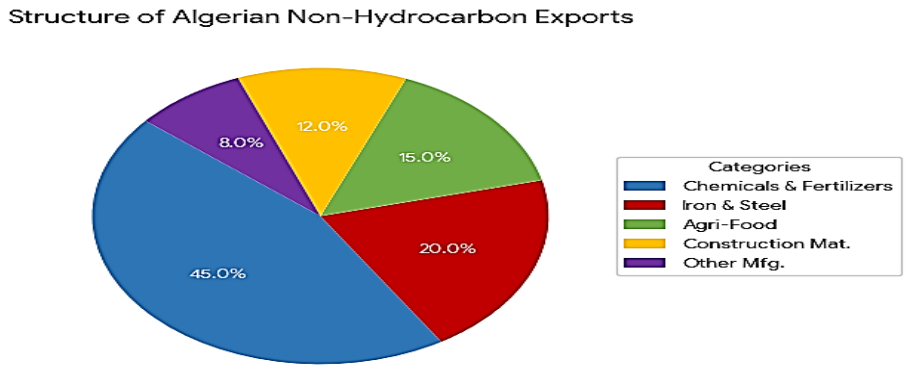

45% تمثل الاسمدة و المواد الكيميائية / 20% تمثل الحديد و الصلب ،15% تمثل المواد الغذائية و الزراعية/ 12% تمثل مواد البناء (اسمنت)/8% تمثل منتجات صناعية اخرى .

جدول رقم 02 يبين تطور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي و نصيب الفرد في الجزائر

السنة	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي (%)	القيمة المضافة الصناعية (مليار دولار تقريباً	نصيب الفرد من الناتج المحلي (GDP per capita)	الحالة الاقتصادية
2020	5.1%	7.4	$3,310	ركود (أزمة كورونا) وانخفاض النفط
2021	5.8%	% 9.2	$3,700	بداية التعافي وإطلاق قانون الاستثمار
2022	6.5%	% 12.4	$4,280	طفرة الصادرات خارج المحروقات
2023	7.9%	% 18.9	$4,900	دخول المشاريع الكبرى حيز الخدمة
2024	8.8%	% 21.0	$5,400	استقرار النمو وتوطين صناعة السيارات

المصدر: من إعداد الباحثتين انطلاقا من معلومات البنك

[150] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الرابط : (ALGEX)

ينتقل الاقتصاد الجزائري حسب الجدول من التبعية المطلقة للمحروقات إلى مرحلة التنوّع الصناعي. الزيادة التدريجية في نسبة المساهمة (من 5.1% إلى حوالي 8.8 %) تعكس إستراتيجية طويلة الأمد تهدف للوصول بالصناعة إلى مساهمة تتجاوز 10% في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا [151]

-الوزن النسبي للناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة المصنع في ثروة البلاد.

في عام 2020، كانت المساهمة الصناعية (خارج المحروقات) متواضعة، حيث تراوحت بين 5% إلى 6%. لم تبقى مستقرة هذه النسبة بين 2021 و2024. نتيجة التوجه الجديد نحو "الاستثمار في قطاع المناجم" (غار جبيلات) و"صناعة السيارات" (مثل مصنع فيات وغيرها) رفع هذه النسبة لتطمح الجزائر للوصول بها إلى 10% كهدف استراتيجي الصناعة في الجزائر كانت تعيش تحت ظل المحروقات. والهدف هو تنويع مصادر الدخل لكي لا يبقى الناتج المحلي رهينة لتقلبات أسعار النفط فقط.

-الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى الإنتاج المحلي : يقيس هذا المؤشر قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة في الخارج.

قفزت الصادرات خارج المحروقات من حوالي 2 مليار دولار في 2020 إلى أكثر من 7 مليار دولار في السنوات الأخيرة. الوزن النسبي هنا في تصاعد؛ لأن الدولة بدأت تُصدّر مواد بناء (إسمنت، حديد) ومنتجات كيميائية وإلكترونية كانت تستهلك محليا فقط.

[151] البنك الدولي، **مؤشر "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)** ، المرجع السابق.

ثانياً: مؤشر الإنتاجية :

الإنتاجية : هي العلاقة بين مانضعه في عملية الانتاج (عمالة ، راس مال ، مواد خام) و مانحصل عليه من نتائج (سلع او خدمات) في الجزائر عانت طويلا من البيروقراطية ، لكن منذ 2020 دخلت الرقمنة كعامل "هيكلي" لرفع الكفاءة .[152]

التحول الرقمي: رقمنة قطاعات الضرائب، الجمارك، وأملاك الدولة لم تكن مجرد ضرورة عابرة بل وسيلة لتقليص الوقت الضائع في الإنتاج. ارتفاع "إنتاجية العمل" يظهر بوضوح في قطاع الفلاحة الصحراوية (مثل مشروع "بلدنا" القطري-الجزائري) الذي يعتمد على التكنولوجيا لرفع مردودية الهكتار الواحد [153]، و في اطار تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية فتحت معارض الدائمة للمنتجات الجزائرية في موريتانيا والسنغال حفز المصانع المحلية على رفع وتيرة إنتاجها لتلبية الطلب الخارجي، وهو ما يعرف بـ "إنتاجية التصدير

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات التبعية الاقتصادية

لدراسة مؤشرات التبعية الاقتصادية يجب التطرق إلى المؤشرات التالية : مؤشر الميزان التجاري ، مؤشر التبادل التجاري والانكشاف ، ومؤشر التبعية المالية .

1/ مؤشر الميزان التجاري : تعريف الميزان التجاري : فهو يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته .[154] إذن فهو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات خلال فترة

---

[152] البنك الدولي (2024)، **تقرير المرصد الاقتصادي للجزائر: تعزيز الاستثمار والإنتاجية.**

[153] وزارة الرقمنة والإحصائيات (2023)، **الكتاب السنوي للإحصائيات الاقتصادية.**

[154] أمين تمار ، **اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري – حالة الجزائر – للفترة 1986-2005** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة لونيسي ، البليدة (الجزائر) ، 2017-2018 ، ص 96 .

معينة ، فيمثل كشف جميع السلع المنتجة محليا والسلع الواردة من الخارج . أما كيفية احتساب الميزان التجاري فهي كالاتي :

الميزان التجاري = قيمة الصادرات السلعية - قيمة الواردات السلعية . وعليه سوف ندرس الميزان التجاري للجزائر من سنة 2020 إلى سنة 2024 كما هو مبين في الشكل رقم 05

الشكل رقم 05 الميزان التجاري للجزائر (2020 إلى 2024)

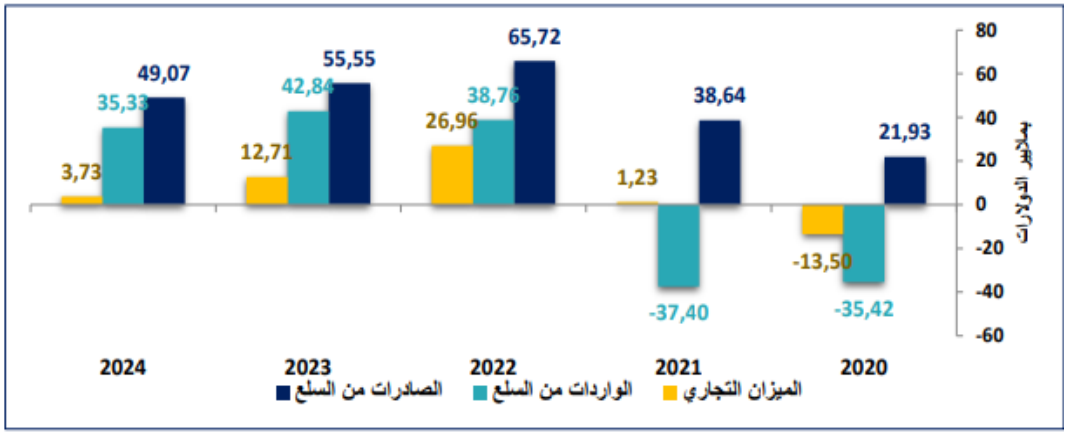

المصدر : البنك الدولي تقارير من سنة 2020 إلى 2024

من خلال الشكل رقم 5 يتضح لنا بأنه : خلال سنة 2020 سجلت الصادرات 21,93 مليار دولار أما الواردات فبلغت 35,42- مليار دولار ، مما أدى إلى عجز في الميزان التجاري قدره 13,50- مليار دولار ، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات ، ومن هنا يتضح ضعف في القدرة التصديرية خلال هذه السنة .[155] أما سنة 2021 : فقد سجلت الصادرات ارتفاعا بلغ 38,64 مليار دولار ، والواردات انخفضت إلى 37,40- مليار دولار بحيث سجل الميزان التجاري فائضا طفيفا قدره 1,23 مليار دولار ، وهذا يفسر تحسن في الصادرات وتقاربها

[155] بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2024 – التطور الاقتصادي والنقدي.**

مع الواردات . وسنة 2022 : نلاحظ أن الصادرات سجلت قيمة مرتفعة بحيث بلغت 65,72 مليار دولار أما الواردات بلغت 38,76 مليار دولار ، بحيث سجل الميزان التجاري فائضا قدره 26,96 مليار دولار وهذا ما يفسر تحسن في الأداء التجاري وارتفاع عائدات التصدير.

أما سنة 2023 : فقد انخفضت الصادرات الى 55,55 مليار دولار اما الواردات بلغت 42,84 مليار دولار ، بحيث تراجع فائض الميزان التجاري الى 12,71 مليار دولار وهذا يعود إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات . [156]

وبالنسبة لسنة 2024 : فالصادرات زادت انخفاضا لتصل إلى 49,07 مليار دولار أما الواردات فبلغت 35,31 مليار دولار ، و فائض الميزان التجاري بلغ 3,78 مليار دولار فقط ، هنا يتضح تقلص في الفائض التجاري مقارنة بالسنوات السابقة . فمن خلال المنحنى نستخلص أن الميزان التجاري عرف عجزا سنة 2020 أما سنة 2021 فقد سجل فائضا ، وسنة 2022 فقد بلغ أعلى فائض ، بينما سنة 2023 وسنة 2024 تراجع تدريجيا ، وذلك راجع إلى تأثر التجارة الخارجية بتغيرات الصادرات و الواردات ، وأيضا التطور الملحوظ في عائدات التصدير بسبب ارتفاع أسعار النفط .

2/ مؤشر التبادل التجاري و مؤشر الانكشاف الاقتصادي :

- **مفهوم التبادل التجاري** : هو عبارة عن حركة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات والأفراد في الأسواق الدولية وفقا لاتفاقيات وسياسات تجارية بين الدول. [157]

  و يكون احتساب حجم التبادل التجاري من خلال العملية الآتية :

---

[156] بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2024**، المرجع السابق.

[157] قيس عماد احمد العدوان ، "**اثر التبادل التجاري على التنمية الاقتصادية بين دول مختارة من العالم الإسلامي (2000 –2015)**" ، رسالة ماجيستر ، جامعة ال البيت ، الأردن ، 2018 ، ص3 .

حجم التبادل التجاري = قيمة الصادرات + قيمة الواردات

أما **مؤشر الانكشاف الاقتصادي** : فهو أحد المؤشرات لقياس التبعية الاقتصادية من خلال أَهمية الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي ، وأَحيانا لا يعني ارتفاعه دليل على التبعية الاقتصادية وإنما يشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى الاختلال نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية . ويتم احتساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{قيمة الصادرات + قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

أما بالنسبة للجانب التحليلي لهذين المؤشرين فسوف نتطرق إليه كما يلي :

جدول رقم 03 التبادل التجاري : [158]

السنة	الصادرات(مليار)	الواردات(مليار)	الميزان التجاري(مليار)
2020	23,8	34,4	10,6- (عجز)
2021	38,6	37	1,6+ (فائض)
2022	60	39	21+ (فائض)
2023	55,3	42,9	12,4+ (فائض)
2024	48,9	47	1,9+ (فائض)

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء .

نلاحظ من خلال جدول التبادل التجاري أن سنة 2020 هي مرحلة الأزمة بحيث سجلت عجزا تجاريا حادا بلغ حوالي 10,6 مليار دولار وذلك بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط ، بحيث توقفت حركة التجارة الدولية مما أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات إلى

[158] بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2024** ، المرجع السابق.

ادني مستوى (23,8 مليار دولار). أما سنة 2021 هي مرحلة التعافي بحيث سجل الميزان التجاري فائض طفيف قدر حوالي 1,6 مليار دولار ، وهذا راجع إلى ارتفاع استعار النفط وعودة النشاط الاقتصادي تدريجيا . بينما سنة 2022 فتعتبر السنة الذهبية بحيث بلغ الميزان التجاري فائضا قياسيا بحوالي 21 مليار دولار ، وذلك للارتفاع الحاد لأسعار النفط والغاز بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية ، حيث سجلت الصادرات قفزة ملحوظة حوالي 60 مليار دولار . اما سنة 2023 و2024 فهما مرحلتا الاستقرار بحيث قدر فائض تجاري حوالي 12,4 مليار دولار لسنة 2023 وهذا راجع الى نمو الصادرات خارج المحروقات ، بينما سنة 2024 سجل فائض تجاري تراجعا قدر حوالي 1,9 مليار دولار وذلك بسبب ارتفاع الواردات التي بلغت حوالي 47 مليار دولار وهذا راجع الى استيراد السلع التجهيزية والمواد الأولية لدعم المشاريع الاستثمارية ، وأيضا استقرار أسعار النفط والغاز عالميا مما سبب تراجع طفيف في عائدات المحروقات . [159]

جدول رقم 04 الانكشاف الاقتصادي :

السنة	نسبة الانكشاف %	الميزان التجاري
2020	% 40,4	عجز
2021	% 46,8	فائض طفيف
2022	% 51,2	فائض مرتفع
2023	% 43,7	فائض
2024	% 40,1	توازن

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي

نلاحظ من خلال جدول مؤشر الانكشاف الاقتصادي : بأن في سنة 2020 سجل هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا قدر حوالي 40,4 % و كذلك عجز في الميزان التجاري وذلك بسبب

[159] بنك الجزائر ، مرجع سابق .

جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط والغاز وتراجع في الصادرات . أما سنة 2021 شهدت عودة تدريجية في النشاط الاقتصادي بحيث قدرت نسبة الانكشاف حوالي 46,8 % وتعد زيادة طفيفة ، و أيضا وجود عجز في الميزان التجاري وزيادة فالواردات ، أما سنة 2022 بلغ مؤشر الانكشاف حوالي 51,2 % وحقق أعلى نقطة له [160]، وسجل الميزان التجاري فائضا قياسيا وكل هذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة قيمة الصادرات وذلك بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وزيادة الطلب على الغاز الجزائري . بينما سنة 2023 فقدرت نسبة المؤشر حوالي 43,7 % وهو تراجع طفيف بسبب زيادة الواردات خاصة القمح والمعدات خوفا من ندرة محتملة ، أما الميزان التجاري سجل فائضا قليلا . أما سنة 2024 بلغت نسبة مؤشر الانكشاف حوالي 40,1 % ، اما الميزان التجاري سجل توازنا وذلك بسبب استقرار اسعار النفط والغاز اما الواردات ارتفعت بسبب استيراد السلع الإستهلاكية و المواد الاولية لدعم برامج الاستثمار . ونستخلص مما سبق ان نسبة مؤشر الانكشاف تتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط و الغاز ، وذلك لأن الجزائر تعتمد على الهيدروكربونات ب 90 % من إجمالي صادراتها ، فأي تغير صحي (كالجوائح) او جيوسياسي ينعكس مباشرة على قيمة هذا المؤشر .

3/ مؤشر التبعية المالية :

مفهوم التبعية المالية : هي سيطرة رأس المال الأجنبي على القروض والنظام المصرفي المحليين ، وبشكل يحد من إمكانية تحقيق أهداف السياسة الائتمانية للبلد التابع في تشجيع القطاعات الانتاجية ، وبدلا من ذلك تقديم التسهيلات للقطاعات والأنشطة التي تحقق أعلى الأرباح حتى

[160] البنك الدولي ، تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائري 2026.

وان كان دورها هامشيا في عملية التنمية الاقتصادية ، فضلا عن ارتباط البلد التابع بإحدى الدول المتقدمة في شؤون العملات الأجنبية وتحديد سعر صرف العملة المحلية . [161]

أما مؤشر التبعية المالية : فهو عبئ خدمة الدين الخارجي ، وطريقة حسابه كالاتي :

$$\text{مؤشر التبعية المالية} = \frac{\text{إجمالي خدمة الدين}}{\text{قيمة الصادرات}}$$

جدول رقم 05 مؤشر التبعية المالية :

السنة	نسبة مؤشر التبعية المالية %
2020	% 42,5
2021	% 44,2
2022	% 48,6
2023	% 45,8
2024	% 43,5

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك االدولي

نلاحظ من خلال الجدول أن مستوى التبعية المالية في سنة 2020 كان متذبذب بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز بحيث بلغت حوالي 42,5 % ونفس الشيء في سنة 2021 ، أما سنة 2022 بلغت ارتفاعا كبيرا حوالي 48,6 % ، وهذا لارتفاع أسعار المحروقات . [162]

[161] محمد محمود ولد محمد ، **التبعية المالية من خلال المديونية الخارجية وأثارها على التنمية في الدول النامية المدينة مع (دراسة لحالة موريطانيا كنموذج)** ، أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه ،العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2012 -2013 ، ص 15.

[162] البنك الدولي ، تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائري 2026.المرجع السابق.

أما سنتي 2023 و 2024 بلغت حوالي 45,8 % و 43,5 % بحيث تراجعت نسبتها وذلك راجع لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات . ونستخلص مما سبق أن مؤشر التبعية المالية يتأثر بشكل مباشر بارتفاع و انخفاض أسعار النفط والغاز .

المطلب الثالث : تحليل المؤشرات الاجتماعية

بناءا على عدالة توزيع النمو لا تكتمل دراسة النمو الاقتصادي إلا بلمسة اجتماعية توضح كيف ترجمت الدولة أرقام النمو إلى تحسن في معيشة الفرد، وذلك من خلال المؤشرات التالية

1/ مؤشر الإعالة (DEPENDENCY RATIO)

مفهومه : هو النسبة التي توضح عدد الأشخاص الذين يعولهم المجتمع (الأطفال ، وكبار السن) مقارنة بعدد الأفراد في سن العمل (الفئة المنتجة).[163]

طريقة حسابه: $DR = \frac{\{(P_{\{0-14\}} + P_{\{65+\}})\}}{P15-64} \times 100$

عدد السكان الاقل من 15 سنة (اعالة الصغار)+ عدد السكان البالغين 65 سنة فما فوق (اعالة الكبار) على عدد السكان في سن العمل(الفئة المنتجة)

مثال : حسب الديوان الوطني لحصائيات سنة 2020

- فئة الأطفال (0-14 سنة): حوالي 30.5% من إجمالي السكان.
- فئة كبار السن (65+ سنة): حوالي 6.5% من إجمالي السكان.
- فئة سن العمل (15-64 سنة): حوالي 63% من إجمالي السكان.

عملية الحساب التطبيقية إذا أردنا حساب المؤشر لكل 100 شخص في سن العمل :

- مؤشر إعالة الصغار: $(63/30.50) \times 100 \approx 48.4$

[163] البنك الدولي.، **مسرد مصطلحات البيانات الوصفية**. 11 /05/ 2026.

- مؤشر إعالة الكبار: $(63/6.5)\times100 \approx 10.3$
- مؤشر الإعالة الإجمالي: $48.4 + 10.3 \approx 58.7$

جدول رقم 06 يبين مؤشرات العبئ الإنتاجي في الجزائر

السنة	مؤشر الإعالة الإجمالي	القراءة الاقتصادية للهيكل الانتاجي
2020	%67.8	كل 100 عامل يعيلون 68 شخصا بداية ضغط الجائحة
2021	%68.5	ارتفاع العبئ نتيجة زيادة الوفيات و تباطئ النمو الطبيعي
2022	%68.9	وصول العبئ الى مستويات قياسية (اعلى رقم في الجدول)
2023	%69.0	استنتاجا من الوثيقة الثانية استقرار العبئ عند ذروته

المصدر: : اعدد الباحثتين وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع مؤشر الاعالة ، فالمجتمع الجزائري مجتمع فتي، وهو ما رفع ضغط الإعالة.[164] هذا ما يفسر انخفاض الادخار أي ان الاسر تنفق اكثر على المعالين (اطفال و مسنين) بدلا من ادخار و الاستثمار هنا برزت سياسة الدولة التي ركزت على تحويل هذا العبء إلى "هبة ديموغرافية" عبر دعم المؤسسات الناشئة (Startups) والقروض المصغرة، لتقليل نسبة الاتكال على رب الأسرة الواحد ودمج الشباب والنساء في سوق الشغل[165] .اي برفع انتاجيته لتعويض هذا الخلل الهيكلي

[164] تقرير الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، "**حالة سكان العالم** "– بيانات الجزائر,

[165] الديوان الوطني للإحصاء (2023)، "**الإسقاطات السكانية والنمو الديموغرافي في الجزائر**"، منشورات مكتب الاحصاء الوطني ، الجزائر

2/ مؤشر التنمية البشرية : الصحة والتعليم (HDI)

مفهوم **مؤشر التنمية البشرية** : هو مقياس مركب يختصر مستويات الرفاهية من خلال ثلاث زوايا: متوسط سنوات الدراسة (التعليم)، العمر المتوقع عند الولادة (الصحة)، ومستوى المعيشة

اولا التعليم : حافظت الجزائر على مجانية التعليم مع رفع ميزانية القطاع بشكل غير مسبوق في ميزانيات 2023 و2024 لتحديث المناهج الرقمية .

- **متوسط سنوات الدراسة** : عدد السنوات التي قضاها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 25 عاما فما فوق في يقيس هذا المؤشر متوسط عدد السنوات التي قضاها الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 25 عاما فما فوق في التعليم النظامي ، كلما ارتفع هذا الرقم، زادت قدرة العامل على استيعاب التكنولوجيا الحديثة في المصانع، مما يرفع من إنتاجية العمل . [166]

جدول رقم 07 يبين متوسط سنوات الدراسة و معدل محو الأمية

السنة	متوسط سنوات الدراسة للكبار 25+	سنوات الدراسة المتوقعة للاطفال	معدل التمدرس 6 سنوات	معدل محو الأمية
2020	8.0	14.6	98.4	92.4
2021	8.1	14.6	98.5	92.6
2022	8.1	14.6	98.7	92.9
2023	8.2	14.7	98.8	93.2
2024	8.3	14.7	98.9	93.5

المصدر : من إعداد الباحتثين بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية

[166] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،تقرير التنمية البشرية 2024/2023 : التصدي للاستقطاب في عالمنا ، نيويورك ،2024.

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر شهدت استقرارا إيجابيا في هذا المؤشر رغم تحديات الجائحة الفترة ما بين 2020- 2022 اذ بلغ متوسط سنوات الدراسة في الجزائر حوالي 8.0 إلى 8.1 سنة. وهو رقم يضع الجزائر في مراتب متقدمة مغاربيا وإفريقيا كما تشير توقعات 2023-2024 مع استمرار سياسة إلزامية التعليم وتوسيع القاعدة الجامعية إلى اقتراب المؤشر من عتبة 8.3 سنة .سنوات الدراسة المتوقعة حيث أن سنوات الدراسة المتوقعة للجيل الجديد في الجزائر تصل إلى 14.6 سنة، مما يبشر بارتفاع المتوسط العام مستقبلا مع دخول الأجيال الأكثر تعليما إلى الفئة العمرية (+25) [167]، عند ربط هذا المؤشر بقطاع التصنيع نلاحظ أن اليد العاملة الجزائرية تمتلك قاعدة تعليمية جيدة، لكن التحدي يكمن في "الفجوة المهارية"؛ أي أن سنوات التعليم طويلة لكنها تحتاج لتركيز أكبر على التخصصات التقنية لرفع المردودية الاقتصادية ،اما بانسبة الى مؤشر محو الامية نلاحظ ان النسبة في حالة صعود ، حيث انتقلت من 92.4% في سنة 2020 الى 93.5 % تقديريا في 2024 هذا يعني ان الجزائر تنجح سنويا في تقليص الامية بنسبة تتراوح بين 0.2 % الى 0.3 %سنويا [168]

ثانيا الصحة: ركزت المرحلة على السيادة الصحية من خلال إنتاج اللقاحات محلياً وتوسيع شبكة المستشفيات المتخصصة في الجنوب والمدن الكبرى، مما عزز من ترتيب الجزائر ضمن فئة ضمن فئة "التنمية البشرية العالية عالميا.

1/ مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة (Espérance de vie) : يعتبر هذا المؤشر المرآة الحقيقية لنجاعة المنظومة الصحية. ورغم الصدمة الوبائية في 2021/2020، أظهرت المؤشرات الجزائرية قدرة سريعة على التعافي .تبعا للاحصائيات سجل الأمل في الحياة تراجعا طفيفا خلال ذروة

[167] الديوان الوطني للاحصاء ، الجزائر في الارقام : النشرة الاحصائية السنوية ، العدد 52 ، الجزائر ، 2023 ، ص 18.

[168] منظمة الامم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة UNESCO، قاعدة بيانات معهد الاحصاء : مؤشرات محو الامية في الجزائر 2020 2024 ، باريس ، 2024.

الجائحة (2021) ليعود ويرتفع في 2023 و2024 مستهدفاً عتبة 77.2 سنة. هذا التحسن يعود إلى برامج الرعاية الصحية الأولية وتعميم التغطية الصحية التي شملت مناطق الظل. ارتفاع هذا الرقم يعني تحسن الظروف المعيشية، لكنه في المقابل يفسر زيادة "إعالة الكبار" التي وجدناها في الجداول السابقة (وصول نسبة كبار السن لـ 10.5%)[169]

-مؤشر وفيات الأطفال دون الخامسة (Taux de mortalité infanto-juvénile) يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تطور الرعاية الصحية الوقائية والطبية الموجهة للأم والطفل.

في سنوات (2020-2024): استمرت الجزائر في خفض هذه النسبة لتصل إلى حوالي 18.5 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في 2024. هذا التراجع المستمر يعكس نجاح حملات التلقيح الوطنية والرقابة الطبية الدورية . خفض وفيات الأطفال يعني حماية "رأس المال البشري" المستقبلي الذي سيمد قطاع التصنيع باليد العاملة.

ثانيا الفقر المتعدد :

تعريف الفقر: هو عدم قدرة الفرد على تأمين الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية .

الفقر متعدد الأبعاد : هو مفهوم أعمق ينظر إلى الفقر كحالة من "الحرمان"؛ أي أنك قد تملك المال لكنك تفتقر إلى مياه نظيفة، أو تعليم جيد، أو رعاية صحية، مما يسلبك القدرة على عيش حياة كريمة .[170]

إن التحسن الملحوظ في مؤشرات الصحة والتعليم في الجزائر (2020-2024)، كما أظهرته الجداول السابقة، لا يعني بالضرورة غياب الفقر؛ سنقوم بربط هذه النتائج ببعد مستوى المعيشة مستوى المعيشة :يتمثل مستوى المعيشة في مايلي :

[169] البنك الدولي ، "معدل المواليد الاجمالي "، الجزائر ، 2026/05/11 .

[170] لجنة الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "الفقر متعدد الأبعاد"، معجم أهداف التنمية المستدامة.

1/ الكهرباء والغاز: أوضحت وكالة الاتحاد الإفريقي أن "الجزائر حافظت على معدل تغطية بنسبة 100 بالمائة للوصول الى الطاقة رغم النمو الديمغرافي و ذلك بفضل بنيتها التحتية الطاقوية الراسخة و الدعم العمومي المستمر. كما سمحت سلسلة التوريد المتطورة و التزام الحكومة الجزائرية للأسر الجديدة بالاندماج بسلاسة في أنظمة الطاقة الحديثة."وعلى مستوى شمال إفريقيا, تتميز الجزائر عن الدول المجاورة بتسجيلها معدل الوصول إلى الكهرباء يقارب 100 بالمائة و تلبية أكثر من 90 بالمائة من احتياجات الأسر في مجال الطهي النظيف بفضل "برامج الدعم المهيكلة و شبكة التوزيع الفعالة",[171] حسب اللجنة الإفريقية للطاقة. وهذا ماهو مبين في المنحنى

الشكل رقم 06 يوضح سبل الحصول على الكهرباء ،الطهي النظيف و ماء الشرب

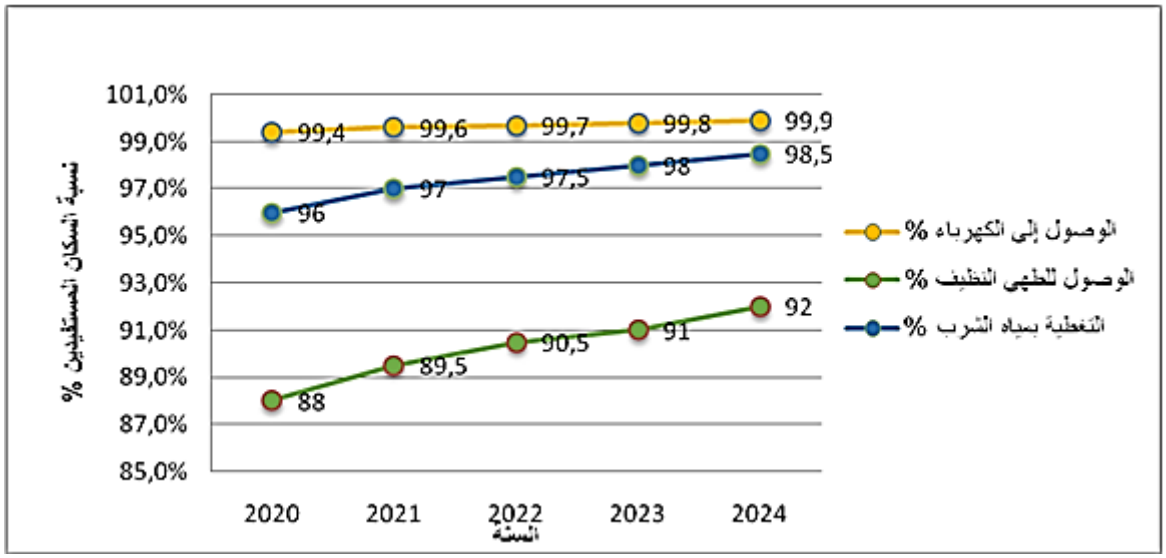

المصدر : اعداد الباحثتين انطلاقا من معلومات البنك الدولي

مياه الشرب: ارتفع عدد محطات تحلية مياه البحر العاملة في الجزائر إلى 19 محطة بطاقة إنتاج إجمالية تفوق 3.7 مليون متر مكعب يوميا، ما يسمح بتزويد نحو 15 مليون مواطن بالمياه الصالحة للشرب ولتصبح الأولي أفريقيا والثانية عربيا من حيث الطاقة الإنتاجية من تحلية مياه

[171] وكالة الأنباء الجزائرية، "**الجزائر من بين الدول الإفريقية القليلة التي تضمن تغطية تقارب 100%**"، قسم الاقتصاد.

البحر. وبلغت نسبة التغطية بشبكات مياه الشرب أكثر من 98% من السكان، نتيجة مشاريع التحويلات الكبرى وآليات الربط البيني بين السدود، في إطار التضامن المائي بين المناطق.

نوعية السكن: تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة 2024/2020 من تحقيق انجاز بارز في قطاع السكن من خلال توزيع 1.7 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ ضمن مدن و اقطاب حضرية ، مما ساهم بشكل مباشر في تقليص معدل شغل السكن الذي انخفض من 4.45 الى 4.14 سنة 2024 .[172]

نلاحظ من خلال تغطية الدولة للابعاد الكبرى (تعليم مجاني ،صحة ..) استقرار في مؤشر الفقر المتعدد بينما يظل بعد 'مستوى المعيشة' هو المتغير الأكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية .[173]

ثالثا :البطالة

تعريف البطالة : حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل[174]

طريقة حساب البطالة : معدل البطالة = عدد البطالين / عدد السكان الناشطين

[172] وكالة الانباء الجزائرية ، **"تقرير وزير السكن حول الحصص المقسمة خلال سنوات 2024/2020"** ، شوهد بتاريخ 2026/05/11 .

[173] رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : **تحليل لاخطر مشكلات الراسمالية المعاصرة** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، أكتوبر 1997 الكويت ، ص 17.

شكل رقم 07 منحنى يوضح معدل البطالة في سنوات 2025/2020

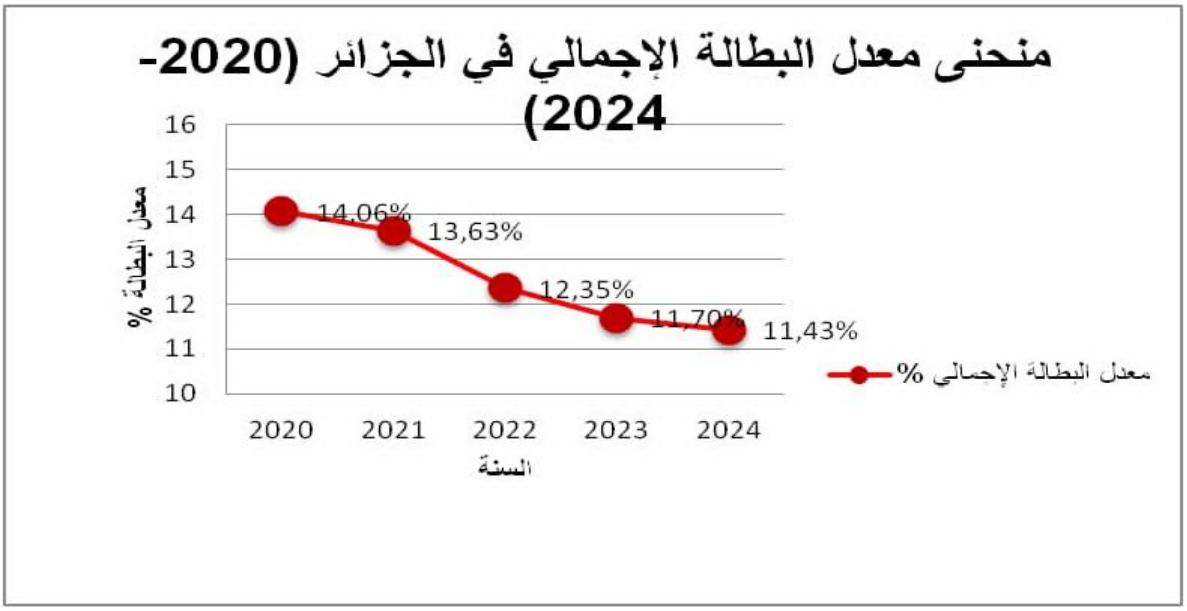

المصدر : اعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى ان معدل البطالة سنة 2020 – 2021 سجل ارتفاعا بشكل ملحوظ ليصل إلى حوالي 13-14% نتيجة للتوقف الاقتصادي بسبب جائحة كورونا.حيث بدا المعدل في الاستقرار سنتي 2022-2023 والتحسن الطفيف مع عودة النشاط الاقتصادي، حيث سجلت المؤشرات مستويات حوالي 11-12 %كما نها اسقر المعدل حولي 11% في سنتي 2024-2025حسب البنك الدولي وهذا راجع الى سياسة الدولة في تقليص البطالة من خلال برامج التشغيل(منحة البطالة) .

انخفض معدل البطالة في الجزائر إلى 11.63 بالمئة في عام 2025 من 11.66 بالمئة في عام 2024. بلغ معدل البطالة في الجزائر متوسط.[175]

[175] رئاسة الجمهورية الجزائرية ، البيان كامل لاجتماع مجلس الوزراء ، مصالح الوزير الاول ، 30 نوفمبر 2025، تاريخ الاطلاع28 افريل 2026.

خاتمة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل، يمكن القول إن السياسة الخارجية الجزائرية نجحت في الموازنة بين موروثها القيمي التاريخي القائم على مبادئ التحرر وتقرير المصير، وبين مقتضيات الواقع الدولي الجديد الذي يفرض الاقتصاد محركا أساسيا للعلاقات الدولية .وقد تأكدت من خلال معطيات هذا الفصل صحة فرضيته القائلة بأن: سعت الجزائر خلال الفترة (2020-2024) إلى توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية لدعم التنمية، غير أن الاعتماد البنيوي على قطاع المحروقات والعوائق الإدارية حدا من فاعلية هذا التوظيف، إذ أثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين فعالية الأداء الدبلوماسي وتحسن مؤشرات النمو الكلي .وبناءا على ما سبق، يبقى الرهان الحقيقي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تقليل التبعية للمحروقات وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، وهو ما سيتناوله الفصل الثالث بالتحليل والقياس من خلال رصد الآثار الفعلية للسياسة الخارجية على التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث:

آثار السياسة الخارجية على التنمية الاقتصادية للجزائر

مقدمة الفصل الثالث

يسعى هدا الفصل إلى تجاوز التأطير النظري الى تحليل أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية على التنمية الاقتصادية الوطنية خلال الفترة (2020–2025)، من خلال المبادلات الاقتصادية والاستثمار والتصنيع والمديونية الخارجية .ومن هذا المنطلق نطرح الفرضية الفرعية التالية: احدثت السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة 2020-2024 آثارا إيجابية عى التجارة الخارجية و الاستثمار و المديونية غير ان هذه الاثار تبقى مرتبطة بتقلبات اسعار المحروقات و لم ترق بعد الى مستوى التحول الهيكلي المنشود . ولاختبار الفرضية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية متكاملة؛ نتناول في المبحث الأول آثار السياسة الخارجية الجزائرية على المبادلات الاقتصادية الخارجية، ثم نخصص المبحث الثاني لدراسة آثارها على الاستثمار والتصنيع، لننتهي في المبحث الثالث بتحليل انعكاساتها على المديونية الخارجية للجزائر.

المبحث الأول : الآثار على المبادلات الاقتصادية

تعتبر المبادلات الاقتصادية الدولية العنصر الأساسي والأكثر وضوحا في علاقة السياسة الخارجية بالتنمية الاقتصادية. تظهر الدبلوماسية الاقتصادية بأوضح صورها من خلال كمية التجارة الخارجية وتنوع شركائها والإيرادات الناتجة، بالإضافة إلى قدرة النظام المالي الوطني على دعم المصدرين. ومن جهتها، لم تكن الجزائر استثناء من هذه القاعدة، حيث استخدمت سياستها الخارجية النشطة لتحقيق هدف اقتصادي عاجل يهدف إلى تنويع صادراتها وتقليل الاعتماد على المحروقات.

المطلب الأول: ترقية ودعم التجارة الخارجية وتنويعها

يعد إصلاح هيكل التجارة الخارجية في الجزائر التحدي الأكبر الذي واجه الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تطلب الأمر الانتقال من اقتصاد "أحادي المورد" إلى اقتصاد "متعدد الموارد". سنفصل هذا المطلب عبر المحاور التالية:

أولا: الإطار الاستراتيجي لترقية الصادرات

تتمثل الاستراتيجية الوطنية في وثيقتين مرجعيتين أساسيتين:

1. **خطة الإنعاش الاقتصادي (2020–2024)** :تهدف إلى بناء نموذج اقتصادي جديد يحرر المبادرات من القيود البيروقراطية ويعتمد على الرقمنة، .وضعت الخطة أهدافا طموحة، منها تقليص الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى 5مليارات دولار في عام 2021[176]

[176] ثابت إسماعيل نور الإسلام، وعبد الصمد سعودي. "**دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2024/2020) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.**" مجلة السياسة العالمية، مجلد. 8، عدد. 1، 2024، ص 965.

وتركز الخطة على قطاعات إستراتيجية كالمناجم، والفلاحة الصحراوية، والصناعة الصيدلانية، والطاقات المتجددة، والمؤسسات الناشئة.

2. الإستراتيجية الوطنية للتصدير :تهدف إلى جعل الاقتصاد الجزائري متنوعا وتنافسيا ومندمجا في سلاسل القيمة العالمية [177]، حددت الإستراتيجية أهدافا لعام 2023 تشمل الوصول إلى 7 مليارات دولار من الصادرات غير النفطية، وإدراج 20 منتجا جديدا واقتحام 15سوقا دولية جديدة خاصة في إفريقيا وأوروبا وآسيا.

ثانيا: الإطار التشريعي والمحفزات القانونية

شهدت الفترة 2022-2023 صدور قوانين جوهرية لتحسين بيئة الأعمال:

قانون الاستثمار (22-18) : يعد تحولا تاريخيا يهدف إلى رفع العقبات البيروقراطية وإرساء مبادئ حرية الاستثمار والشفافية والمساواة ، تقليص تدخل الدولة المباشر في اختيار المشاريع، يوفر القانون أنظمة تحفيزية تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية (كالضريبة على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة) لمدد تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات حسب قطاع النشاط والمنطقة الجغرافية.[178]

القانون النقدي والمصرفي (2023) : يهدف إلى تحديث المنظومة المصرفية وتحسين مناخ الأعمال ودعم التنويع الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص[179]

- **مشروع قانون جديد للتجارة الخارجية** :حاليا في اطار صياغته لمواكبة التحولات العالمية وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد.
- **قوانين تكميلية** :مثل قانون العقار الاقتصادي وقانون المناجم لفتح المجال أمام الشركاء الأجانب بنسب مساهمة تصل إلى 80%.

---

[177] عبد الحكيم بلخير ، هندة خذيري، **"سلاسل القيمة العالمية: سبيل الجزائر نحو تحقيق اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات"**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، مجلد 7، عدد 2 ،ديسمبر 2022، ص 155.

[178] قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2024 المتعلق بالاستثمار ، المرجع السابق.

[179] قانون رقم 09-23 مؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية رقم 02، بتاريخ 27يونيو .

ثالثا: الإطار المؤسساتي وآليات الدعم

شمل الإصلاح المؤسساتي إعادة هيكلة الهيئات المشرفة على التصدير:

1. **إعادة تنظيم هيئات التجارة الخارجية** :تم الإعلان في أفريل 2025 عن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) واستبدالها بهيئتين جديدتين (واحدة لتنظيم الواردات وأخرى لترقية الصادرات) لضمان تخصص أكبر وكفاءة أعلى ما يسمح بإعطاء دفعة حقيقية للرفع من الصادرات خارج المحروقات, تثمين القدرات الإنتاجية الوطنية وخلق قيمة مضافة مستدامة[180].
2. **الصندوق الخاص لترقية الصادرات** :**(FSPE)** يلعب دورا محوريا في دعم المصدرين من خلال تعويض جزء من تكاليف النقل الدولي وتكاليف المشاركة في المعارض الدولية.
3. **الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات كاجكس(CAGEX)** : تعمل كأداة لضمان الدولة وحماية المصدرين من الأخطار التجارية وغير التجارية في الأسواق الدولية،[181].
4. **المناطق الحرة** :يجري العمل على إنشاء مناطق حرة تجارية، أكبرها في تندوف، لتكون منطلقا نحو الأسواق الإفريقية.

رابعا: التسهيلات الإجرائية والرقمنة

- **الرقمنة** :إطلاق منصات رقمية لتسهيل متابعة ملفات الدعم مثل منصة FSPE ونظام "ALCES"الجمركي لتبسيط إجراءات التخليص
- **الشباك الوحيد** :إنشاء شبابيك وحيدة للاستثمار وللتصدير لتقليل الزمن اللازم لمعالجة الملفات الإدارية[182]

---

[180] وكالة الأنباء الجزائرية.. تجارة خارجية: التحضير لإطلاق شباك وحيد رقمي للمصدرين. قسم الاقتصاد: تجارة وخدمات. 21 مايو2026 :

[181] عبابيس بن عيسى وقرقب مبارك، "**دور الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات 'CAGEX' في ترقية الصادرات خارج المحروقات، 'دراسة قياسية 1996–2023'**"، مجلة آفاق علمية، المجلد 17، العدد 01، السنة 2025، ص. 894.

[182] فيصل إقلولي، "**الرقمنة آلية للتوازن بين تنظيم الاستيراد وترقية المنتوج الوطني**"، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 14، العدد 1، 2026، ص 268.

الاتفاقيات الدولية :تفعيل الانضمام إلى **منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf)** لفتح أسواق تضم 54 دولة، وتعزيز التواجد في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GAFTA) ،

نظم التحفيز : استحدث القانون الاستثمار ثلاثة أنظمة :

نظام القطاعات : يتضمن حوافز للاستثمار في قطاعات محددة كالفلاحة و السياحة و الصناعة و الطاقة المتجددة .

نظام المناطق : يتضمن حوافز للاستثمار في المناطق ذات الاهمية الخاصة كالجنوب و الهضاب العليا

نظام الاستثمارات ذات الطابع المهيكل : هو نظام للمشاريع الكبرى التي تخلق اكثر من 500 منصب عمل او تتجاوز 10 مليار دينار .[183]

تعديل قوانين التجارة الدولية :تم تحديث الإطار عبر الأمر (03-04) الاستيراد والتصدير لاستراتيجية الانفتاح الاقتصادي .

استراتيجية صنع في الجزائر : عملت وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة التجارة على وضع "خارطة طريق للمنتجات القابلة للتصدير"، مع التركيز على الجودة والمقاييس الدولية لضمان قبول المنتج الجزائري في الأسواق الأوروبية والأمريكية.

من أبرز الرهانات الاقتصادية التي أولتها الدبلوماسية الجزائرية عناية فائقة في الفترة 2020-2025. ترقية التجارة الخارجية وتنويعها ، حيث تشير المعطيات الإحصائية إلى قفزة نوعية في الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة .فقد تضاعفت هذه الصادرات أكثر من ثلاث مرات ونصف خلال أربع سنوات فحسب، منتقلة من 1.7مليار دولار في 2019إلى 6مليارات دولار في .2022 ويعكس هذا الارتفاع جملة من العوامل المتشابكة، في مقدمتها : تفعيل الاتفاقيات التجارية الثنائية مع الشركاء الأفريقيين والعرب والأوروبيين، والمشاركة المكثفة في

[183] فلاح خيرة، "**الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 22/18**"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 08 ،العدد 1، 2024،ص 8.

المعارض والمنتديات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير[184].

أولا: تحليل بيانات الصادرات

يكشف الجدول الآتي عن مسار تطور الصادرات خارج المحروقات وعلاقتها بإجمالي الميزان التجاري

جدول رقم : 8 مسار تطور الصادرات خارج المحروقات

السنة	صادرات خارج المحروقات (مليار$)	نسبتها من إجمالي الصادرات(%)	إجمالي كل الصادرات (مليار$)	التغير السنوي (مقارنة بالسنة السابقة)
2019	1.7	3.5	34.5	سنة المرجع
2020	2.300	9.66 %	23.800	+35%
2021	4.578	11.51 %	39.760	+99.0 %
2022	5.978	9.10 %	65.716	+30.6 %
2023	5.058	9.10 %	55.554	-15.4 %
2024	3.835	7.82 %	49.070	-24.2 %

المصدر :من إعداد الباحثتين اعتمادا على معلومات :بنك الجزائر[185]– الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)[186]

[184] فلاح خيرة، المرجع السابق، ص ص 03-09.

[185] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2024، المرجع السابق.

[186] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، إحصاءات التبادلات الخارجية 2018-2023

–حساب نسبة من إجمالي الصادرات : النسبة = (صادرات خارج المحروقات ÷ اجمالي كل الصادرات) × 100

مثال في سنة 2021 : (4.578 ÷ 39.760)×100= 11.51%

– حساب التغير السنوي(%) : (قيمة السنة الحالية – قيمة السنة السابقة) × 100

قيمة السنة السابقة

مثال سنة 2021 : (2.300-4.578) ×100 =+0.99 %

2.300

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول ان في سنتي **2019–2020** ارتفعت الصادرات من 1.7 إلى 2.3 مليار دولار بزيادة تناهز 35%، وإن كانت هذه الزيادة ترتبط جزئيا بتراجع الصادرات الإجمالية نتيجة انهيار أسعار النفط.اما في سنتي **2021–2022** تميزت بمضاعفة الصادرات من 4.6 إلى 6 مليارات دولار[187]، وهو ما يتزامن مع دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ ومضاعفة المشاركة في المعارض الدولية.اذ تراجعت صادرات خارج المحروقات سنتي **2023–2024** حيث شهدت انكماش نسبي الذي يعود أساسا إلى تراجع أسعار الأسمدة عالميا وتزايد المنافسة في الاسواق الخارجية ، مما يستدعي مزيدا من تنويع قاعدة المنتجات المصدرة.و هذا رغم اعلان عن انشاء مناطق حرة مع دول الجوار الافريقي ، فان هذه المبادرات لم تفض بعد الى نتائج ملموسة ، مما يعيد طرح تساؤلات جدية حول فعالية استراتيجية فك التبعية عن المحروقات[188]

[187] وكالة الأناضول للأنباء ، اقتصاد :"**الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تبلغ 7 مليارات دولار**"، ، 2023،

[188] يمان كيموش، "**قائمة بأولويات التصدير خارج المحروقات خلال 2023**"، الشروق أونلاين، 22 نوفمبر 2022.

ثانيا: الميزان التجاري الإجمالي

جدول رقم : 9 رصيد الميزان التجاري

السنة	رصيد الميزان (مليار$)	الواردات مليار (مليار$)	الصادرات الإجمالية (مليار$)
2019	**-8.6**	41.8	33.2
2020	**-11.5**	34.7	23.2
2021	**-2.7**	37.2	34.5
2022	**+16.8**	43.3	60.1
2023	**+10.5**	44.3	54.8
2024	**+2.8**	44.2	47.0

المصدر : من إعداد الباحثتين انطلاقا من معلومات : وزارة التجارة وترقية الصادرات[189]– وكالة الأنباء الجزائرية[190](APS)

تبين بيانات الجدول أن الجزائر انتقلت من عجز تجاري بلغ 11.5-مليار دولار في 2020إلى فائض قياسي بلغ 16.8+مليار دولار في 2022، قبل أن يتراجع بشكل تدريجي في 2023 و 2024مع تراجع أسعار الطاقة .غير أن الإيجابي في هذا المسار يتمثل في حفاظ. الجزائر على ميزان تجاري موجب للسنة الثالثة على التوالي (2022-2024)، وهو أمر نادر في تاريخها الاقتصادي الحديث

[189] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2024، المرجع السابق.

[190] وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، الميزان التجاري الجزائري،

المطلب الثاني: مرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية في الخارج

1/أهمية الدعم المالي والمصرفي في منظومة الدبلوماسية الاقتصادية

من الناحية العملية، لا يكفي أن يكون لدى المصدر الجزائري منتج جيد وطرف أجنبي مستعد للشراء، فالمسألة أعمق من ذلك .المشكلة الحقيقية تكمن في غياب منظومة مالية قوية تدعم هذه الصفقات وتغطي مخاطرها .هذه نقطة كانت دائما من أبرز العوائق أمام المصدرين الجزائريين، وقد بدأت الدولة تدريجيا في معالجته[191].

على هذا الأساس، انطلقت الجزائر في إصلاح منظومتها المصرفية لجعلها قادرة فعلاً على مرافقة عمليات التصدير .وشمل ذلك تطوير خدمات التمويل لدى البنوك العمومية، وتفعيل دور شركة التأمين CAAR وفرعها CAGEX المختص بتأمين الصادرات .وما يستحق الإشارة هنا هو التوجه نحو فتح فروع مصرفية جزائرية مباشرة في الدول الشريكة، وهو ما شرعت الجزائر في تجسيده فعليا منذ سنة 2023[192]، وينبثق هذا التوجه ضمن برنامج أشمل لإصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية، الذي يتضمن تطوير خدمات تمويل الصادرات لدى البنوك العمومية الكبرى ، وتفعيل آليات تأمين الصادرات عبر الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) وفرعها المتخصص (CAGEX)، فضلا عن التخطيط لفتح فروع مصرفية جزائرية في أسواق الشركاء الأفريقيين والعرب[193]

---

[191] وكالة الأنباء الجزائرية،" **افتتاح بنك الاتحاد الجزائري بنواكشوط**"، 20سبتمبر2023 .

[192] الشروق أونلاين،" **هذا جديد مكاتب الصرف والبنوك الجزائرية بالخارج**"، 4 أفريل2023 .

[193] العربي الجديد،" **بنك الجزائر الدولي يحصل على اعتماد للعمل في فرنسا**"،2025 .

2/الفروع البنكية الجزائرية في الخارج — الإنجازات المحققة

قامت الجزائر بفتح بنوك خارج حدودها الوطنية في نهاية عام 2023 وجاء ذلك في سياق مساعي الدولة لدعم الصادرات وتسهيل المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية والأوروبية.

1. بنك الاتحاد الجزائري في موريتانيا(AUB)

هذا البنك هو الأول من نوعه في تاريخ الجزائر خارج حدودها، وقد افتتح في نواكشوط في سبتمبر 2023برأس مال بلغ 50 مليون دولار .ما يميزه أنه لا يعمل كبنك تقليدي فقط، بل يسعى إلى مرافقة المتعاملين الجزائريين على أرض الواقع ومساعدتهم في تجاوز العراقيل الإدارية والقانونية .ويضم حاليا ثلاث وكالات موزعة في موريتانيا[194]

2. البنك الجزائري السنغالي(ABS)

انطلق هذا البنك في داكار عام 2023 برأس مال ضخم بلغ 100 مليون دولار، وهو ثمرة تعاون بين أربعة بنوك عمومية جزائرية BNA و CPA و BADR و .BEA واستطاع في وقت قصير أن يستقطب شركات سنغالية من قطاعات متعددة كالصناعة والطاقة، مما يجعله نقطة ربط حقيقية بين الاقتصادين الجزائري والسنغالي[195].

3. بنك الجزائر الخارجي الدولي في فرنسا (BEA International)

حصل هذا البنك على الاعتماد الرسمي للعمل في فرنسا، وتقرر فتح خمس وكالات له في المدن الكبرى الفرنسية، مع نية التوسع لاحقا نحو مدن أوروبية أخرى، الهدف الاساسي منه هو خدمة الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، إلى جانب تسهيل المعاملات التجارية بين البلدين[196]

---

[194] وكالة الأنباء الجزائرية،" **افتتاح بنك الاتحاد الجزائري بنواكشوط**"، 20 سبتمبر2023 .

[195] الشروق أونلاين،" **هذا جديد مكاتب الصرف والبنوك الجزائرية بالخارج**"، 4 أفريل2023 .

[196] لحياني، عثمان. "**بنك الجزائر الدولي يحصل على اعتماد للعمل في فرنسا**." العربي الجديد، 3 مارس 2025 .

المطلب الثالث: الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي إذ يعتمد على مورد وحيد مدر للدخل (النفط)، حيث أصبح حبيسا لهذا المورد الطبيعي الناضب، فالإمكانيات النفطية التي تزخر بها الدولة أصبحت مع مرور الوقت لعنة ظهرت تجلياتها في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وما نتج عنها من اختلالات اقتصادية، حيث أصبح من الضروري التحرر من هيمنة قطاع المحروقات الهدفَ الاستراتيجي في مسار الإصلاح الاقتصادي الجزائري

1/ حجم التبعية للمحروقات:

لا يزال الاقتصاد الجزائري تحت وطأة تبعية هيكلية متجذرة لقطاع المحروقات، وهي تبعية لم تنقطع منذ الاستقلال ولم تتراجع إلا في حدود ضيقة. فعلى مدى عقود متتالية، استأثر هذا القطاع بما يتجاوز 90% من إجمالي عائدات التصدير الجزائرية[197]، وهو رقم يختزل في طياته هشاشة بنيوية حادة تجعل الاقتصاد الوطني عرضةً لأي صدمة في أسواق الطاقة العالمية.

وتكشف بيانات البنك الدولي للمرحلة الممتدة بين 2019 و2023 أن المحروقات مثّلت 83% من الصادرات السلعية، و47% من إيرادات الموازنة العامة، في حين لم تتجاوز نسبتها في الناتج. المحلي الإجمالي 14%.[198] هذا التباين الصارخ بين حجم القطاع ووزنه الإيرادي يعكس نمطا ريعيا تظل فيه القرارات المالية للدولة أسيرة لمتغير خارجي واحد لا تملك البلاد أي سيطرة عليه.

2 ركائز سياسة التنويع الاقتصادي :

في مواجهة هذه الهشاشة البنيوية، رسمت الجزائر مسارا إصلاحيا متعدد المحاور يقوم على الانفتاح الصناعي الانتقائي واستقطاب الشراكات التكنولوجية. وقد تجلى ذلك في برامج لتطوير الصناعات

[197] مجموعة البنك الدولي. "**الجزائر: تعزيز الإنتاجية لتحقيق نمو مستدام ومتنوع.**" ، 6 مارس 2025.

[198] صحيفة الرأي، الجزائر تسعى الى تنويع اقتصادها للتخلص من تبعيته للمحروقات ، ، عمّان، 29 أبريل 2022.

الغذائية والكيماوية والميكانيكية والصيدلانية، فضلا عن الاهتمام بقطاع المناجم من خلال استغلال احتياطيات الفوسفات والحديد والذهب والزنك.[199]

كما وظفت الجزائر دبلوماسيتها الاقتصادية أداة محورية في هذا المسار، إذ سعت إلى إبرام شراكات دولية لنقل التكنولوجيا وبناء طاقات تصديرية حقيقية خارج نطاق الريع البترولي، ويندرج في هذا السياق انضمامها إلى منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية (AfCFTA) بوصفها فرصة استراتيجية لفتح أسواق أفريقية جديدة.[200]

3/ مؤشرات النمو و دلالاتها :

رصدت المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسنا ملموسا في أداء الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة ؛ فقد بلغ معدل النمو 4.1% عام 2023، ثم استقر عند 3.8% عام 2024 مدفوعا بزخم القطاعات غير الاستخراجية وتسارع وتيرة الاستثمار. ويسجل لصالح هذا الأداء أن القطاعات غير النفطية باتت هي المحرك الأساسي للنمو لا قطاع المحروقات كما اعتاد عليه الاقتصاد في عقود سابقة. وفي النصف الأول من عام 2025، أفادت بيانات البنك الدولي بأن الاقتصاد الجزائري سجل توسعا بنسبة 4.1%، فيما نمت القطاعات خارج المحروقات بنسبة 5.4%، مع تراجع التضخمإلى 1.7%.غير أن هذه الأرقام، رغم إيجابيتها، لا تزال بعيدة عن الهدف الاستراتيجي المتمثل في بلوغ 30 مليار دولار من الصادرات غير النفطية.

---

[199] صحيفة الرأي،،المرجع نفسه.

[200] عبد الله بن الضب، عثمان بلال، "**الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية واشتراكها في تنويع مساهمتها في قطاع التجارة الدولية**"، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد 09، العدد 01، أبريل 2023، ص169.

– جدول رقم : 10 تطور معدلات النمو الاقتصادي

السنة	معدل النمو (%)	الحدث الاقتصادي البارز
2019	**0.8%**	ركود نسبي _____ ما قبل الإصلاح السياسي
2020	**–5.1%**	صدمة كوفيد 19 ___ وتراجع حاد في أسعار النفط
2021	**3.5%**	بداية التعافي _____ ارتفاع إيرادات المحروقات
2022	**3.4%**	مراجعة قانون الاستثمار جويلية (2022)
2023	**4.1%**	نمو القطاع غير النفطي _____ انعدام المديونية السيادية
2024	**4.4%**	احتياطي 72مليار $ ___ أعلى نمو في شمال أفريقيا
2025*	**4.2%**	مشروع الفوسفات المدمج والتصنيع المتوسع

المصدر : من أعداد الباحثتين انطلاقا من معلومات :بنك الجزائر– البنك الدولي – صندوق النقد الدولي–وزارة المالية الجزائرية (*) .تقديرات أولية.

يوضح الجدول انه توجد علاقة طردية قوية بين نشاط الدبلوماسية الاقتصادية وتحسن الاقتصاد؛ يعني لما زاد جهد الدبلوماسية بين 2022 و2024، انعكس فورا على ارتفاع معدلات النمو. ورغم أن أزمة كورونا في 2020 أثرت، إلا أن سرعة التعافي 2021 أكدت إن أساسات الاقتصاد كانت صلبة، والفضل يرجع للسياسة الخارجية اللي ركزت على دعم قطاع الطاقة والمحروقات[201].

[201] مجموعة البنك الدولي ، نظرة عامة على اقتصاد الجزائر.

جدول رقم : 11 يوضح تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب القطاعات

المنتج / القطاع	2021 ($)	2022 ($)	2023 ($)	التغير 2021–2023
الأسمدة المعدنية والكيماوية	886	1700	1300	**+46.7%**
الحديد والصلب	500	560	480	**–4.0%**
الإسمنت والكلينكر	400	430	380	**–5.0%**
المنتجات الغذائية المصنعة	300	350	397	**+32.3%**
التمور (دقلة نور)	80	110	130	**+62.5%**
مواد التنظيف والتجميل	49	90	74	**+51.0%**
الصيد البحري	21	28	34	**+61.9%**
الزجاج والمواد الكيماوية	180	220	190	**+5.6%**

المصدر : من إعداد الباحثتين انطلاقا من بيانات وزارة التجارة وترقية الصادرات و وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ،2024

يبن الجدول تنوعا نسبيا في تركيبة الصادرات خارج المحروقات، غير أن قطاع الأسمدة المعدنية لا يزال يهيمن بحصة تتجاوز 25% من إجمالي هذه الصادرات .ولعل أبرز المؤشرات الإيجابية التي يكشفها الجدول هي الزيادة الكبيرة في صادرات التمور (62.5%+)والصيد البحري 61+). (9%.ومواد التنظيف والتجميل (51%+)، وهي قطاعات ذات قيمة مضافة متوسطة ومرتبطة بالقدرة التنافسية الأجنبية أكثر من ارتباطها بالموارد الطبيعية.

4/ حدود التنويع :

على الرغم من المؤشرات الإيجابية المرصودة، يظل الإجماع التحليلي بعيدا عن الاطمئنان إلى نجاح مسار التنويع.[202] فقد أكد عدد من الاقتصاديين أن الارتفاع التدريجي في الصادرات غير النفطية

[202] مجموعة البنك الدولي، المرجع السابق.

لا يشكل وحده دليلا على القطيعة مع النموذج الريعي، طالما بقيت الموازنة العامة وميزان المدفوعات مرتبطَين بتقلبات سعر برميل النفط.[203]

وتشير الدراسات الجامعية إلى أن التنويع الاقتصادي الفعلي يستلزم تحولا هيكليا عميقا يتجاوز الأرقام القصيرة المدى، ويرتكز على تمكين القطاع الخاص وتطوير منظومة الابتكار وترسيخ ثقافة المقاولاتية بديلا عن الاتكاء على الإنفاق الحكومي الريعي.[204]

5/ توصيات المنظمات الدولية :

تتقاطع توصيات المنظمات الدولية في التأكيد على أن الاستدامة الاقتصادية الجزائرية مشروطة بتسريع وتيرة التنويع وتعميقه. ويدعو البنك الدولي إلى جملة من الإصلاحات الأولوية، أبرزها: تحسين مناخ الأعمال، وتوسيع قنوات التمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز المنافسة وكسر احتكارات القطاع العام .

ويقر البنك الدولي في الوقت ذاته بأن الجزائر قطعت أشواطا ملموسة في هذا الاتجاه، مؤكدا أن استمرار الزخم الإصلاحي وتحوله إلى سياسات بنيوية راسخة هو الضمان الوحيد لعدم الارتداد إلى النموذج الريعي عند أي تحسّن مستقبلي في أسعار النفط.[205]

المبحث الثاني : الآثار على الاستثمار والتصنيع

إن عدم الاستقرار في أسواق النفط والغاز يطرح ضرورة العمل لتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي ، وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي ، وذلك بتنمية الصادرات غير النفطية لأن الاقتصاد المتنوع يخلق المزيد من الوظائف

---

[203] بوسمينة جلال ، "**ترقية الصادرات خارج المحروقات ارتفاع طفيف لايضمن تنويع الاقتصاد الجزائري** "، Ultra Algeria، الجزائر، 13 اوت 2022.

[204] بن يوب فاطمة، "**تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر**" ، ورقة بحثية، جامعة قالمة، الجزائر.

[205] البنك الدولي، "**الاستجابة لتحديات المناخ و دعم التنمية المستدامة التنمية المستدامة**"، بيان صحفي.

والفرص للأجيال القادمة ، فلهذا اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية والضريبية ، الجمركية ، والتجارية ، وخلق إطار مؤسسي لتحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير واختراق الأسواق الدولية لتنويع اقتصادها وتحقيق الأهداف المنشودة .

المطلب الأول : التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر

مفهوم التنويع الاقتصادي : هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع . [206] وأيضا هو الذي يعتمد على توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة كالصناعة والزراعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات كالأسهم والسندات. قطاعات متنوعة والسندات.[207] ظلت الجزائر تاريخيا مقيدة بقطاع المحروقات الذي يمثل 90% من عائدات التصدير ، ونظرا لتغير الأوضاع وعدم استقرار أسعاره سارعت الدولة خلال السنوات الأخيرة في رسم مسارا جريئا نحو تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمار ، وكانت أول خطوة لهذا المسار تعديل وتغيير بعض القوانين التي تساعد في تسهيل الطريق لجذب الاستثمارات والتنويع في اغلب القطاعات كقطاع الصناعة ، الفلاحة الصحراوية ، المناجم ، الطاقات المتجددة ، والسياحة. وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما يلي :

1/ الإطار التشريعي : يعد قانون الاستثمار الجديد لعام 2022 التحول الجذري لإعادة بناء بيئة أعمال محفزة ومستقرة وكسر البيروقراطية وتقديم ضمانات قوية للمستثمر الأجنبي والمحلي لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام ، ومن بين هذه الحوافز التي قدمها (قانون الاستثمار رقم

[206] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08 ، العدد 31 ، 2014 ، ص 143.

[207] صباغ رفيقة، **التنويع الاقتصادي: استراتيجيات لما بعد البترول**، مجلة أوراق اقتصادية ، المجلد 04 ، العدد01 ، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر، 2020 ، ص 69 .

22-18 في الجريدة الرسمية) : الإعفاءات الضريبة ، الإعفاء من الرسوم الجمركية ، تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي أنشئت حديثا ، إطلاق منصة الكترونية لتبسيط رحلة المستثمر ، وتسهيل الحصول على الأراضي والمعلومات والحوافز رقميا [208]، كما قام البنك الدولي بتدعيم هذه الوكالة لتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات والتدريب وكذلك تقديم إرشادات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القطاعات الموجهة للتصدير.

2/ قطاعات التنويع الاقتصادي : قامت الدولة بالتركيز على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الحيوية خارج المحروقات من أجل تنويع صادراتها . وسوف نذكرها فيما مايلي :[209]

- **قطاع الصناعة** : شهدت الصناعة قفزة نوعية بحيث سجلت 10 % من الناتج الداخلي الخام ، وهذا ما سعت إليه الجزائر لزيادة الصادرات وتقليص الاستيراد ، بحيث اعتمدت الدولة على جملة من الاستراتيجيات لإعادة بعث النسيج الصناعي ، وذلك بتشجيع الابتكار ، تحفيز المؤسسات الناشئة ، استرجاع الوحدات الصناعية المتوقفة ، و تعزيز تنافسية المنتج المحلي ، فهذا التحول الصناعي كان مصدرا لخلق 589 مشروعا و33 ألف وظيفة . وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات شهدت الصناعات التحويلية نموا لافتا ، بحيث سجلت الصناعات المرتبطة بمواد البناء ارتفاعا بنسبة 16,7% ، وسجلت الصناعات الكيميائية نموا نسبته 5 % ، أما صناعة الخشب سجلت 13,6 % كما ارتفعت صناعة الجلود بنسبة 7,4 % ، ولم يقتصر هذا النمو على فرع واحد بل شمل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية والغذائية ، وهذا ما زاد في دعم الإدماج الصناعي ونقل التكنولوجيا وتوسع قاعدة الإنتاج الصناعي ، كما ساهمت تهيئة المناطق الصناعية وتحسين مناخ الأعمال في خلق ديناميكية جديدة للاستثمار . أما

[208] القانون رقم 22-18 ، المرجع السابق.

[209] سرور بومزير ، " **الشأن الاقتصادي الجزائري الإفريقي و الدولي** " ، جريدة تادامسا نيوز ، 13 ماي 2026 ، تاريخ الاطلاع : 2026/05/18.

الصناعات الصيدلانية فشهدت هي الأخرى تحولا مهما في قطاع حساس مرتبط مباشرة بالأمن الصحي ، بحيث أصبحت 82 % من الأدوية التي تستهلكها الجزائر من إنتاج وطني (مجمع صيدال) ، مما ساهم في تقليص الاستيراد ، وتعزيز تغطية الاحتياجات الوطنية من الأدوية والمستلزمات الطبية ، و دعم الاستثمار في الإنتاج الصيدلاني ، وتطوير آليات التصدير .[210]

أما الصناعات العسكرية كانت أيضا لها دورا مهما في دعم النسيج الصناعي وتطوير الإنتاج المحلي ، ومن بينها مؤسسة صناعة الطائرات التابعة لقيادة القوات الجوية ، ومؤسسة البناء والتصليح البحري التابعة لقيادة القوات البحرية... وغيرهم ، وكل هذا يدل على أن الجزائر تسعى إلى تنمية صادراتها وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية ودعمها لبناء اقتصاد متنوع .

- **قطاع الطاقات المتجددة** : شهد هذا القطاع انتعاشا قويا مع إطلاق مشروع " الطاقة الشمسية سولار 1000 ميغاواط " وذلك من اجل تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التصنيع المحلي وتقليص الاعتماد على الغاز الطبيعي، ومع العلم أن الجزائر تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الطاقات الشمسية حيث بلغت قدرتها 437 ميغاواط سنة 2023 ، ولتعزيز الطاقة المتجددة استقبلت الجزائر وفدا من شركة" لونغي" الصينية في جانفي 2025 من اجل التعاون في تصنيع الخلايا الشمسية والألواح بهدف صناعة وتصدير معدات الطاقة المتجددة . ومن أهم مشروعات الطاقة المتجددة : مشروع حاسي دلاعة (الأغواط) ب 362 ميغاواط وتطوره شركة تركية " أوزغون " ويشمل إنشاء محطات فرعية وخطوط نقل الكهرباء بقدرة 220 كيلوفولت. أما مشروع ولاية الوادي قدرته 300 ميغاواط تنفذه شركة هندسة البناء الصينية لإنتاج وتوليد الكهرباء ، و مشروع ورقلة قدرته 300 ميغاواط تطوره شركة "كوسيدر" المحلية بالتعاون مع شراكة ايطالية لإنتاج العواكس الشمسية ، أما مشروع بسكرة قدرته 220 ميغاواط تطوره شركة "باور تشاينا " الصينية لإنتاج الكهرباء النظيفة (لخفض انبعاث الكربون) ، واعتمدت الدولة على

[210] سرور بومزير ، المرجع السابق

أحدث التقنيات لهذه المشاريع بحيث استعملت أنظمة عالية الكفاءة (توبكون TOPCON : الألواح الشمسية الذكية لتوليد الكهرباء) ، وكان لهذه المشاريع فوائد ايجابية مثل : خلق فرص عمل ، تعزيز التنمية المحلية ، وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي ، وكل هذه الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات.[211]

- **المناجم والصناعات الثقيلة** : انتهجت الجزائر مسارا جديدا لتنويع اقتصادها بحيث فصلت المناجم عن المحروقات وأصبح القطاع مستقلا ، وذلك باعتبار المناجم ركيزة بديلة قادرة على خلق موارد بالعملة الصعبة وتوفير مناصب شغل جديدة وجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي خاصة بعد الإعفاءات والتسهيلات التي يتضمنها قانون الاستثمار الجديد (2022) . قامت الدولة بالاستغلال الفعلي لهذا القطاع من خلال انجاز عدة مشاريع من بينها : مشروع منجم غار جبيلات للحديد الذي تفوق مساحته 40 ألف هكتار باحتياطي يقدر حوالي 3,5 مليار طن من خام الحديد وينتج حوالي 5 ملايين طن سنويا ،كما انه يشمل خط سكة حديد بطول 950 كلم يربط المنجم بولاية بشار ، كما انه يوفر مناصب شغل جديدة وشراكة أجنبية بين الجزائر و الصين وتركيا من اجل نقل التكنولوجيا و دعم تطويره . إضافة إلى مشروع منجم الزنك والرصاص بتالة حمزة ووادي أميزور بولاية بجاية الذي يستهدف إنتاج حوالي 170 ألف طن من الزنك المركز و30 ألف طن من الرصاص سنويا ، بحيث يجمع شراكة بين المؤسسة الوطنية "سونارام " وشركة " تيرامين " الاسترالية بالاعتماد على تقنيات حديثة وتوفير مناصب شغل جديدة . وكذلك مشروع منجم بلاد الحدبة للفوسفات بولاية تبسة لصناعة الأسمدة ، بحيث يستهدف إنتاج حوالي 10 ملايين طن سنويا من الفوسفات ، ويجمع بين شراكة جزائرية صينية . إلى جانب منجم الذهب بأمسماسة في تمنراست الذي ينتج حوالي 60 طن من الذهب الخالص

[211] سرور بومزير ، المرجع السابق.

الذي سوف يدعم من طرف شراكات دولية وتكنولوجيا متقدمة ، وكذلك تخضع منطقة "جبل رقان " بولاية أدرار إلى استكشاف مكثف من اجل الألماس ليتحول إلى منجم واعد مستقبلا .

- **الفلاحة الصحراوية** : تعتبر مسارا جديدا لاستغلال الزراعة الصحراوية خاصة بعد التسهيلات الموجهة للمستثمرين الراغبين في إقامة نشاطات فلاحية بالجنوب ، بحيث قامت الدولة بتأسيس ديوان تطوير الفلاحة الصناعية في الأراضي الزراعية (لتوزيع العقار الفلاحي على المستثمرين الحقيقيين بشفافية عبر منصة رقمية) وحددت الدولة 500 ألف هكتار من الأراضي لاستغلالها في المجال الفلاحي بالمناطق الصحراوية ، ركزت الدولة على زراعات معينة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وجذب الاستثمارات وتقليص الاستيراد ، تشجيع الاستثمار في النباتات الزيتية والسكرية (زراعة عباد الشمس ، الصويا، الشمندر السكري لإنتاج الزيوت والسكر محليا) [212]، وأيضا التشجيع على إنتاج الحبوب (القمح الصلب واللين) بولاية توقرت ، بسكرة ، تيميمون وغيرهم ، كذلك التشجيع على إنتاج الذرة العلفية وتربية المواشي (مزارع حديثة لتربية الأبقار وغيرهم ، كذلك التشجيع على إنتاج الذرة العلفية وتربية المواشي (مزارع حديثة لتربية الأبقار الحلوب لإنتاج الحليب المجفف والطازج) ، كما وقعت الجزائر على أضخم المشاريع مع الدولة القطرية (المشروع الجزائري–القطري "بلدنا") لتربية الأبقار وإنتاج الحليب المجفف بولاية أدرار ، وأيضا شراكة جزائرية ايطالية لإنتاج الحبوب والبقوليات بولاية تيميمون ، كما رافقت هذه المشاريع انجاز البنى التحتية الأساسية(طرقات ، طاقة ، واتصالات) لتسهيل العمليات الميدانية للمستثمرين ، إضافة إلى خلق مناصب شغل ، ونقل التكنولوجيا والمعرفة .

[212] طورش لامية ، سيد حياة ، " **الاستثمار الفلاحي الصحراوي ومساهمته في تنمية الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2025 ، ص ص 45- 47 .

المطلب الثاني : دور الاتفاقيات والمعارض التجارية ووكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية

تشكل الاتفاقيات و المعارض التجارية ووكالات الاستثمار ترابطا وثيقا بينهم ، بحيث تضمن الأمان التشريعي ، وتروج للفرص المتاحة ، وتوفر الدعم الميداني لمنح المستثمر الأجنبي الثقة الكاملة لتدفق رؤوس أمواله .

1/ دور الاتفاقيات في جذب الاستثمارات : شهدت الجزائر تحولا جوهريا ومنظما في بيئتها الاستثمارية ، حيث ركزت الدولة على تفعيل دور الاتفاقيات الدولية وإدماجها ضمن منظومة قانونية واقتصادية محفزة ، وتوطين المشاريع في قطاعات واعدة كالفلاحة الصحراوية ،[213] الطاقات المتجددة ، والمناجم ، وذلك من خلال مايلي :

1.1 الحماية القانونية وضمانات الاستثمار(قانون 22-18) [214]: جاء قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 لتعزيز الضمانات الممنوحة في الاتفاقيات الدولية ومنحها تنفيذا صارما وذلك من خلال : حرية تحويل الأموال أي تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه إلى الخارج ، وذلك لإزالة عقبة الخوف من احتجاز الأرباح التي كانت تؤرق الشركات الأجنبية .

2.1 تكافؤ الفرص وإلغاء قاعدة 49/51 التمييزية : كانت هذه القاعدة تفرض مساهمة وطنية بنسبة 51% في قطاعات محدودة مثل المحروقات والمناجم الكبرى ، بحيث منحت نسبة 100% للمستثمر الأجنبي في القطاعات الفلاحية والصناعية والتكنولوجية ، وضمان الشفافية ومحاربة البيروقراطية من خلال إيداع المستثمر الأجنبي ملفه مباشرة لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

---

[213] بلعربي محمد ، " **دور الاتفاقيات الدولية في** جذب **الاستثمار الأجنبي** "، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 7 ، العدد3 ،2022 ، ص ص 65- 86 .

[214] القانون رقم 22-18 ، المرجع السابق.

لتسجيل مشروعه والاستفادة من المزايا والمساواة مع المستثمر الأجنبي عبر " المنصة الرقمية للمستثمر".

3.1 التحفيزات الضريبية ومنع الازدواج الضريبي : وذلك من خلال تفعيل وتطبيق قررات وإتفاقيات منع الازدواج الضريبي المتفق عليها (بين الجزائر والدول العربية والأوروبية والأسيوية) مع شبكة إعفاءات محلية مغرية عبر ثلاثة(3) أنظمة تحفيزية وهي: **نظام القطاعات** وذلك من خلال إعفاءات ضريبية وجمركية تصل إلى 3 سنوات في مرحلة الانجاز و 5 سنوات في مرحلة الاستغلال للقطاعات التحويلية (الفلاحة ، الصناعات الصيدلانية والتحويلية) ،أما **نظام المناطق** فيمنح إعفاءات تصل إلى 10 سنوات للمشاريع التي تقام في الهضاب العليا والجنوب الكبير مثل الفلاحة الصحراوية والمشاريع الطاقوية . أما **نظام الاستثمارات الهيكلية** فهو يمنح إعفاءات تصل إلى 10 سنوات ومرافقة خاصة للمشاريع الضخمة التي تخلق ثروة ووظائف كبرى .

4.1 فض النزاعات واليات التحكيم الدولي : لتشجيع الاستثمار وطمأنينة أصحاب رؤوس الأموال الأجانب حرصت القوانين الجديدة على وضع آليات قانونية لحل المشاكل والخلافات التي قد تواجه المستثمر وتكمن في آليتين رئيسيتين : هناك آلية محلية وتتمثل في اللجنة الوطنية العليا للطعون التي أنشئت مباشرة على مستوى رئاسة الجمهورية ، وهي تمكن المستثمر من تقديم طعن رسمي إذا واجه عقبات إدارية عن منح العقار (الأراضي) أو تراخيص المشاريع ، أما الآلية الدولية فتتمثل في الالتزام بالتحكيم الدولي وهذا ماتضمنه قانون الاستثمار الجديد (22-18) بحيث منح المستثمر الأجنبي حرية الاختيار لحل نزاعاته عبر الصلح ، الوساطة ، أو التحكيم الدولي (مثل منظمة المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار CSID ، الجزائر طرف فيها) دون إجباره على القضاء المحلي مع شرط وجود بند في العقد يسمح بذلك[215] .

[215] بلعربي محمد ، المرجعالسابق .

5.1 الجزائر كمنصة تصديرية : لم تعد الجزائر تعتمد على السوق المحلي بل أصبحت مركزا استراتيجيا للتصدير والاستثمار في إفريقيا ، بحيث انضمت لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) وبدأت في التبادل التجاري مع الدول الإفريقية دون قيود جمركية ، وإتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي للإنتاج في الجزائر(صناعات مثل الفلاحة ، الحديد ، الاسمنت) والتصدير للمستهلكين الإفريقيين المعفيين من الجمارك ، وكل هذا بمرافقة مشاريع بنية تحتية ضخمة مثل : فتح الخطوط البحرية والجوية مع الدول الإفريقية ، وفتح معارض تجارية دائمة لتمكين المستثمرين من توصيل وتوزيع منتجاتهم للأسواق بسرعة وسهولة .

2/ دور المعارض التجارية في جذب الاستثمارات الأجنبية : لم تعد المعارض التجارية في الجزائر مظاهرات فقط بل أصبحت تلعب دورا مهما كأداة للدبلوماسية الاقتصادية والترويج الاستثماري ، ويتجلى دورها فيما يلي [216] :

1.2 أداة اقتصادية ودبلوماسية : المعارض وسيلة لجذب الاستثمارات وتطوير الاقتصاد وذلك من خلال : تنويع الاقتصاد بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ، وأيضا واجهة للقانون الجديد بحيث تستغل هذه المعارض للتعريف بامتيازات قانون الاستثمار الجديد (22-18) ودعم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من خلال تواجدها في المعارض لشرح التسهيلات مثل : "الشباك الوحيد" ، وإلغاء قاعدة 49/51 للمستثمرين الأجانب في القطاعات غير الإستراتيجية .

2.2 التركيز على القطاعات الحيوية : أصبحت المعارض تخدم التوجهات الكبرى للدولة وجذب الشركاء الأجانب لنقل التكنولوجيا في عدة مجالات كالطاقة المتجددة لجذب الاستثمارات في الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر ، والترويج للمشاريع الكبرى في قطاع المناجم والصناعات الثقيلة مثل غار جبيلات ، بلاد الحدبة ، وتالة حمزة لتصنيع المواد الخام محليا وخلق شراكات دولية

[216] " **الجزائر تحرص على تنظيمها وعلى مشاركتها في تلك المنظمة بالخارج : المعارض الدولية..الوجه الأخر للترويج للمنتوج الوطني وخلق شراكات**" ، جريدة الجزائر ، 30 جوان 2024 ، تاريخ الاطلاع : 2026/05/19 .

إضافة إلى فتح المجال للشركات العالمية للاستثمار في الفلاحة والصناعات الصيدلانية مثل الزراعة الحديثة وإنتاج الادوية لتحقيق الامن الصحي و الغذائي [217]

تحويل المعارض الى منصات استثمارية استثمارية : وذلك بإقناع الشركات الأجنبية بالتصنيع داخل الجزائر بدلا من التصدير إليها من خلال استغلال انخفاض اليد العاملة وتكلفة الطاقة وموقع البلاد الاستراتيجي .

3.2البعد الإفريقي والدولي (الدبلوماسية الاقتصادية) : عن طريق تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF) واعتبار الجزائر معبر للشركات الأوروبية ، الأسيوية والأمريكية نحو الأسواق الإفريقية ، واستضافة الدول الكبرى (مثل ايطاليا ، روسيا ، تركيا...) من اجل نقل التكنولوجيا وبناء شركات مباشرة .

4.2 إبراز الإنتاج المحلي (جذب الشراكة) : وذلك بعرض منتجات " صنع في الجزائر" لإعطاء المستثمر الأجنبي انطباعا ايجابيا بوجود مناولة محلية ومؤسسات ناشئة للاعتماد عليها في تأمين سلاسل التوريد وهذا شرط أساسي لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر .

3/ دور وكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية : أعاد قانون الاستثمار الجديد 22-18 هيكلة المنظومة المؤسسية للاستثمار وذلك بإعادة تشكيل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتغيير تسميتها إلى "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار"(AAPI) ، ومنحها دور المرافق الفعلي للمستثمرين ويتجلى دورها في النقاط الآتية: [218]

---

[217] جريدة الجزائر، المرجع السابق.

[218] كوسام أمينة ، " **الوكاللة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22– 18** " ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2022 ، ص ص 108- 115.

1.3 التسويق وبناء الصورة الذهنية "استثمر في الجزائر" : وذلك عن طريق الدبلوماسية الاقتصادية وهذا من خلال تنظيم منتديات رجال الأعمال في بلدان الشركاء (مثل روما، أنقرة، بكين) برعاية سيادية من أعلى سلطة لتنفيذ التعهدات الإستراتيجية ، وأيضا بالترويج الرقمي والمعرفي لإطلاق مجلة "استثمر في الجزائر" وإصدار أدلة رقمية تبرز استقرار المؤشرات الاقتصادية (كالاحتياطات و الفائض التجاري) ، وكذلك الترويج المكثف لإلغاء قاعدة 51/49 في القطاعات غير الإستراتيجية ، لضمان ملكية المستثمر الأجنبي لمشروعه بنسبة 100%.

2.3 التسهيلات والخدمات والرقمنة : عن طريق القضاء على البيروقراطية لتسريع الإجراءات وتسهيلها ، إنشاء شباك وطني موحد للمشاريع الكبرى يضم جميع المديريات والوزارات (الجمارك ، البيئة ، العمل ، الضرائب) لتسوية وضعية المستثمر الأجنبي في مكان واحد ، وأيضا مساعدة المنصة الرقمية للمستثمر لتسجيل المشاريع عن بعد وسرعة الحصول على شهادة التسجيل لضمان الشفافية .

3.3 الضمانات والحوافز : حيث جاء قانون الاستثمار الجديد 22-18 لمنح التحفيزات وربطها بالتوجهات الجديدة للدولة عبر ثلاثة أنظمة: فنظام القطاعات لاستهداف مجالات حيوية (الفلاحة الصحراوية ، الصناعات الصيدلانية ، المناجم ، الطاقات المتجددة كالألواح الشمسية) ، أما نظام المناطق فهو يمنح إعفاءات مدتها أطول تصل إلى 10 سنوات للمشاريع المقامة في الهضاب العليا والجنوب ، أما نظام المشاريع الهيكلية فهو مخصص للمشاريع الضخمة التي تخلق قيمة مضافة هائلة ومناصب شغل مكثفة.[219]

4.3 خدمات الرعاية ومرافقة المستثمرين : عن طريق اللجنة الوطنية العليا للطعون وهي هيئة سيادية تابعة لرئاسة الجمهورية والتي يلجأ إليها المستثمر الأجنبي في حالة التعسف الإداري أو

[219] كوسام أمينة ، المرجع السابق.

التأخير غير المبرر ، بحيث تصدر عنها قرارات ملزمة للإدارة ، وأيضا وجود المحاكم التجارية وهي جهات قضائية جديدة متخصصة لتعزيز الأمن القانوني وتسريع حل النزاعات التجارية وفق المعايير الدولية .

5.3 تطوير السياسات وإعادة صياغة التشريعات : عن طريق الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي تعمل كقناة اتصال عكسية لتوصيل انشغالات الأجانب ، ورصد التغرات الإجرائية الميدانية ورفعها للوزير الأول من اجل إصدار مراسيم نصوص مرنة ومعدلة ، وأيضا ربط الاستثمار باتفاقيات التبادل الحر عن طريق دمج الاستثمارات مع الاتفاقيات مثل : منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث أصبحت الجزائر قاعدة تصديرية نحو الأسواق الإفريقية بدلا مما كانت مجرد سوق استهلاكية فقط .

المطلب الثالث: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأثرها على ترقية القطاع الصناعي في الجزائر

أولا: تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر تذبذبا ملحوظا خلال الفترة 2020-2024، قبل أن تستعيد منحاها التصاعدي تدريجيا في السنوات الأخيرة، مما يعكس تحسّنا في مناخ الأعمال وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية الجارية. [220]ويمكن رصد هذا التطور عبر المراحل الزمنية التالية:[221]

[220] تقرير الأونكتاد 2025، المرجع السابق، ص 89.

[221] سهم ميديا، **"استثمارات أجنبية تعود إلى الجزائر بقوة... والأرقام تتحدث"**، 29 سبتمبر 2025.

- عام 2020: بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.125 مليار دولار، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بأسره.

- عام 2021: تراجعت التدفقات إلى 0.920 مليار دولار، متأثرة بحالة عدم اليقين العالمي وبطء التعافي الاقتصادي في الأسواق الناشئة.

- عام :2022 سجل انخفاض حاد إلى 0.171 مليار دولار، وهو أمر يبدو مناقضا لتحسن ميزان الحساب الجاري الجزائري، ويفسر بعوامل هيكلية مرتبطة بمرحلة انتقال تشريعي في ظل العمل على إرساء الإطار التطبيقي لقانون الاستثمار الجديد.

- عام 2023: بدأ منحنى التدفقات في الارتداد الإيجابي مع بدء سريان الإصلاحات التشريعية الجديدة وانتعاش ثقة المستثمرين.

- عام 2024: ارتفعت التدفقات بشكل ملحوظ إلى 1.43مليار دولار، محققة نموا يقارب 18% مقارنة بالعام السابق، وهو ما وثقه تقرير الأونكتاد مرجِعا إياه إلى فعالية الإصلاحات التشريعية وما وفرته من وضوح واستقرار قانوني.[222]

جدول رقم 12 : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2020-2024 (مليار دولار)

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
مليار دولار	1.125	0.920	0.171	1.049	1.181

المصدر: من اعداد الباحثتين انطلاقا من معلومات البنك

[222] البنك الدولي ، الاستثمار الاجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة، الجزائر.

ثانيا: القطاعات المستهدفة وأثر الاستثمار على التصنيع

لا يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهميته من حجم التدفقات المالية وحدها، بل من القطاعات التي يتوجه إليها ومدى انسجامها مع أولويات التنمية الصناعية الوطنية. وفي الحالة الجزائرية، كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2015-2019 تتوجه بنسبة 61.20% نحو قطاع الصناعة، متضمنة القطاع النفطي.[223] وقد سعت الجزائر في الفترة الأخيرة إلى كسر هذا التمركز القطاعي وتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات التحويلية والتكنولوجية.

وتفيد الدراسات التطبيقية بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات من جهة، والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والصادرات الصناعية من جهة أخرى، مما يرسخ الاعتقاد بأن مناخ الاستثمار يمكن أن يكون له دور فعّال في تعزيز التنويع الاقتصادي متى توافرت الشروط المؤسسية الملائمة.[224] ويعد هذا الارتباط المنهجي الدليلَ الأقوى على أن السياسة الخارجية تؤدي دورا وظيفيا في خلق بيئة مواتية للنمو الصناعي.

ثالثاً :تقييم الأثر الكلي وسبل التحسين رغم المؤشرات الإيجابية التي أبدتها تدفقات عام 2024، يظل الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى مسار إصلاحي متكامل ومتسارع. فعلى صعيد العوائق البنيوية، يبقى الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات نقطة ضعف هيكلية تلقي بظلالها على تنوع مصادر الاستثمار وتجعل الاقتصاد الوطني هشا أمام تقلبات أسواق الطاقة الدولية.[225] يضاف إلى ذلك تراجع الترتيب في مؤشر مناخ الأعمال إلى المرتبة 157 من 186 دولة وفق آخر تصنيف صدر عن البنك الدولي قبل إيقافه.[226] وفي المقابل، ثمة علامات فارقة تستدعي الإشارة إليها: أولها الإرادة

---

[223] مركز ترينداز، المرجع السابق، ص. 22.

[224] عيادة، حسين؛ بلعوج، ليندة. "**دور مناخ الاستثمار في تعزيز التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1996-2020**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022 ، ص ص. 115-134.

[225] شريف لحلو. المرجع سابق.

[226] مركز ترينداز، المرجع نفسه، ص. 17.

السياسية الواضحة التي أبدتها الدولة في مجال الإصلاح، والتي تجلّت في قانون الاستثمار الجديد ومنظومته التطبيقية. وثانيها التحسّن اللافت في البنية التحتية لا سيما في ما يتعلق بالموانئ ومشاريع النقل والربط الطاقوي، مما يُسهّل عمليات التبادل التجاري.[227] وثالثها نمو الاستثمارات الجزائرية في الخارج من 0.015 مليار دولار عام 2020 إلى 0.165 مليار دولار عام 2023، بما يُشير إلى تنامي القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية.[228]

المبحث الثالث: الأثار على المديونية الخارجية للجزائر

تعد المديونية الخارجية وعلاقتها باحتياطي الصرف الأجنبي من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية دلالة على مدى نجاح السياسة الاقتصادية الخارجية. فالدولة التي تتمتع باحتياطات صرف وافرة وديون خارجية متدنية تملك هامشا واسعا من الاستقلالية في قراراتها السياسية الخارجية، وهو ما يجسده الحال الجزائري اليوم بامتياز

المطلب الأول: طبيعة المديونية الخارجية للجزائر

تتميز المديونية الخارجية الجزائرية في مرحلة 2020-2024 بخصائص هيكلية فريدة من نوعها على المستوى الأفريقي والعربي .فهي أولاً محدودة الحجم جدا، إذ لا تتجاوز قيمتها 924 مليون دولار أمريكي وفق بيانات 2024، وهو ما يمثل أقل من 0.4% من الناتج الداخلي الإجمالي .وهي ثانيا ذات طابع تجاري وتقني لا سيادي، أي أنها ديون المؤسسات العمومية لاستيراد التجهيزات الصناعية وليس ديون الدولة من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

[227] تقرير الأونكتاد 2025، المرجع سابق.

[228] سهم ميديا، المرجع سابق.

وتعكس هذه الوضعية الاستثنائية مسارا تاريخيا متميزا فالجزائر التي عانت من وطأة الديون الخارجية في فترة التسعينيات إذ بلغت ذروتها بنحو 33مليار دولار[229] في 1996 أعادت هيكلة ديونها وسددتها قبل أوانها في 2006، وقررت منذ ذلك الحين مبدأ استراتيجيا راسخا يقضي بعدم اللجوء إلى الاقتراض السيادي من المؤسسات الدولية[230]. ويجسد هذا المبدأ في آنٍ واحد سياسة اقتصادية وسياسة خارجية، إذ إن رفض الاستدانة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعني الحفاظ على الاستقلالية في صنع القرار الاقتصادي وعدم الخضوع للشروط السياسية المصاحبة لهذه القروض في الغالب .وقد صرح الرئيس تبون مرارا بأن الجزائر لن تقترض من الخارج طالما تملك الموارد الكافية.

المطلب الثاني :نسبة الاحتياطات الدولية والمديونية الخارجية للجزائر

تعكس نسبة الاحتياطات الدولية إلى المديونية الخارجية في الجزائر صورة استثنائية على المستوى الدولي، إذ تبلغ هذه النسبة ما يزيد على ثمانين ضعفا (80×) وفق بيانات .2024 وهو ما يعني بلغة الأرقام أن الاحتياطي يفوق الدين بفارق شاسع يُصنفها في مصاف الدول الأكثر أمانا ماليا على المستوى العالمي[231].

وقد شهد احتياطي الصرف الجزائري مسارا تصاعديا لافتا منذ .2021 فبعد أن تراجع إلى مستوى 44 مليار دولار في 2021 جراء تداعيات جائحة كوفيد 19-وانخفاض أسعار المحروقات، استعاد الزخم الصاعد ليصل إلى 72 مليار دولار في نهاية 2024، مقتربا من مستوياته التاريخية العالية المسجلة في [232] 2014-2013

---

[229] العزيز فايد،" وزير المالية :**قيمة الدين الخارجي 924 مليون دولار فقط**"، البلاد الجزائرية،2024

[230] بنك الجزائر، "**التقرير السنوي للسياسة النقدية والميزان الخارجي**"، الجزائر العاصمة، 2024

[231] صندوق النقد الدولي، "تقرير المادة الرابعة — الجزائر 2024".

[232] صحيفة الشرق الأوسط، "ارتفاع احتياطي الجزائر إلى 72 مليار دولار"، 2025.

جدول رقم : 13 تطور الاحتياطات الدولية والمديونية الخارجية

السنة	نسبة الاحتياطي/الدين	المديونية) مليار($)	الاحتياطي مليار($)	التقييم
2019	11	5.5	62.0	مريح
2020	12	4.0	47.0	مريح
2021	18	2.5	44.0	جيد جدا
2022	34	1.8	60.9	ممتاز
2023	77	0.9	69.0	استثنائي
2024	80	0.9	72.0	استثنائي
2025*	91	0.8	73.0	استثنائي

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر وبيانات صندوق النقد الدولي (*) .(IMF) تقديرات أولية لعام.2025 .

يبين الجدول كيف تحولت الجزائر من نسبة احتياطي دين بلغت11 مرة في 2019 إلى 80 مرة في 2024، وهو تحول دراماتيكي يعكس في جوهره نجاح إستراتيجية مزدوجة :من جهة رفع الاحتياطي عبر توظيف عائدات المحروقات في فترة الازدهار، ومن جهة خرى التخفيض المتواصل للدين الخارجي من 5.5مليار دولار في 2019 إلى 0.9مليار في[233] .2024 وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الحالي يغطي أكثر من 14شهرا من الواردات، وهو ما يصنف ضمن المستويات المريحة جدا وفق معايير صندوق النقد الدولي الحد الأدنى المقبول 3أشهر.

[233] صحيفة الشرق الأوسط،، المرجع سابق

المطلب الثالث :انعكاسات السياسة الخارجية على استدامة الوضع المالي الخارجي للجزائر

تتجلى انعكاسات السياسة الخارجية على الاستدامة المالية الخارجية للجزائر في مستويين متكاملين :المستوى الأول هو التدفقات الجارية المتعلقة بعائدات الصادرات وتكاليف الواردات، والمستوى الثاني هو التدفقات الرأسمالية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفقات رأس المال الدولية.

على صعيد التدفقات الجارية، أسهمت السياسة الخارجية النشطة في تعزيز فائض ميزان المدفوعات، الذي انتقل من عجز حاد في 2020 الى11.5- مليار دولار إلى فائض ضخم في 2022 بـــ 16.8+ مليار دولار وقد حقق الاقتصاد الجزائري نموا بلغ 4.1% في 2023 و 4.4%في 2024، مصحوبا بتراكم مستمر في الاحتياطات الدولية.

وعلى صعيد التحديات المستقبلية، لا تزال الاستدامة المالية الخارجية رهينةً بصورة كبيرة بأسعار النفط والغاز في السوق الدولية .فقد أظهرت سنوات 2020و 2023و 2024كيف يمكن لانخفاض عائدات المحروقات أن يُقلّص بشكل ملحوظ الفائض التجاري وتراكم الاحتياطات .ومن هنا تبرز الضرورة القصوى لمضاعفة جهود التنويع الاقتصادي بوتيرة أسرع وأعمق مما هو قائم حاليا[234].

وقد رسمت الجزائر لنفسها أهدافا طموحة في هذا الإطار، إذ تستهدف بلوغ 30مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات في أفق 2030، بما يسهم في تقليص الاعتماد على إيرادات الطاقة من 97%إلى أقل من 50%من إجمالي عائدات الصادرات بحلول ذلك الأفق الزمني [235].

[234] لخضر بورقعة، "**الاستدامة المالية الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار النفط**"، ألترا جزائر، 2024.

[235] وزارة المالية الجزائرية، "**قانون المالية التكميلي لسنة 2025 — المداولات البرلمانية**"، الجمهورية الجزائرية — وزارة المالية، 2025.

خاتمــة الفصل الثالث

تناول هذا الفصل التوثيق الإحصائي للآثار الثلاثية للسياسة الخارجية الجزائرية على التنمية الاقتصادية الوطنية خلال الفترة (2020-2024)، من خلال المبادلات الاقتصادية والاستثمار والتصنيع والمديونية الخارجية .وقد أثبتت الدراسة أن هذه السياسة أسهمت إسهاما فعليا وموثّقا في دعم التنمية؛ إذ تضاعفت الصادرات خارج المحروقات أكثر من 3.5 مرات بين 2019 و2022 لترتفع من 3.5% إلى 16% من إجمالي الصادرات، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1.5 إلى 2.4 مليار دولار. أما على صعيد المديونية الخارجية فتجسد الأرقام نجاح هذا التوجه، إذ بلغت 924 مليون دولار مقابل احتياطي يبلغ 72 مليار دولار بنسبة دين إلى احتياطي تبلغ 80 مرة، وهو مؤشر استثنائي على المستوى الدولي .وعليه تثبت معطيات الفصل صحة الفرضية الفرعية الثالثة إثباتا كبيرا، وصحة جزئية في الشق المتعلق بالاستثمارات الأجنبية التي تتحسن لكن بوتيرة لا ترقى بعد لمستوى الطموح الاستراتيجي، وتظل الفرضية مقيّدة بتحفظ جوهري مفاده أن الارتباط البنيوي بأسعار المحروقات لا يزال يشكل نقطة الهشاشة الأبرز، مما يستوجب مضاعفة جهود التنويع وتعميق الشراكات الاقتصادية الدولية.

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة التي سعت إلى استجلاء أثر السياسة الخارجية الجزائرية على مسار التنمية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2020-2024) ، تتجلى جملة من الاستنتاجات والنتائج المتشابكة التي تكشف عن طبيعة العلاقة الجدلية بين التوجهات الدبلوماسية ومؤشرات التنمية.

أولا :النتائج النظرية

كشفت الدراسة أن العلاقة بين السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية ليست علاقة آلية تلقائية بل هي علاقة تفاعلية تتشكل وفق عوامل بنيوية ومؤسسية وسياقية متضافرة .ولئن كانت الدبلوماسية الاقتصادية تمثل أداة وظيفية فاعلة في يد الدول الساعية إلى استثمار علاقاتها الخارجية في خدمة أهدافها التنموية، فإن نجاعتها مشروطة بوجود بيئة مؤسسية داخلية حاضنة، وإرادة سياسية راسخة، وقدرة على الربط الفعال بين التوجه الدبلوماسي والمخطط التنموي.

ثانيا :النتائج التطبيقية

على صعيد الواقع، أظهرت الدراسة أن الجزائر انخرطت في منعطف دبلوماسي اقتصادي لافت؛ إذ تضاعفت صادراتها خارج المحروقات من 1.7 مليار دولار عام 2019 لتبلغ ذروتها عند 6 مليارات دولار عام 2022 ، قبل أن تتراجع في السنتين التاليتين بفعل عوامل هيكلية وسوقية . كما حقق الميزان التجاري فائضا قياسيا بلغ 16.8 مليار دولار عام2022 يعكس تحولا هيكليا حقيقيا في بنية الاقتصاد الوطني.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، شهدت الجزائر تحسنا ملموسا في المناخ الاستثماري بفضل إصلاحات قانونية جوهرية، في مقدمتها قانون الاستثمار رقم 18-22 والقانون النقدي والمصرفي لعام2023 ، غير أن التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي لم ترق بعد إلى مستوى الطموحات المعلنة، بسبب استمرار عوائق بيروقراطية وبنيوية لم تعالج معالجة شاملة.

أما على صعيد المديونية الخارجية، فسجلت الجزائر من الناحية الرسمية مستويات متدنية نسبيا تعكس سياسة تحفظية ممنهجة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وإن ظل توجيه الاحتياطيات نحو تمويل الاستثمار المنتج تحديا قائما

ثالثا اختبار الفرضيات

تبين في ضوء ما توصلنا إليه أن الفرضيات الدراسة تجد لها تحققا جزئيا في الواقع؛ بالنسبة للفرضية الأولى، فقد ثبتت بالكامل نظريا ومفاهيميا، إذ أكدت الدراسة المفاهيمية والنظرية أن الدبلوماسية الاقتصادية تمثل الآلية الوظيفية الأكثر حيوية في هيكل السياسة الخارجية المعاصرة، وأنها تشكل الأداة الرابطة بين السياسة الخارجية وأهداف التنمية الاقتصادية. وبالنسبة للفرضية الثانية، فقد ثبتت أيضا، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين فعالية الأداء الدبلوماسي وتحسن مؤشرات النمو الكلي، مع تأكيد القيد البنيوي المتمثل في الاعتماد على قطاع المحروقات والعوائق الإدارية التي حدت من فاعلية توظيف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية. أما بالنسبة للفرضية الثالثة، فقد ثبتت إثباتا كبيرا من خلال تضاعف الصادرات خارج المحروقات وتحسن نسبة الدين إلى الاحتياطي، غير أنها سجلت صحة جزئية فقط في الشق المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحسن لكن بوتيرة لا ترقى بعد إلى مستوى الطموح الاستراتيجي، وظلت هذه الآثار مرتبطة بتقلبات أسعار المحروقات دون أن تبلغ مستوى التحول الهيكلي المنشود.

رابعا : التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات، نقترح التوصيات الآتية:

-تعميق الإصلاح المؤسساتي لمنظومة الدبلوماسية الاقتصادية بما يكفل التنسيق الفعال بين وزارة الخارجية ووزارتَي التجارة والمالية والهيئات الاقتصادية التنفيذية.

-بناء استراتيجية تنويع اقتصادي متكاملة ذات أفق زمني واضح المعالم، بما يُخفّف الارتهان البنيوي لأسعار المحروقات وينهي نمط الاقتصاد الريعي.

-الاستثمار في تطوير الكفاءات الدبلوماسية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، وتعزيز دور الملحقين التجاريين في البعثات الدبلوماسية وتحسين أدائهم.

-تفعيل الانخراط الجزائري في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) والاستثمار الاستراتيجي في بناء البنية التحتية اللازمة للوصول إلى الأسواق الأفريقية.

-تحسين مناخ الأعمال بصورة فعلية وملموسة من خلال مكافحة البيروقراطية وتيسير الإجراءات الإدارية وتوطين ثقافة الشفافية والمساءلة في الإدارة الاقتصادية.

خامسا :آفاق البحث

تفتح هذه الدراسة آفاقا بحثية واسعة تستحق المعالجة في دراسات قادمة، في مقدمتها :تقييم نجاعة منطقة التجارة الحرة الأفريقية بالنسبة للجزائر على المدى المتوسط، وقياس أثر برنامج تنويع الصادرات على معدلات التشغيل والنمو في القطاعات غير النفطية، فضلا عن دراسة تأثير متغيرات البيئة الدولية المستجدة على مسارات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ضوء المنافسة الجيوسياسية المتصاعدة بين القوى الكبرى.

وخلاصة القول، إن الجزائر تقف اليوم أمام فرصة تاريخية نادرة لتأسيس نموذجها التنموي المستقل عن الريع النفطي، وتظل الدبلوماسية الاقتصادية أداة لا غنى عنها في هذا المسار شريطة أن ترتكز على رؤية استراتيجية شاملة وإرادة سياسية ثابتة وكفاءات بشرية مؤهّلة وبيئة مؤسسية حاضنة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

1/ احمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، دار الزهران للنشر و التوزيع ،ط1، عمان ،2010.

2/ بالمر مورجان ، نظرية السياسة الخارجية ، ترجمة : عبد السالم نوير ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2011 .

3/ بايليس جون ، ستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، الإمارات ، 2004 .

4/ سليم مُحَمَّد السيد ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط2 ، القاهرة ، 1998.

5/ عبد الرحمان أسامة ، تنمية التخلف وإدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

6/ عبد المنعم أحمد فؤاد ، السياسة الشرعية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وتطبيقاتها ، منشورات البنك الإسلامي للتنمية ، ط1، 2000 .

7/ عبد المجيد العبدلي ، قانون العلاقات الدولية ، دار أقواس للطباعة والنشر ، ط1 ، تونس ، 1994.

8/ عبد اللطيف مصيطفي ، عبد الرحمان بن سانية ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن المصرية ، ط 1، لبنان ، 2014 .

9/ عبد المجيد مشري ، عمر سعداوي ، توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد ، دار الفكرة كوم للنشر والتوزيع ، ط1 ، ورقلة ، .2023

10/ فيصل بوطيبة ، مدخل لعلم الاقتصاد ، جسور للنشر والتوزيع ، ط 1، الجزائر ، .2017

11/ كامل أصر ، محمد عزام ، الدبلوماسية المعاصرة وإستراتيجية إدارة المفاوضات ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط 1، الأردن ، 2004.

12/ مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2007 .

ثانيا : المقالات العلمية والمجلات المحكمة

1/ حليمة بسعود ، "الدبلوماسية الاقتصادية: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقية" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة الجلفة ، المجلد 15، العدد 01 ، 2022 .

2/ عبد الحكيم بلخير ، هندة خذيري ، "سلاسل القيمة العالمية : سبيل الجزائر نحو تحقيق اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات" ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2022 .

3/ محمد بلعربي ، "دور الاتفاقيات الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي" ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 07 ، العدد 03 ، 2022 .

4/ عبد الرؤوف بن الشيهب ، عبد الكريم كبيش ، "السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف" ، مجلة الباحث الاجتماعي ، جامعة قسنطينة 2 ، العدد 14 ، 2018

5/ عبد الله بن الضب ، بلال عثمان ، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها في تنويع الشركاء في قطاع التجارة الخارجية" ، المجلة العلمية ، المجلد 09 ، العدد 01 ، 2023.

6/ فاطمة بن يوب ، "تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر" ، ورقة بحثية ، جامعة قالمة .

7/ حكيم بوحرب ، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي" ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2021 .

8/ أمينة بودريوة ، "تقييم وتحليل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا" ، مجلة جديد الاقتصاد ، المجلد 18 ، العدد 01 ، 2023 .

9/ محمد سفيان بوخبزة ، مراد حجاج ، "محددات وفرص السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي" ، مجلة الدراسات السياسية والدولية ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 31 ديسمبر 2023 .

10/ جلال بوسمينة ، "ترقية الصادرات خارج المحروقات : ارتفاع طفيف لا يضمن تنويع الاقتصاد الجزائري" ، Algeria Ultra ، 13 أوت 2022 .

11/ عنترة برباش ، "دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر" ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، جامعة قسنطينة 02 ، المجلد07 ، العدد 02 ، 2023 .

12/ لخضر بورقعة ، "الاستدامة المالية الخارجية للجزائر في ظل تذبذب أسعار النفط" ، ألترا جزائر ، 2024 .

13/ إسماعيل نور الإسلام ثابت ، عبد الصمد سعودي ، "دور برنامج الإنعاش الاقتصادي (2024/2020) في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر" ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024 .

14/ صبرينة جابلة ، "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كإستراتيجية لتعزيز التنويع في ظل الانفتاح على الأسواق الأفريقية" ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2025 .

15/ جمال الدين دندن ، "مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق : دراسة حالة فلسطين" ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، جامعة المسيلة ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2022 .

16/ كريم رقولي ، "السياسة الخارجية الجزائرية ومسألة تدعيم حق الشعوب الإفريقية في تقرير مصيرها"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي الأغواط ، المجلد 02 ، العدد 03 ، 2023 .

17/ رفيدة مبرك ، منير أبو رحمة ، "تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : آلية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية" ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، الجزائر ، 2022.

18/ مفتاح رمضاني ، أحمد لشهب ، "الثابت والمتغير في محددات السياسة الخارجية الجزائرية" ، مجلة أبحاث ، المجلد 06 ، العدد 02 ، ديسمبر 2021 .

19/ تيسير فايق سلامة ، مُحَّد بلخيرة ، بومدين عربي ، "دور المتغير الشخصي في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة حالة الرئيس عبد المجيد تبون" ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 09 ، العدد 02 ، أكتوبر 2025 .

20/ وسيلة سمان ، "تحديات الاقتصاد الجزائري بعد أزمة COVID-19" ، مجلة الملحق ، المجلد 16 ، العدد 01 ، 2021 .

21/ رفيقة صباغ ، "التنويع الاقتصادي: استراتيجيات لما بعد البترول" ، مجلة أوراق اقتصادية ، المجلد 04، العدد 01 ، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس ، الجزائر ، 2020 .

22/ خالد صولي ، "دور الدبلوماسية الجزائرية في تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (نموذج القضية الفلسطينية بعد 07 أكتوبر 2023)" ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد 09 ، العدد 02 ، 2025 .

23/ حكيم طيبون ، "تكييف النظام السياسي الجزائري على ضوء دستور الجزائر لسنة 2020" ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2022 .

24/ لامية طورش ، حياة سيد ، "الاستثمار الفلاحي الصحراوي ومساهمته في تنمية الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" ، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، 2025 .

25/ بن عيسى عبايس ، مبارك قرقب ، "دور الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX في ترقية الصادرات خارج المحروقات: دراسة قياسية 1996-2023". مجلة آفاق علمية، المجلد 17، العدد 01، 2025.

26/ حسين عيادة ، ليندة بلعوج ، "دور مناخ الاستثمار في تعزيز التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1996-2020". مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 02 ، 2022.

27/ أسماء عياط ، "الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الجزائرية". مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، جامعة طاهري مُحَمَّد، بشار، 2018.

28/ العزيز فايد ، "وزير المالية: قيمة الدين الخارجي 924 مليون دولار فقط"، البلاد الجزائرية 2024.

29/ خيرة فلاح ، "الأنظمة التحفيزية المستحدثة في قانون الاستثمار رقم 18/22"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2024.

30/ زهية قادري ، حكيم شتاتي ، "أثر انضمام الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية على الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر" ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2025.

31/ بن علي قريجيج ، يوسف حاجي ، "آفاق الاقتصاد الزراعي لأجل التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1990-2017" ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد 03 ، العدد 02 ، 2019.

32/ بيرت كرويسي ، "إجمالي الناتج المحلي في المستقبل" ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي، 2024.

33/ أمينة كوسام ، "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الجديد 22-18" ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.

34/ عثمان لحياني ، "بنك الجزائر الدولي يحصل على اعتماد للعمل في فرنسا" ، العربي الجديد ، 2025 .

35/ العمرية لعجال ، "دراسة وتحليل تطور النشاط الاقتصادي والمالي في الجزائر بعد جائحة كوفيد 19" ، مجلة أبحاث ودراسات التنمية ، العدد 01 ، 2024 .

36/ عمار لوصيف ، لزهر العابد ، "نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات – رؤية استشرافية – " ، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد ب ، العدد 52 ، 2019.

37/ خالد المصري ، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 30 ، العدد الثاني ، 2014 .

38/ عبد الرحيم مرحوم ، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية". مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، عدد خاص، 2017.

39/ مرزوق عاطف لافي ، حمزة عباس مكي ، "التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 08 ، العدد 31 ، 2014 40/ مولاي مرزوق وشتوح ، أحمد عبد اللطيف ، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية" ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي ، المجلد 07 ، العدد 01 ، الجزائر ، 2023 .

41/ نوارة تريعة ، "الأساس الدستوري لدور الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن القومي الجزائري" ، مجلة السياسة العالمية ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2022 .

42/ صورية تريمة ، "البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية الإفريقية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد 06 ، العدد 02 ، 2022.

43/ فيصل إقلولي ، "الرقمنة آلية للتوازن بين تنظيم الاستيراد وترقية المنتوج الوطني" ، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 14 ، العدد 01 ، 2026 .

44/ سرور بومزير ، "الشأن الاقتصادي الجزائري الإفريقي والدولي" ، جريدة تادامسا نيوز ، 2026.

45/ نصيرة خواص ، "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا" ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد 58 ، العدد 02 ، 2021.

ثالثا : الرسائل والأطروحات الجامعية :

1/ حليمة بروسي، محددات صنع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي 2021/2019 ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2022/2021.

2/ رياض حمدي ، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012.

3/ رفيدة مبرك ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دبلوماسية والتعاون الدولي ، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2023/.2024

4/ زهرة مناصري ، البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي: دراسة حالة مالي 2013/2010 ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2014.

5/ سومية أوشن ، نظريات التنمية الاقتصادية. مطبوعة لطلبة السنة الثانية، جامعة قسنطينة، 2013-2014.

6/ سهى شويحنة ، الدبلوماسية الاقتصادية ، رسالة ماجستير في القانون الدولي ، جامعة حلب ، كلية الحقوق ، 2013.

7/ صليحة مماد ، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2019/2018.

8/ عبد الرؤوف بن الشيهب ، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التهديدات الأمنية لدول الجوار 1999-2018 ، أطروحة دكتوراه LMD ، جامعة صالح بوبنيدر ، قسنطينة 03 ، 2019/2018.

9/ فاطمة شريط ، التجارة الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2025.

10 / محي الدين حداد ، توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية في المتوسط الشرقي 2000-2009 ، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.

11/ نسيمة مسالي ، السياسة الخارجية الروسية الجديدة تجاه الشرق الأوسط. مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 03، 2013-2014..

12/ يوسف عتري ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011-2016. مذكرة ماستر، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016-2017.

رابعا: التقارير والوثائق الرسمية :

1/ بنك الجزائر. التقرير السنوي 2024. الجزائر، سبتمبر 2025.

2/ البنك الدولي. تقرير التحديث الاقتصادي للجزائر. خريف 2024

3/ الديوان الوطني للإحصاء (ONS). إحصاءات التبادلات الخارجية 2018-2023.

4/ صندوق النقد الدولي. تقرير المادة الرابعة — الجزائر 2024.

5/ مجموعة البنك الدولي. "الجزائر: تعزيز الإنتاجية لتحقيق نمو مستدام ومتنوع". 6 مارس 2025.

6/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2025.

7/ وزارة المالية الجزائرية. قانون المالية التكميلي لسنة 2025 — المداولات البرلمانية. 2025.

8/ المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30 المتضمن إصدار التعديل الدستوري. الجريدة الرسمية، العدد 82.

9/ مرسوم رئاسي رقم 19-244، مؤرخ في 17 سبتمبر 2019، يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، الجريدة الرسمية ، العدد57، 2019,

10/ مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق ل 26 نوفمبر 2002 ، يحدد صلاحيات السفراء ، الجريدة الرسمية العدد 78 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2002.

11/ مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 21 رمضان عام 1423 الموافق ل 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات رؤساء المركز القنصلية ، الجريدة الرسمية العدد 78 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2002.

12/ قانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 المتعلق بالاستثمار. الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 يوليو 2022.

13/ قانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي. 11/ الجريدة الرسمية، العدد 02، بتاريخ 27 يونيو 2023.

خامساً : المصادر الإلكترونية والصحفية

1/ الشروق أونلاين، "هذا جديد مكاتب الصرف والبنوك الجزائرية بالخارج". 4 أفريل 2023. الرابط: https//: www.echoroukonline.com

2/ جريدة الجزائر، "المعارض الدولية... الوجه الآخر للترويج للمنتوج الوطني وخلق شراكات". 30 جوان .2024

3/ سهم ميديا، "استثمارات أجنبية تعود إلى الجزائر بقوة... والأرقام تتحدث". 29 سبتمبر 2025.

4/ صحيفة الرأي، "الجزائر تسعى إلى تنويع اقتصادها للتخلص من تبعيته للمحروقات". عمان، 29 أبريل 2022. الرابط: https //:alrai.com/article/10586363

5/ صحيفة الشرق الأوسط، "ارتفاع احتياطي الجزائر إلى 72 مليار دولار". 2025.

6/ كيموش ايمان، "قائمة بأولويات التصدير خارج المحروقات خلال 2023". الشروق أونلاين، 22 نوفمبر 2022. الرابط : https//: www.echoroukonline.com

7/ وكالة أناضول للأنباء، "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تبلغ 7 مليارات دولار". 2023. الرابط: https//:www.aa.com.tr/ar

8/ وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، "افتتاح بنك الاتحاد الجزائري بنواكشوط". 20 سبتمبر 2023. الرابط: https//: www.aps. dz

9/ وكالة الأنباء الجزائرية (APS)، تجارة خارجية: التحضير لإطلاق شباك وحيد رقمي للمصدرين. 21 ماي 2026.

قائمة الأشكال البيانية :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة توضيح موقع الجزائر الرابط :https://2u.pw/p5P9Jt	59
02	منحنى نسبة الناتج المحلي الإجمالي (2020- 2024) الرابط : https://2u.pw/ePMeW0	91
03	منحنى نصيب الفرد من الناتج المحلي (2020- 2024) الرابط https://2u.pw/fnbLbE	93
04	دائرة نسبة الصادرات خارج المحروقات	95
05	أعمدة الميزان التجاري للجزائر (2020 – 2024)	98
06	منحنى سبل الحصول على الكهرباء و ماء الشرب و الطهي النظيف	109
07	منحنى معدل البطالة	111

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف دول العام حسب مستويات الدخل القومي (2023-2024) الرابط:https://2u.pw/Fxc0l7aw	90
02	تطور مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ونصيب الفرد في الجزائر	95
03	قيمة التبادل التجاري (بلمليارات دولار)	100
04	نسبة الانكشاف الاقتصادي	101
05	نسبة التبعية المالية	103
06	مؤشرات العبئ الإنتاجي في الجزائر2023_2020 الرابط : https://www.ons.dz/IMG/pdf/Demographie_Alg.pdf	105
07	متوسط سنوات الدراسة ومعدل محو الأمية الرابط https://2u.pw/uBA0x4	106
08	مسار تطور الصادرات خارج المحروقات	119
09	رصيد الميزان التجاري الاجمالي	121
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي	126
11	تركيبة الصادرات خارج المحروقات حسب القطاعات	127
12	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2020-2024 بالمليار دولار	140
13	تطور احتياطات الدولية و المديونية الخارجية	144

الفهرس :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مقدمة عامة**	
02	قائمة المختصرات	
03	**الفصل الأول : السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية الإطار النظري والمفاهيمي**	
04	مقدمة الفصل الأول	**15**
05	المبحث الأول : الدراسة المفاهيمية والنظرية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية	**16**
06	المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها	**16**
07	المطلب الثاني : أهداف ومحددات السياسة الخارجية	**24**
08	المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية	**30**
09	المبحث الثاني : الأسس المفاهمية للدبلوماسية الاقتصادية	**32**
10	المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	**32**
11	المطلب الثاني : اهمية و أهداف الدبلوماسية الاقتصادية	**35**
12	المطلب الثالث :مستويات الدبلوماسية الاقتصادية	**37**
13	المبحث الثالث : الأسس المفاهمية والنظرية للتنمية الاقتصادية	**39**
14	المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية	**39**

15	المطلب الثاني : أهداف وأبعاد التنمية الاقتصادية	**46**
16	المطلب الثالث : نظريات التنمية الاقتصادية	**50**
17	خاتمة الفصل الأول	**55**
18	**الفصل الثاني : السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية للجزائر الإطار التحليلي الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى 2025**	
19	مقدمة الفصل الثاني	**57**
20	المبحث الأول : السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية للجزائر	**58**
21	المطلب الأول : محددات و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية	**58**
22	المطلب الثاني : أدوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية	**69**
23	المطلب الثالث :دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تحقيق التنمية	**77**
24	المبحث الثاني : التنمية الاقتصادية للجزائر	**79**
25	المطلب الأول : مسار التنمية الاقتصادية للجزائر	**79**
26	المطلب الثاني : التحديات والعقبات التنموية للجزائر	**83**
27	المطلب الثالث : السياسات الاقتصادية والإصلاحات المعتمدة	**85**
28	المبحث الثالث : تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر	**89**
29	المطلب الأول : تحليل مؤشرات النمو والاداء الاقتصادي الكلي	**89**
30	المطلب الثاني : تحليل المؤشرات التبعية الاقتصادية	**97**

31	المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الاجتماعية	**104**
32	خاتمة الفصل الثاني	**112**
33	**الفصل الثالث : أثار السياسة الخارجية على التنمية الاقتصادية للجزائر**	
34	مقدمة الفصل الثالث	**114**
35	المبحث الأول : الآثار على المبادلات الاقتصادية	**115**
36	المطلب الأول : ترقية ودعم التجارة الخارجية وتنويعها	**115**
37	المطلب الثاني : مرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية بالخارج	**122**
38	المطلب الثالث : الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات	**124**
39	المبحث الثاني : الآثار على الاستثمار والتصنيع	**128**
40	المطلب الأول : التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر	**129**
41	المطلب الثاني : دور الاتفاقيات والمعارض التجارية و وكالات الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية	**134**
42	المطلب الثالث : تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية وأثرها على ترقية القطاع الصناعي في الجزائر	**139**
43	المبحث الثالث : اثار المديونية الخارجية للجزائر	**142**
44	المطلب الأول : طبيعة المديونية الخارجية للجزائر	**142**
45	المطلب الثاني : نسبة الاحتياطات الدولية والمديونية الخارجية للجزائر	**143**

46	المطلب الثالث : انعكاسات السياسة الخارجية على استدامة الوضع المالي الخارجي للجزائر	**145**
47	خاتمة الفصل الثالث	**146**
48	**الخاتمة العامة**	**147**
49	قائمة المراجع و المصادر	**151**
50	قائمة الاشكال البيانية	**160**
51	قائمة الجداول	**161**
52	الفهرس	**162**

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 على مسار التنمية الاقتصادية ، من خلال استجلاء دور الدبلوماسية الاقتصادية بوصفها آلية وظيفية تحول المصالح السياسية الدولية إلى مكاسب تنموية وطنية ملموسة .وقد اعتمدت الدراسة على منهج مركب يجمع بين الوصف التحليلي والمنهج التاريخي والمعالجة الإحصائية الكمية . وتكشف النتائج أن السياسة الخارجية الجزائرية أسهمت في تنمية الصادرات خارج المحروقات التي تضاعفت ثلاثة أضعاف بين عامَي 2019 و2022، وفي تحسين المناخ الاستثماري عبر إصلاحات قانونية ومؤسسية ملموسة، وفي تحقيق فوائض تجارية قياسية .غير أن هذه الإنجازات تبقى مقيدة بالارتباط البنيوي بأسعار المحروقات الذي يشكل نقطة الهشاشة الأبرز في الاقتصاد الوطني، كما تواجه استدامتها تحدياتٍ هيكليةً جوهرية تستوجب إصلاحاتٍ أعمق وأشمل.

الكلمات المفتاحية :السياسة الخارجية الجزائرية، الدبلوماسية الاقتصادية، التنمية الاقتصادية، الصادرات خارج المحروقات، الاستثمار الأجنبي المباشر، التنويع الاقتصادي.

Abstract

This study examines the impact of Algerian foreign policy (2020–2024) on the country's economic development trajectory, with particular focus on economic diplomacy as a functional mechanism that transforms international political interests into tangible national development gains. The research employs a multi-method approach combining descriptive-analytical, historical, and quantitative-statistical methodologies. Findings reveal that Algerian foreign policy contributed to a tripling of non-hydrocarbon exports between 2019 and 2022, improved the investment climate through substantive legal and institutional reforms, and achieved record trade surpluses. Nevertheless, these achievements remain structurally constrained by the overwhelming dependence on hydrocarbon
Revenues are the most critical vulnerability of the national economy. Their long-term sustainability continues to face profound structural challenges that necessitate deeper, more comprehensive reform.

Keywords: Algerian Foreign Policy, Economic Diplomacy, Economic Development, Non-Hydrocarbon Exports, Foreign Direct Investment, Economic Diversification.